حضارة

مجلة فصلية معنية بالشأن العراقي تصدر عن مركز الأمة للدراسات والتطوير

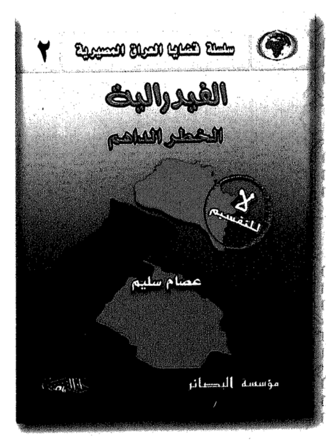
العدد الثاني ربيع الثاني ١٤٣٠هـ / نيسان ٢٠٠٩م



يصدر

الفيدرالية

الخطر الدائم



تأليف
عصام سليم

أهمية الإصدار.. تبدو الفيدرالية اليوم من القضايا الأكثر إثارة للجدل في الواقع العراقي، في وقت يسعى فيه العراقيون لتحرير بلادهم، وتقرير مستقبلها.. من هنا تأتي أهمية هذه الدراسة التي يقدمها المركز ضمن إصدار جديد من (سلسلة قضايا العراق المصيرية).

محتوى الإصدار.. يحتوي هذا الإصدار على مقدمة وخمسة فصول وخاتمة، يوضح الفصل الأول مفهوم الفيدرالية، والتنبيه على خطورة الخلط بين الفيدرالية والكونفدرالية، مع توضيح أشكال الفيدرالية.. ويبحث الفصل الثاني بدايات المطالبة بالفيدرالية وإقرارها في العراق، مع التعرف على الداعين لمشروع الفيدرالية، وموقف الأطياف العراقية والقوى السياسية من الفيدرالية.. أما الفصل الثالث فقد أوضح مبررات الداعين لمشروع الفيدرالية في العراق.. فيما يرصد الفصل الرابع من الكتاب مساوىء النظام الفيدرالي.. أما الفصل الخامس فيناقش الدور الذي لعبته (ورقة بايدن) في مشروع تقسيم العراق، مع بيان أ

إهـــــداء ٢٠١٠
مجلة الحضارة
جمهورية مصر العربية

حضارة

مجلة فصلية معنية بالشأن العراقي تصدر عن مركز الأمة للدراسات والتطوير

العدد الثاني ربيع الثاني ١٤٣٠هـ / نيسان ٢٠٠٩م

نقال: ٠٠٩٦٤٧٨١٠٨٠١٠٢١

Mobile: 009647810801021

نقال: ٠٠٢٠١٧٤٨٧٦٠١١

Mobile: 0020174876011

تليفاكس: ٠٠٢٠٢٣٧٦١٩٥٩٦

Telefax: 0020237619596

البريد الإلكتروني

editor@hadharamagazine.net

الآراء الواردة في البحوث والمقالات المنشورة تعبر عن آراء كاتبيها

ضوابط النشر في المجلة

(١) أن تراعي البحوث والدراسات والمقالات المراد نشرها في المجلة الالتزام بالأهداف العامة لمركز الأمة للدراسات والتطوير.

(٢) الالتزام بالمنهج العلمي الأكاديمي في توثيق البحوث والدراسات والمقالات المنشورة توثيقاً علمياً، وذلك بإيراد المصادر والمراجع وفق معلومات النشر المتعارف عليها.

(٣) ألا تكون المواد المرسلة للنشر في المجلة قد نشرت أو أرسلت للنشر في مكان آخر.

(٤) إرسال نصوص البحوث والدراسات والمقالات وغيرها بواسطة البريد الالكتروني إلى مدير تحرير المجلة وعلى عنوانها البريدي المعلن على صفحات المجلة.

(٥) أن لا يزيد حجم الدراسة أو البحث عن خمسة عشر صفحة **(A4)** كحد أقصى، وأن لا يقل عن عشر صفحات، وأن لا يزيد حجم المقالة عن خمس صفحات ولا يقل عن ثلاثة.

(٦) تنشر المجلة تقارير تغطية المؤتمرات والندوات والحلقات النقاشية ومراجعات الكتب، على أن لا يزيد حجم التقرير عن صفحتين **(A4)** ولا يقل عن صفحة واحدة، وأن يلتزم كاتبه بإيراد أهم المعلومات.

(٧) لا تدفع المجلة أية مكافآت نقدية عن البحوث والدراسات المنشورة فيها، وتعتمد على تعاون الباحثين والدارسين من أجل تأدية رسالتها في خدمة الأهداف التي أسست من أجلها.

في هذا العدد

مركز الأمة للدراسات والتطوير

وصف المركز

مركز الأمة للدراسات والتطوير مركز متخصص يعمل في مجال إعداد البحوث والدراسات الجادة المختصة بالشأن العراقي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، ويهتم بالدراسات العامة في الشؤون الثقافية والعلمية والإدارية، كما يعنى بتدريب الكوادر وتطويرها وتأهيلها.

أهداف المركز

(١) العناية بالدراسات والبحوث في الشؤون السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والأمنية والعلمية.

(٢) دراسة وتحليل المشاكل والقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق، ومحاولة وضع تصور أفضل لتشخيصها وكيفية التعامل معها، وآلية معالجتها.

(٣) التعريف بثقافة مقاومة الاحتلال وممانعة مشروعه، وتعزيزها ونشرها.

(٤) المساهمة في تنمية المجتمع العراقي على المستويات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعلمية.

(٥) تدريب الكوادر وتأهيل العاملين في المجالات السياسية والقانونية والإدارية والإعلامية وحقوق الإنسان وتطوير مهاراتهم.

(٦) رفد الجهات والمؤسسات والهيئات ذات الاهتمام المشترك بالدراسات العلمية الرصينة والبحوث الموضوعية الهادفة.

الوسائل و الأنشطة

(١) تنظيم وإقامة المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش والمحاضرات والدورات التدريبية المتخصصة وورش العمل.

(٢) إعداد وتأليف ونشر الدراسات والأبحاث العلمية التي تتعلق بمجالات اهتمام المركز وأهدافه، بالإضافة إلى إصدار المنشورات العلمية الدورية وغير الدورية.

(٣) التعاون العلمي مع الجامعات والهيئات والمراكز العلمية المتخصصة.

(٤) ترجمة الدراسات والإصدارات المتعلقة باهتمامات وأهداف المركز ذات المستوى العلمي المتميز.

هيكلية المركز

يتألف المركز من الهيئة الاستشارية التي تضم مجموعة من أساتذة الجامعات والمختصين ورجال الثقافة، والإدارة والتي تتكون من مدير المركز ورؤساء الأقسام ومسئولي الوحدات المتخصصة، وأقسام المركز ووحداته وهي قسم الدراسات وقسم التطوير ويتكون المركز من عدة وحدات متخصصة منها وحدة الرصد والتوثيق و وحدة الترجمة و وحدة المجلة.

حضارة في عددها الثاني

رئيس التحرير

((المتصفح للعدد الأول من مجلة (حضارة) يجد نفسه أمام باقة من التحليلات والدراسات التي تتناول قضايا الأمة بشكل يجمع بين العمق في التحليل والبساطة في الأسلوب بما يسهم بشكل كبير في توعية العرب والمسلمين بأهم القضايا المصيرية التي تواجههم والتي تعاني منها الشعوب العربية والإسلامية، وقد تعلمنا من خبرة التاريخ أن الفهم الصحيح والوعي لتلك القضايا وأسبابها وتداعياتها هي الخطوة الأولى لمواجهة المخاطر والتحديات التي تحيط بالمنطقة)).

هكذا تحدثت (وكالة الأخبار العربية – محيط) التي تعد من المواقع المتقدمة عربياً، وتعتمد عليها كثير من وسائل الإعلام العربية؛ عن العدد الأول من حضارة الذي لقي قبولاً كبيراً في أوساط كثيرة، وقد أفردت له الوكالة المتقدمة الذكر مقالين إضافيين في أخبارها العامة وفي قسمها الثقافي، فضلاً عن مواقع إخبارية ومتخصصة أخرى شاركت (محيط) هذا الاهتمام، ومنها: (وكالة يقين للأنباء)، و(وكالة أنباء العراق الدولية – واعد)، وموقع (لواء الشريعة) أحد المواقع المصرية العلمية المتخصصة، وموقع (الهيئة نت)، وموقع (المركز العراقي للتوثيق والدراسات).

كما اهتمت عدد من وسائل الإعلام الفضائية بصدور العدد الأول؛ حيث قامت قناة المجد الفضائية باستضافة أحد الباحثين في المجلة في برنامج (فصول) الذي يقدمه الإعلامي المعروف جمال سلطان، وجرى الحديث فيه عن مضامين المجلة وما ورد في عددها الأول من دراسات وتقارير ووثائق.

كما أعلنت قناة الرافدين الفضائية عن صدور المجلة منوهة إلى أن حضارة هي أول مجلة عراقية تطبع وتوزع في مصر، وعلى مستوى الشارع كانت أرقام توزيع المجلة في المكتبات ومنافذ التوزيع المصرية مشجعة كثيراً، وتدل على أن حضارة قد وجدت لها مكاناً جيداً في ساحة عربية كبيرة جداً ومهمة، فضلاً عن وصول المجلة بجهود أعضاء هيئة التحرير فيها إلى عدد من العواصم العربية والأوروبية.

ويضم هذا العدد بين دفتيه عدداً من الأبحاث والدراسات والمقالات والوثائق والتقارير؛ ففي حقل الدراسات تنشر حضارة بحثين من بحوث ندوة (التغيير الأمريكي وأثره على المنطقة – العراق أنموذجاً) التي عقدها مركز الأمة للدراسات والتطوير في العاصمة السورية دمشق منتصف شهر (كانون الثاني/ يناير) وهما (عوامل اختيار أوباما) للدكتور فالح الخطاب، و(استراتيجية الرئيس المنتخب أوباما تجاه العراق) للباحث رائد فوزي احمود، ويشتمل العدد على دراسات أخرى، تبحث الأولى منها في موضوع (العراق من الدولة المركزية إلى دويلات المدن) للدكتور فاضل الربيعي، ويسلط فيها الأضواء على نتائج انتخابات مجالس المحافظات الأخيرة.

وفي نطاق الدراسات المتعلقة بالشأن الفلسطيني؛ يضم العدد دراسة مهمة للدكتور كمال حبيب تعتني ببحث الدور التركي في أحداث غزة الأخيرة بعنوان (الدور التركي بعد أحداث غزة.. من الجسر إلى العمق)، وفي العدد أيضاً دراسة عن (العلماء في خدمة المجتمع في زمن الاحتلال – هيئة علماء

المسلمين نموذجاً) للدكتور مثنى حارث الضاري، كما احتوى العدد على مقالتين تتناولان موضوعين متقاربين هما:(الفضائيات العراقية بين الرقابة والحرية) للباحث محمد بهاء الدين زيدان، و (الأفلام التسجيلية ورصد الحياة العراقية) للدكتور عمر راغب.

أما ملف العدد فهو مخصص هذه المرة للذكرى السادسة لغزو العراق واحتوى على ثلاث مشاركات هي: (دور المقاومة العراقية في بلورة نظام عالمي جديد) للأستاذ علي حسين باكير، و(الاحتلال والمقاومة بعد ست سنوات – حسابات الهزيمة.. حسابات النصر) للدكتور رافع الفلاحي، و(ذكرى غزو العراق السادسة وأكذوبة إعادة الإعمار) لمدير تحرير حضارة الأستاذ حسين الرشيد.

وفي حقل مراجعات الكتب، تضمن العدد دراسة لكتاب (الطريق إلى غوانتانامو) للمترجم الأمريكي (إيريك ساد) ومراسلة صحيفة التايمز (فيفيكا نوفاك) أعدها الباحث في مركز الأمة عصام سليم.

واشتمل حقل الوثائق على ثلاث وثائق تتعلق بانتخاب الرئيس الأمريكي الجديد وإعلان خطة انسحابه من العراق، وتضمنت هذه الوثائق: ثلاثة بيانات لجبهة علماء الأزهر، وهيئة علماء المسلمين، وجبهة الجهاد والتغيير العراقية، وختمت المجلة بنشاطات مركز الأمة للدراسات والتطوير التي تضمنت جملة من نشاطات المركز بأقسامه المتنوعة.

وبعد، فهذا هو حصاد المجلة في عددها الأول ونتاجها في عددها الثاني، الذي سيخرج هذه المرة في حلة جديدة تتناسب والإهتمام الذي لقيته عند القراء، وكلنا أمل أن تستمر مسيرة المجلة الفتية بعون الله تعالى ورعايته، ومن ثم بجهود أبنائها العاملين فيها ومتابعيها ومحبيها والمهتمين بها، وإلى عدد ثالث تواصل به (حضارة) رسالتها الحضارية.

عوامــل انتخــاب أوبــاما

د. فالح الخطاب/ باحث وإعلامي عراقي

إن فترة حكم جورج دبليو بوش لم تكن مجرد فترة أخرى مـن فتـرات الرئاسة الأميركية التي تتوالى على الحكم في الولايات المتحـدة، بـل كانـت تطوراً غير مألوف في السياسات الخارجية وتلك الداخلية.

أمران صبغا فترة حكم بوش في أعوامها الثمانية الرهيبة :

الأول: تمكّن المحافظين الجدد من الهيمنة الكلية على مراكز صنع القرار في واشنطن.

الأمر الثاني: هو هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١م التـي فتحت الأبواب مشرعة أمام تنفيذ خطط ورؤى المحافظين الجدد وتنزيلها على أرض الواقع بالقوة العسكرية كأسلوب لفرض السياسة الخارجية، وفي الحقيقة فإن النـزوع لإثبات الانفراد الأميركي، وقيادة العالم بالوسائل العسكرية فـي أعقاب انتهاء الحرب الباردة، ربما يكون تأخر بعض الشيء لأسـباب ذاتيـة أميركية وليست موضوعية خارجية.

الولايات المتحدة التي خرجت منتصرة من الحرب الباردة لم تجد نفسـها مضطرة لاستخدام القوة العسكرية الخارجية على نحو واسع خـصوصاً فـي سنوات العقد التسعيني من القرن المنصرم باستثناء حالات قليلة خاضت فيهـا

الولايات المتحدة حروباً (محدودة) في هاييتي والصومال والبوسنة إضافة لحرب الخليج الثانية (الكويت)[1].

كان للواقع الدولي الذي وجدت الولايات المتحدة نفسها فيه وتأثيرات حرب فيتنام قدرة على إقناع القادة الأميركيين بضرورة انصراف الموارد الأميركية إلى بناء الاقتصاد والإنفاق على المتطلبات الداخلية التي تحتاج إلى الكثير خصوصاً مع انتهاء الحرب الباردة. وحتى بوش الأب الذي خاض حرب الخليج الثانية ضد العراق، لم يكن يريد التورط المباشر مع عدو مجهول- العراق- لا تعرف عنه الدوائر الاستخبارية الأميركية الكثير "إلى درجة أن جميع البعثات الدبلوماسية، ومن ضمنها السفارة الأميركية (في بغداد) كانت تفتقر إلى معرفة حقيقية وعميقة بالحكام والمحكومين على حد سواء"[2]، وهو ما دعا بوش الأب لعدم الاستجابة لإغراءات عبور الحدود العراقية بعد الانتهاء من حرب الكويت رغم تدمير الكثير من القدرات العسكرية العراقية[3]، ولم يتغير هذا الوضع مع مجيء الديمقراطي بيل

---

[1] حرب في زمن السلم، بوش،كلينتون، والجنرالات، ديفيد هالبرشتام، ترجمة فاضل جتكر(الرياض: مكتبة العبيكان،الطبعة الأولى، ٢٠٠٣)، صفحة ١٠.

[2] أمة في شقاق: دروب كردستان كما سلكتها، جوناثان راندل، ترجمة فادي حمود (بيروت: دار النهار، ١٩٩٧م)، ص١١٣. يورد راندل في كتابه المهم الذي يبحث تطور المسألة الكردية وخفاياها في العراق، اقتباساً من كتاب روبرت كابلان، يتحدث فيه السفير الأميركي في بغداد- وقتذاك- ديفيد نيوتمان بصراحة عن حدود معرفة السفارة الأميركية بما يجري في العراق بالقول "كنا نعمل وفقاً لحدسنا، لم يكن لدينا سوى مصادر قليلة جداً لذلك لم نكن نعرف ماذا يجري فعلاً في البلاد، ولم يكن هناك من حولنا سوى الشائعات، وما كنا نسميه بـ"سوق التلغراف"، راندل، المصدر نفسه، ص ٣١-٣٢.

[3] بذل رئيس الأركان- في ذلك الوقت- كولن باول جهوداً استثنائية لوقف الحرب ورفض المجازفة بعبور الحدود لداخل العراق، باول العسكري المحترف والذي خاض غمار تجربة فيتنام يدرك جيداً حقيقة الصعوبات التي كانت القوات الأميركية ستواجهها داخل العراق، باول الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية في إدارة بوش الابن، كان أكثر المتحفظين على غزو العراق، رغم دوره في الترويج للحرب أثناء عرضه لصور قيل إنها مختبرات للأسلحة الكيماوية، والتي اعتذر عنها باول لاحقاً.

كلينتون الذي انتهج سياسة خارجية تقوم على استخدام ما يسمى بـ"القوة الناعمة" التي تتوسل أكثر من طريقة لفرض القيادة الأميركية في العالم وليس بالضرورة استخدام القوة العسكرية المجردة أو اعتماد الحرب نهجاً وحيداً للسياسة الخارجية.

المبحث الأول

الانقلاب: بوش الابن والمحافظون الجدد

كانت هجمات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١م إيذاناً بتحول تاريخي عميق في الولايات المتحدة، فقد تمت مهاجمة القوة العظمى الوحيدة في العالم في عقر دارها، ولم يكن هذا الهجوم عملية محدودة أو معزولة، بل كان نوعاً من الحرب التي استهدفت رموز القوة الأميركية، حين هاجمت طائرات أميركية مختطفة نيويورك وواشنطن لتصيب عصب المال والقوة الأميركية معاً، وتصيب معه العقل الجمعي الأميركي الذي وقف مذهولاً لما جرى، يومها عدّ المحافظون الجدد أن هذه هي فرصتهم التاريخية التي لا ينبغي أن تضيع للخروج من النمط التقليدي الذي ميز إدارتي بوش الأب وكلينتون وطبعهما بطابع أكثر تحفظاً من الاندفاع لاستخدام القوة في مسائل السياسة الخارجية.

كانت الهجمات هبة ثمينة للمحافظين الجدد، فهذا الحدث "حول جورج بوش من رئيس وصل إلى البيت الأبيض بالمصادفة– قرار المحكمة العليا بفارق صوت واحد فقط– إلى قيصر أميركي، وأصبح الرئيس جورج بوش أداة تنفيذ سياسة المحافظين الجدد المبنية على "العمل الانفرادي" والانتشار

الدائم للقوات العسكرية إضافة إلى "الحرب الوقائية "، ولولا أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر لكانت الحرب والتعبئة العسكرية من المحال"[1].

كان اليوم التالي للهجمات هو اليوم الذي ضلت الولايات المتحدة فيه طريقها وغابت بسببه عن مسارها التاريخي، فالهجمات لم تصب برجي التجارة والبنتاغون فقط، بل أصابت الديمقراطية الأميركية وأحدثت تحولاً عميقاً يصعب الرجوع عنه لفترة طويلة قادمة، "شكلت الأيام التي تلت ١١ أيلول/سبتمبر الحيز الحاسم الذي تطابق فيه مطلب صناع السياسة الكبار في صياغة رد ملموس على حالة طارئة قومية مع منظور تفكير المحافظين الجدد الذي تكون في نحو اثنا عشرة سنة"[2].

وإذا كانِ هذا هو حال صناع القرار، فإن عموم الناس بدت عليهم مظاهر غير مألوفة "كان سائقو السيارات يزينون سياراتهم بالأعلام الأميركية والجيران يجتمعون معا لمساعدة بعضهم البعض، وولد الخوف الجماعي والاشمئزاز من الهجمات العنيفة جمهوراً أميركياً مستعداً لدعم رد قوي يعتمده زعماؤهم"[3]، وعلى العموم جاء رد إدارة بوش سريعاً وفي اتجاهين، تمثل الأول في فرض ترتيبات أمنية داخلية لم تكن معهودة للأميركيين من قبل "لقد خول الرئيس بوش وكالة الأمن القومي سراً المراقبة والتنصت على مقادير هائلة من المكالمات الهاتفية والرسائل الإلكترونية وأشكال المرور الأخرى عبر الإنترنت داخل الولايات المتحدة، وذلك بحثاً عن دلائل محتملة على

---

[1] كهنة الحرب الكبار، مايكل كولينز بايبر، نقله إلى العربية عبد اللطيف أبو البصل (الرياض:مكتبة العبيكان،٢٠٠٦م)، ص٣٤-٣٥.

[2] التفرد الأميركي.. المحافظون الجدد والنظام العالمي، ستيفان هالبر وجوناثان كلارك، ترجمة عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٥م)، ص ٢٦٥.

[3] هالبر وكلارك، المصدر السابق، ص ١٨٩.

نشاط إرهابي، من دون مذكرات تفتيش أو أية قوانين جديدة من شأنها السماح بمثل هذا الرصد الاستخباراتي المحلي[١].

أما الاتجاه الثاني فقد تمثل بشن الحرب على أفغانستان بعدها حاضنة القاعدة وزعيمها أسامة بن لادن، وهي الحرب التي كانت مقدمة فقط لتهيئة المسرح لحرب أهم وأكثر جدوى بنظر المحافظين الجدد؛ أي الحرب على العراق[٢]، فخلال فترة قصيرة و "قبل أيام من الذكرى الثانية لهجمات ١١ أيلول/سبتمبر، كشف استطلاع للرأي أجرته صحيفة "واشنطن بوست" أن سبعة من أصل تسعة أميركيين يعتقدون أن صدام حسين شارك بصورة مباشرة في الهجمات الإرهابية"[٣].

"لقد تلاعبوا –المحافظون الجدد– بالقدرة المؤسسية التي تمنحها مناصبهم لهم لجذب الرأي العام الأميركي إلى ما يمكن وصفه بأنه عصاب مصطنع يدعم النموذج الذي وضعوه لتغيير النظام في الشرق الأوسط"[٤].

ومع انطلاق حملة التضليل أصبح متاحاً لإدارة بوش الابن تعزيز وضعها الداخلي إذ "أسكتت كل الانتقادات ووصمت بأنها بعيدة عن الإخلاص للوطن، والعدو الشرير القابع في الخارج بات القوة الكبرى التي من خلالها يتم ترويض الأشرار في الداخل"[٥].

---

[١] حالة حرب، جيمس ريزن، ترجمة سامي الكعكي (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٦م) ص٥٧، تطرقت عدد من الكتب الأميركية إلى حالة العصاب الجماعي ومظاهر الخوف التي كانت تنتاب الأميركيين بسبب الإجراءات الأمنية، فالألوان الأمنية التي كانت مثبتة على لوحات خاصة في الشوارع والمطارات كانت تتبدل فجأة لتتحول من الأخضر إلى البرتقالي أو الأحمر، بدون سبب معقول.

[٢] راجع بتوسع: التفرد الأميركي.. المحافظون الجدد والنظام العالمي، هالبر وكلارك:.

[٣] التفرد الأميركي، هالبر وكلارك، ص٢٦٠.

[٤] التفرد الأميركي، هالبر وكلارك ص٢٦٢-٢٦٣.

[٥] الأمبريالية الجديدة، ديفيد هارفي، ترجمة وليد شحادة (بيروت: دار الحوار الثقافي، ٢٠٠٤م)، ص٢٧.

وكانت البداية مع حرب العراق عام ٢٠٠٣م التي كان أمل المحافظين الجدد معقوداً فيها على جعل بلاد الرافدين القاعدة والمنطلق لإحداث تغييرات كبرى في ما أطلقت عليه الإدارة الأميركية "الشرق الأوسط الكبير".

بين الأب والابن: المعضلة العراقية

غير أن تعثر الاحتلال وزيادة خسائر قواته واتساع رقعة المقاومة وانتقالها من المبادرة إلى الاحتراف وانكشاف ضعف الإدارة الأميركية عن اجتراح معجزة تكرس الاحتلال أو تنهي مقاومته، أدى إلى بروز تململ في أوساط الأميركيين بدأ يتسع شيئاً فشيئاً ليتحول إلى موجة انتقاد فمعارضة لاستمرار الحرب بعدّها حرباً خاسرة بلا معنى، هذا التحول في المزاج الشعبي الأميركي لم يكن– كله– تعاطفاً مع العراقيين بل احتجاجاً على الخسائر الكبيرة التي بدأت تؤثر على الأميركيين داخلياً.

مثل العراق عقدة مستحكمة لم يستطع بوش الأب إنهاءها تماماً فمضى ليسلمها إلى بيل كلينتون قبل أن ينقلها الأخير لبوش الابن، وبالرغم من أن بوش الأب حقق شيئاً ما في الحرب على العراق حين استطاع إخراج قواته من الكويت في "حرب الخليج الثانية "، إلا أن هنالك أمرين مهمين برزا أثناء حرب الأب القصيرة تلك يستحسن الإشارة لهما في إطار فهم الرأي العام الأميركي لاحقاً، من حرب الابن على العراق غزواً واحتلالاً، فقد "تمثلت المفارقة الساخرة لحرب الخليج (الثانية) بأنها نجحت مؤقتاً في تغيير الموضوع الرئيسي على جدول الأعمال القومي وتحويله إلى قوة اعتزاز

بقوتنا العسكرية المتجلية حديثاً بعد أن كان متركزاً على نوع من القلق المتنامي حول الاقتصاد"[١].

ويضيف "هالبرشتام" قائلا" إن حرب الخليج لم تستطع أن تطمس الاستياء العميق السائد في البلاد، خصوصاً إزاء الوضع الاقتصادي إلا بصورة مؤقتة، فالمشكلة الاقتصادية كانت المشكلة الجديدة الأولى، أما المشكلة الثانية فتمثلت (رغم الاستقبال الحار والحماسي للوحدات العائدة) بحقيقة أن حرب الخليج نفسها لم تدم إلا قليلاً... أنها كانت في حقيقة الأمرحرباً بلا أصداء حقيقية، فالقتال البري الفعلي لم يدم إلا أربعة أيام، وقد تم خوضه بجيش نخبوي محترف مما جعله لا يمس إلا القليل من الأسر الأميركية نسبياً، بالنسبة إلى الجزء الأكبر من البلاد لم تكن تلك إلا نوعاً من الحرب الافتراضية، حرباً لم يشارك فيها ولم يضحِ في سبيل كسبها إلا القليل، وحين انتهت انتهت دون أن تترك إلا القليل من الآثار"[٢].

هذا الاقتباس يفيدنا في عقد مقارنة بين ذلك الشعور السريع بالفرح الذي أبداه الأميركيون بانتصار جيشهم في حرب الخليج الثانية من جهة وقصر مدة الحرب من جهة أخرى، والموقف الذي وقفه الرأي العام الأميركي من بوش الأب –رغم ذلك– بعدم تجديد انتخابه كعقاب على الوضع الاقتصادي الذي تردى أكثر فأكثر إبان فترة حكمه، ولنا أن نتصور تبعاً لما ذكر أعلاه، كيف سيكون موقف الرأي العام الأميركي من بوش الابن والجمهوريين في الانتخابات التي أوصلت أوباما والديمقراطيين للحكم في العام ٢٠٠٨م في ضوء ما حصل في العراق، فبالمقارنة مع حرب بوش الأب فقد تصاعدت خسائر الجيش الأميركي بعد احتلال العراق كما إنه وبالمقارنة بقصر الحرب

---

[١] حرب في زمن السلم، ديفيد هالبرشتام، ص ١٩.

[٢] المصدر السابق، ديفيد هالبرشتام، ص١٩– ٢٠.

التي خاضها بوش الأب، فإن حرب الابن استمرت طويلاً، ورغم تعثرها منذ مراحلها الأولى، إلا أن إصرار إدارة بوش على الاستمرار فيها أدى إلى انفضاض الرأي العام عنها، وإذا كانت حرب الأب لم تترك إلا القليل من الخسائر البشرية، فإن حرب الابن نتج عنها الكثير الكثير من الخسائر.

الأميركيون رفضوا انتخاب بوش الأب رغم انتصاره في الحرب على العراق، وقلة خسائر جيشه، وسرعة إنهاء الحرب؛ لفشل برنامجه الاقتصادي، فهل سيقبل الأميركيون بمكافأة بوش الابن على فشل الحرب وخسائرها الهائلة، والأدهى من كل ذلك هو هذا التدهور الاقتصادي الذي تعيشه الولايات المتحدة والذي ساهمت حرب العراق في تفاقمه بشكل كبير، ويقدر خبير الاقتصاد الأميركي والحائز على جائزة نوبل لعام ٢٠٠١م (جوزف شتغلتز) "نفقات الحرب على العراق بستة تريليونات دولار من دون الفائدة، فالسنة انتهت بأزمة اقتصادية عالمية رفعت عجز الموازنة الأميركية تريليونات أخرى"[١]، وكانت تقديرات (شتغلتز) وزميلته (لندا بلمز) المحاضرة في جامعة هارفارد عن تكاليف حرب العراق وأفغانستان، قد قدرت بثلاثة تريليونات دولار قبل الانهيار المالي الحالي.

هذه النكسات -بين عوامل أخرى- أدت لتراجع تأييد الأميركيين للحزب الجمهوري، كما ظهر في الانتخابات النصفية التشريعية التي جرت عام ٢٠٠٦م، ورفض المرشح الرئاسي الجمهوري (جون ماكين) بعدّه استمراراً لإدارة بوش.

كان تراجع الاقتصاد الأميركي والذي عززه الإنفاق المفتوح على حرب العراق، قد دفع للتساؤل "إذا سقطت الإمبراطورية السوفيتية من الإجهاد

---

[١] عيون وآذان، جهاد الخازن، الحياة، الأول من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩م.

الشديد الذي أصاب اقتصادها بسبب سباق التسلح، فهل تعمل الولايات المتحدة من خلال سعيها الدؤوب الأعمى لضمان هيمنتها العسكرية على تقويض الأسس الاقتصادية لقوتها تلك؟.. لا سيما وإن العجز المالي في الميزانية الفيدرالية في تزايد مستمر، والأزمات التي تعاني منها ميزانيات الدولة والأجهزة المحلية أخذت تؤثر في مجالات الخدمة العامة"[١].

سجل من الخطايا

لم تكن الحرب على العراق وأفغانستان وما خلفته من آثار هي السلبية الوحيدة التي لازمت إدارة بوش، فقد كانت هناك العديد من السلبيات على الصعيدين الداخلي والخارجي، إذ كان الإعلان عن فضيحة سجن (أبو غريب) صدمة للأميركيين الذين لم يكونوا يتوقعون أن تقوم بلادهم بهذا النوع من الممارسات، فضلاً عن هذا بدأت فضائح سجن قاعدة غوانتانامو بالظهور لتكشف عن نهج في التعذيب لم يكن مقصوراً على ممارسات (أفراد) فقط (كما زعمت الإدارة)، بل كشفت أيضاً أن التعذيب وانتزاع المعلومات كان سياسة منهجية تمارس بتعليمات من أعلى المسؤولين في وزارة الدفاع.

هذا فضلاً عن قيام الاستخبارات الأميركية بإدارة سجون سرية في عدد من البلدان العربية والإسلامية إضافة للأوروبية، إزاء هذا الوضع بدأت صورة الولايات المتحدة الخارجية تتدهور بشكل غير مسبوق كما ازدادت عزلتها الدولية، وبدأت أعراض فيتنام التي عزلت الولايات المتحدة عن العالم وحطت من سمعتها وأساءت إلى مكانتها بالظهور ولكن بشكل أقوى.

---

[١] الإمبريالية الجديدة، ديفيد هارفي، ص٨٧.

وإذا كانت هذه هي سمعة الولايات المتحدة خارجياً، فإن الأميركيين-الذين كوتهم نار الحرب على العراق- قد بدأوا بالتململ نتيجة التقصير الواضح في سلوك الإدارة إزاء الوضع الداخلي بعد أن رهنت نفسها لحربين مدمرتين، وحرب أوسع أطلقوا عليها "الحرب على الإرهاب"، وليست مأساة إعصار كاترينا وما كشفت عنه من قصور فاضح للقوة الأعظم في عقر دارها إلا أحد مظاهر تراجع تأييد الأميركيين لإدارة بوش.

على أن قاصمة الظهر كانت في الانهيار المالي الذي ضرب مؤسسات مالية تمثل قلب الرأسمالية الأميركية وجوهرتها الفريدة، وتطور هذا الانهيار لكي يتحول إلى إعصار مالي بدأت رياحه العاتية تضرب المرتكزات الاقتصادية وتتحول تدريجياً لكساد طويل أضحى معه ملايين الأميركيين بلا عمل وقسم منهم بلا مساكن وسط مخاوف من المجهول.

هذه التطورات وغيرها كثير مما حدث في ظل إدارة بوش، أذهلت الأميركيين وجعلتهم يفكرون لأول مرة ربما بمآلات بلادهم ومصيرها، والتي تصنف بأنها القوة الأعظم الوحيدة في العالم، والتي حولتها سنوات بوش العجاف إلى بلد منكوب بالحروب وفضائح التعذيب، والعزلة الدولية، وانحطاط السمعة، والقصور الداخلي، وفساد الشركات وبيوت المال-رغم أن هذا يعود لسنوات طويلة قبل تولي إدارة بوش الحكم- ومن ثم انهيار مالي قد يتبعه انهيار اقتصادي قد يؤدي لتغيير ما يسمى " نمط الحياة الأميركي" الذي يعدّه الأميركيون عصب تفردهم في العالم.

انتخاب أوباما

مع انطلاق الحملة الانتخابية الرئاسية الأميركية كانت حظوظ إدارة بوش الجمهورية في أدنى مستوياتها ومع اقتراب الحملة من نهاياتها كان

الأميركيون قد حزموا أمرهم بضرورة التغيير، وأشارت استطلاعات الرأي إلى تخوف غير مسبوق للأميركيين من استمرار الوضع الحالي "وقبل يوم واحد من الانتخابات- الإثنين ٣ تشرين الثاني/نوفمبر- أظهر آخر استطلاع لمؤسسة غالوب أن (٨٦%) من الأمريكيين غير راضين عن الوضع الحالي لأمتهم، أو بعبارة أخرى يعتقدون أن بلادهم تسير في الاتجاه الخاطئ"[١].

وتعبيراً عن التوق للتغيير الذي جعله أوباما عنوان حملته، فقد سارع الأميركيون للمشاركة في انتخابات عُدّت حاسمة، فقد "شارك في الانتخابات حوالي (٦٦%) من الناخبين الأمريكيين، وهي أعلى نسبة شهدتها الانتخابات الأمريكية منذ عام ١٩٠٨م، متقدمة بذلك على انتخابات ١٩٦٠م التي بلغت فيها نسبة المشاركة (٦٣,١%)، في حين بلغت نسبة المشاركة عام ٢٠٠٤م حوالي (٥٥,٣%)"[٢].

كان نجاح أوباما تحصيل حاصل لوضع يريد الأميركيون الخروج منه ورأوا في المرشح الديمقراطي السبيل الوحيد لذلك.

صحيح أن أوباما كان أسود أو (مختلطاً) وصحيح أيضاً أن التوجه لاختيار رئيس أسود يعد سابقة في الولايات المتحدة، إلا أن الإشكالات التي خلقتها إدارة بوش من جهة، وظهور جيل أميركي أقل تأثراً بالمسألة العنصرية من الأجيال السابقة، أدت بالأميركيين للتفكير بما لا يمكن التفكير به من قبل، فقد كان يمكن للناخب الأميركي أن يصوت لصالح هيلاري كلينتون وهي أحد أبرز قيادات الحزب الديمقراطي والمنافس الرئيس لأوباما على ترشيح الحزب، كما أنها عضو في مجلس الشيوخ وزوجة رئيس سابق يثق به الأميركيون بالنسبة لبوش على الأقل.

---

[١] تقرير واشنطن، ٨ تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

[٢] تقرير واشنطن، ٨ تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠٠٨.

إلا أن تغليب أوباما يدلل على أن الأميركيين بحاجة ماسة للتغيير، وأنهم قد فقدوا الثقة بكل القيادات الموجودة بعد أن تأكد لهم مدى الانحطاط الذي أصاب سمعة ومكانة بلادهم.

المبحث الثاني

أي تغيير؟

كان انتصار أوباما واحداً من الانتصارات غير المسبوقة في التاريخ الأميركي، ليس لرمزيته فقط كون أوباما (أسود) أو من أصول إفريقية مسلمة، ولكن الأهم من ذلك أنه يأتي في موعده تماماً كالمخلص المنتظر، فقد تدنت أميركا تحت إدارة بوش لمرحلة الحضيض، ولا يتذكر الأميركيون -رغم اختلاف الأجيال- حقبة أسوأ من هذه الحقبة بما فيها حقبة الحرب الفيتنامية بكوابيسها السوداء، ولا يمكن تفسير كل هذه الحماسة في انتخاب شاب أسود قليل التجربة السياسية- دخل واشنطن عام ٢٠٠٤م- إلا لوجود رغبة حقيقية في التغيير والتغيير الجذري.

وإذا كان هذا هو حال أميركا بوش، فإنها حال قد تشكل حدود التغيير الممكن الذي رفعه أوباما شعاراً وتلقفه الأميركيون أملاً، فتركة بوش الثقيلة التي يتوجب معالجتها قد تقلل من قدر التفاؤل بإمكانية إحداث تغيير حقيقي.

والأمر الأكثر أهمية هنا هو الاتفاق على معنى التغيير ومداه، وإلى أي حد سيتمكن أوباما أو حتى يرغب في تحقيق التغيير؟ هذه الأسئلة قد يصعب الإجابة عليها إلا أن هناك حقائق ومؤشرات قد تعطينا فكرة عما يمكن توقعه من الإدارة الجديدة.

حقائق

فمن الحقائق الجديرة بالملاحظة حقيقة أن أي رئيس أميركـي، لـيس إلا رئيساً لإدارة تستند في حكمها لمؤسسة أكبر تصنع الرؤساء وتـشكل الإطـار الاستراتيجي لمنهجهم في الحكم، وهي حقيقة يتوجب على أي رئـيس مهمـا كانت شعبيته التعامل معها بقدر كاف من الجدية والالتزام، فـ"المؤسـسة" تمثل المصالح القومية للولايات المتحدة وتدخل في صلب التركيبـة المعقـدة للنظام ما فوق السياسي الأميركي، والرئيس بالتالي يعمـل علـى تعزيزهـا وصيانتها وفق أسلوبه في الحكم وقدراته القيادية، ولئن كان معروفاً وجود ما يسمى "المجمع الصناعي العسكري"[1]، ومدى تأثيره على السياسة الأميركية، فإن هذا المجمع ليس إلا جزءاً من المؤسسة التي تضم أيضاً أركاناً أخـرى لا يقل تأثيرها السياسي مثل "وول ستريت" العنوان الأبرز للرأسمالية الأميركيـة ومراكز البحث التي تتولى مهمة تشكيل عقل القـادة والـساسة والمـشرعين وتشكل كذلك منهجية التفكير السائدة في أي إدارة بكل مستوياتها وداخل كـل المؤسسات الحكومية والخاصة، مراكز البحث هذه ترسـم اسـتراتيجيات أي

---

(1) هناك الكثير جداً من الدراسات التي تناولت دور وأهمية المجمع الصناعي العسكري في الولايات المتحدة كونه المحرك الحقيقي للتوجهات الأميركية وصنع القرارات داخلياً وخارجياً، يمكن مراجعة بعضها علـى سبيل المثال:

Hartung, William D. "Eisenhower's Warning: The Military-Industrial Complex Forty Years Later." World Policy Journal 18, no. 1 (Spring 2001).

Johnson, Chalmers the Sorrows of Empire: Militarism, Secrecy, and the End of the Republic, New York: Metropolitan Books, 2004

Kurth, James. "Military-Industrial Complex." In The Oxford Companion to American Military History, ed. John Whiteclay Chambers II, 440-42. Oxford & New York: Oxford University Press, 1999.

Nelson, Lars-Erik. "Military-Industrial Man." In New York Review of Books 47, no. 20 (Dec. 21, 2000): 6.

إدارة في إطار محدد من التوجهات والرؤى التي تتحول بدورها إلى سياسات مدعومة بقوة الدبلوماسية الأميركية أو القوة المسلحة[١].

وفضلاً عن هذا هناك الإعلام الذي يتولى تسويق أطروحات مراكز البحث وبثها في الرأي العام، أو الترويج لسياسات محددة وأمور أخرى تدخل في صلب النظام السياسي الأميركي المعقد[٢].

الإشارة إلى هذا وغيره حريٌ أن يضعنا في صورة الواقع الذي لا يواجه الرئيس فقط بل يصنعه كذلك، فالرئيس يبدأ حملته الانتخابية من حزبه، ومصادر تمويله، والإعلام، مروراً بمراكز البحث التي تزوده بخبراء يتحكمون برؤيته في القضايا الاستراتيجية، فضلاً عن مستشاريه الذين يأتي غالبهم، إما من مراكز البحث أو بكونهم مسؤولين سابقين أو عسكريين خارج الخدمة، وهكذا تتوالى عملية صنع الرئيس وتكوين خياراته، خصوصاً في المجال الخارجي.

(أوباما) لا يشذ عن هذه القاعدة بالطبع، وهو وإن توفرت له قاعدة انتخابية واسعة وتفويض كبير فضلاً عن حصوله على تبرعات كثيرة بطرق مبتكرة من أفراد ومجموعات شعبية، إلا أن هذا كله لا يمكن أن يصنع له إطاراً من الاستقلال عن المحيط الذي يتنفس فيه.

ومن الحقائق الأخرى بالنسبة لأي رئيس جديد إدراكه أنه لا يصنع السياسة بل يمارسها من خلال مواصلة عمل من سبقوه، وإن بطريقته

---

[١] هل هناك أهمية للمؤسسات البحثية؟ دونالد أبلسون، ترجمة مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م) ص١٧، ٩٨.

[٢] يتذكر الجميع دور الإعلام الأميركي-والرصين منه على وجه الخصوص كصحيفة نيويورك تايمز الأكثر نفوذاً والواشنطن بوست وغيرها كثير- في الترويج لمزاعم وجود أسلحة دمار شامل في العراق، بشكل مستمر وإلى المدى الذي جعل الرأي العام يتقبل تلك المزاعم وعدّها حقائق لا يرقى إليها الشك.

الخاصة، وبالمعطيات التي تتوفر له لحظة تسلمه الحكم؛ فإنَّ الإدارات الأميركية تعتمد التأسيس على ما سبق، وليس التأسيس على الجديد، بخلاف ما هو طارئ، وبكلمة أخرى فإن الإرث الذي يتسلمه أي رئيس هو إرث يمثل سياسة تم اعتمادها وفقاً لأسس استراتيجية المصالح القومية الأميركية وتراث أميركي من الخطط والرؤى والاستراتيجيات الذي تشكل من خلال تراكم طويل الأجل وعبر عهود جمهورية أو ديمقراطية.

وبطبيعة الحال فإن هناك استثناءات يمكن معها (تصحيح) مسار ما أو تعديله أو تلوينه بعيداً عن الأسود والأبيض، ولكن كل هذا لا يرقى لإلغاء سياسة قائمة أو متفق عليها في الإطار الاستراتيجي.

فالسياسات الاستراتيجية إزاء موضوعات محددة –خارجية في الغالب– لا ينظر إليها على أنها سياسة إدارة بعينها، بل هي سياسة أميركية ثابتة يمكن أن تخضع للمراجعة أو التخفيف المؤقت أو التشدد... إلخ

وعلى هذا الأساس فإن كل سياسة خارجية أميركية تخضع للعامل التراكمي الذي ينبغي التأسيس عليه ومواصلته بالطرق ذاتها أو بطرق أخرى تتفق وأولويات الإدارة المعنية وظرفها السياسي والدولي، ويعود سبب ذلك إلى أن معالم السياسة الخارجية يرسمها بالعادة خبراء واستراتيجيون ومراكز بحث تتوسل (رؤية استراتيجية) لقضية ما وتحيطها من كل جوانبها بما يتلاءم مع استراتيجية المصالح القومية الأميركية.

العراق مثلاً، يدخل في إطار السياسة التراكمية أو الاستمرار في السياسة ذاتها إنما بمعطيات جديدة تزيد أو تنقص، ولكنها لا تخرج عن رؤية استراتيجية محددة المعالم، فمنذ إدارة (ريغان) في الثمانينات وصولاً إلى بوش الابن ومروراً بإدارات بوش الأب وكلينتون، لم تتغير السياسة الخاصة

بالعراق، بل عدّت سياسة دولة لا سياسة إدارة بعينها، وهو الحال مع إدارة أوباما القادمة[1].

مؤشرات

وإذا كان ما تقدم هو الإطار الموضوعي الذي يحيط بالرئيس، وهو هنا أوباما، فإن الإطار الذاتي أو طبيعة اختيار الرئيس الجديد لطاقمه الحكومي هو الذي سيترجم توجهات الإدارة، ويتضح الآن أن شخصيات هذا الطاقم تشير بالفعل لحدود التغيير الممكنة في عهد الرئيس الجديد، إذ اختار أوباما شخصيات قوية وذات خبرات واسعة، إلا أنها كذلك شخصيات يمكن أن ترسم حدوداً للرئيس أو تكبح اندفاعاته التي ترجمتها حملته الانتخابية، وبالرغم مما يقال عن تمتع أوباما بشخصية قوية أو كاريزما قيادية، إلا أن اختياره لفريق قوي جداً ذي اتجاهات معروفة لتشكل فريق سياسته الخارجية، يعني أيضا أن الرئيس قد اختار نهج الاتفاق والبراغماتية دون النظر إلى الاختلافات الآيديولوجية في رسم السياسات.

تجلى هذا في المناصب الثلاثة الأولى في السياسة الخارجية وهي الخارجية والدفاع والأمن القومي، فتعيين هيلاري كلينتون يعدّ، بشكل ما، استمراراً للسياسة الخارجية ولكن بقفازات مخملية تتناسب مع أسلوب "القوة الناعمة" التي يتوقع الكثير من المحللين عودة الولايات المتحدة لها بعد استدارة بوش الابن نحو القوة العارية المجردة كسبيل للسياسة الخارجية، كما إن الإبقاء على روبرت غيتس وزيراً للدفاع يؤشر للإبقاء على الزخم العسكري

---

[1] العسل والخل.. الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية، ريتشارد هاس وميغان أوسوليفان، ترجمة اسماعيل عبد الحكم (القاهرة :مركز الاهرام للترجمة والنشر ٢٠٠٢م)، ص٥١.

الأميركي في فترة الحرب التي تعيشها الولايات المتحدة والتي لا يعرف أحد حدودها أو مدياتها، ويدلل بأوضح صورة على نهج الاستمرارية[١].

وفي الحقيقة فإن وزارة الدفاع يمكن أن تكون المحك لسياسات أوباما وإدارته الجديدة إزاء العراق، فهذه الوزارة التي انطلق منها مخطط الحرب والغزو والاحتلال، "قد ملئت بموظفين تم استقدامهم من معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى وهو معهد مرتبط بمنظمة إيباك إحدى أبرز منظمات اللوبي الإسرائيلي في واشنطن"[٢].

أما إسناد رئاسة مجلس الأمن القومي إلى القائد السابق لحلف الأطلسي الجنرال جيمس جونز فإنه مؤشر آخر إلى محدودية التغيير المتوقع من إدارة أوباما، وسجل الرجل حافل بأربعين عاماً من الخبرة العسكرية والدفاعية والأمنية[٣].

كلمة أخيرة عن أوباما الرئيس علها توضح الصورة، فهو دخل إلى مجلس الشيوخ الأميركي عام ٢٠٠٤م عن ولاية إلينوي، ووفقاً للمحللين فإن هذا الشاب لا يعرف العاصمة (واشنطن) قبل هذا التاريخ، وهذا الكلام يعني الكثيرة لأن واشنطن ليست كأي مكان آخر، فهي مستودع الأسرار والدسائس وأوكار جماعات اللوبي والضغط، فضلاً عن مراكز البحث والمنظمات السياسية والإعلامية التي تمنح مزايا ثمينة للمتعاملين معها والعكس صحيح.

---

(1) Bill Gertz," Obama wants Bush war team to stay". December 23, 2008.

(٢) كهنة الحرب الكبار، مايكل كولينز بايبر، ترجمة عبد اللطيف أبو البصل (الرياض، مكتبة العبيكان،٢٠٠٦)، ص٥٤.

(3) By: John Barry, Dan Ephron and Richard Wolffe" The General's Marching Orders", Newsweek issue dated Dec 8, 2008, http://www.newsweek.com/id/171269.

كما أن أوباما، فضلاً عن نقص خبرته السياسية، فهو وكما أسلفنا أسود يقود الولايات المتحدة الأميركية لأول مرة بما يعد سابقة في تاريخ بلاد مارست التمييز العنصري لفترة طويلة من الزمن، وإزاء هذه الحالة كيف سيتصرف أوباما من الناحية النفسية وما هي طبيعة استجابته لهذا الوضع الجديد؟، يمكن للمرء أن يجادل بالقول إن أوباما شق طريقه بقوة الانتخاب والتفويض الواسع وأنه شخصية تتمتع بقدرات كبيرة تمكنت معها من فرض حضوره الشخصي والذاتي وبما يحقق الفوز من ثنايا الفرصة التي برزت في هذا الوقت العصيب، وأن أوباما تالياً ليس مديناً لأحد بكفاحه الذي بدأ منذ فترة ليست قصيرة وهو الشاب الذي درس في أرقى الجامعات الأميركية، صحيح؟ نعم صحيح وكل هذا صحيح؛ غير أنه يبقى على أوباما أن يستحضر الأمور الآتية أثناء مزاولة عمله كرئيس لأكبر وأخطر دولة في العالم:

- أوباما أسود، وسط أغلبية بيضاء.
- شاب لا يتمتع بالنضج والكفاءة والخبرة السياسية اللازمة للعمل في أخطر منصب على وجه الأرض.
- يتولى قيادة سفينة أصابها العطب في خضم بحر متلاطم الأمواج وأعاصير عاتية لا تكاد تختفي حتى تأتي من جديد وبقوة أكبر.
- يقود القوات المسلحة الأميركية، وهي قوات أصاب روحها المعنوية والنفسية انحطاط كبير، كما استنزفت قوتها المادية حربان غير تقليديتين لم يكن الجيش مستعداً لمواجهتهما أبداً، ما أدى لسقوط كل من هيبة القوات الأميركية وهيبة سلاحها الذي يتمتع بقوة الردع من بعيد.
- يستجمع كل العزم الموجود في نفسه وروحه من أجل إنقاذ السفينة التي يقودها، خصوصاً بعد أن تسلم دفة القيادة فيها وسط هذا الخضم، وسيكون آخر شيء يفكر فيه أوباما أن يسجل التاريخ أنه الرئيس الذي شهدت الولايات

المتحدة المزيد من التدهور ولم يفعل ما يمكن لإنقاذها، كل هذا سيدفع أوباما لإثبات حرص -غير متكلف بالضرورة- على إعادة وتعزيز قوة الولايات المتحدة وإعادة عقارب الساعة للوراء من أجل استعادة الانفراد الأميركي بقيادة العالم، وكل هذا يعني المزيد من المواجهات الدموية والرهيبة مع المقاومين للمشروع الإمبراطوري الإمبريالي؛ لأن سمعة الولايات المتحدة باتت على المحك.

- في خطاب إعلان انتصاره بالرئاسة شدد أوباما على "الحلم الأميركي" الذي أتاح لرجل أسود من أصول مسلمة وغير معروف على نطاق واسع، أن يصل إلى المنصب الأول في الولايات المتحدة، لم يكن أوباما يكذب أو يبالغ بل هو يتكلم بإيمان بهذا الحلم؛ وهو ما يعني أنه سيقاتل بمرارة من أجل البلاد التي منحته ما هو فيه الآن، وبكلمة أخرى فإن الشعور الوطني أو الإيمان بالحتميات الأميركية المقدسة، سيكون عند أوباما الرئيس أقوى وأعلى بكثير من غيره من السياسيين الأميركيين، وهذا بذاته يحمل الكثير من الدلالات.

- الملاحظ في اختيار أوباما لفريق إدارته، أنه ضم نخبة من كبار الشخصيات أو مجموعة من "الطراز الثقيل" كما سماهم هنري كيسنجر، وبالفعل فقد ضم فريقه مجموعة من القدرات القوية والكفوءة وذات التجربة الطويلة ممن تقلدوا مناصب حساسة، أو كانوا قريبين جداً من مركز صنع القرار، وأوباما إذ يدرك ذلك إنما يريد أمرين: الأول: التعويض عن قلة خبرته السياسية وإعطاء إدارته قدراً كبيراً من الهيبة والقوة، أما الثاني: فإنه يدرك أن الظرف الذي تمر به الولايات المتحدة عصيب وصعب، ويحتاج للكثير من الطاقات غير الحزبية أو الأيديولوجية، وبالتالي فإنّ ضم هذا العدد الكبير من القدرات

السياسية من مختلف الألوان الحزبية في إدارته إنما بمثابة إعلان عن كـون هذه الإدارة حكومة وحدة وطنية أو حتى حكومة إنقاذ وطني.

• وأخيراً، فإن اختيار أوباما لهذا العدد من القيادات الأكثـر كفـاءة وتجربـة وسبقاً سياسياً وعسكرياً وأمنياً ودفاعياً من الرئيس نفسه وضـمهم كمعـاونين ومستشارين ووزراء لا يعني ببساطة أنه اختارهم ليكونوا له عدواً وحزنـاً.. فمستشار الأمن القومي الجنرال جيمس جونز، مثلاً يحمل خبرة أربعين عامـاً من العمل العسكري والسياسي والأمني وواحد من أقوى الشخصيات وأكثرهم جرأة وصراحة (أي مواجهة) في واشنطن، والذي يتربع على مكتـب يبعـد أمتاراً فقط من مكتب أوباما الرئيس... أوباما لم يأت بهؤلاء كي ينـاكفهم أو يناكفوه، أو يخوض معهم جولات جدال، أو مماحكات سياسية، أو يستـشيرهم ثم يختار الاتجاه المعاكس.. كلا، بل هو انـسجام التـراكم الإمبريـالي-وإن بأساليب أخرى- لإنقاذ السفينة الأميركية، وبمـا يعنـي الإبقـاء علـى كـل مرتكزات القوة أينما كانت أو تحققت سواء في عهد البوشين أو غيرهم[١].

• ولعل خير ما يوضح الصورة، تصريحات وزيرة الخارجية كونداليزا رايس التي عبرت فيها عن اعتقادها بأن أوباما لا يملك أي خيار سـوى مواصـلة الكثير من سياسات بوش الخارجية[٢].

---

[١] تم انتداب جونز عام ٢٠٠٧م ليعمل مع الجنرال كيث دايتون في "بناء وتأهيل الأجهزة الأمنية الفلسطينية" والتي كانت- لجنة دايتون- أحد صواعق تفجير الموقف بين حركتي فتح وحماس، كما تولى في التسعينيات قيادة مهام الإغاثة الأميركية في شمال العراق، وفي عام ٢٠٠٧م ترأس لجنة من كبار السياسيين والعسكريين أوصى فيها بتقليل حجم القوات الأميركية في العراق في محاولة لتغيير صورتها كقوة احتلال.

[2] Daniel Dombey in Washington" Rice: Obama to follow Bush foreign policy", Published: December 21 2008, http://www.ft.com/cms/s/0/99a2e8b6-cfa7-11dd-abf9-000077b07658.html?nclick_check=1

المبحث الثالث
القضية العراقية بعد انتخاب أوباما

تركة بوش الثقيلة

بذلت إدارة بوش المنصرفة كل جهد ممكن من أجل التوصل لاتفاق أطلق عليه اسم "الاتفاق الأمني" والذي جاء في ثنايا ما يعرف بـ "اتفاقية الإطار الإستراتيجي" التي (تنظم) العلاقة بين دولة الاحتلال من جهة ومشروعها السياسي في العراق المعروف باسم "العملية السياسية" وحكومتها في بغداد.

جهود إدارة بوش في توقيع الاتفاق، رغم تأكد رحيلها، جاء لأسباب عديدة، فبوش يريد التوصل لاتفاق يحقق به شيئاً ما يعد بمثابة إنجاز لإدارته التي تستطيع أن تفخر بأنها وضعت يدها على مستقبل العراق ومستقبل الاحتلال فيه لفترة زمنية غير محددة، ومن جهة أخرى فإن إدارة بوش التي حققت بنفسها غزو واحتلال العراق وارتكاب كل ما لا يمكن التفكير بارتكابه، من أجل إرساء وتثبيت هذا الاحتلال كحقيقة واقعة، لا تريد إنهاءه بنهاية عهد بوش ورحيل المحافظين الجدد عن الحكم، فالهزيمة التي لحقت بمشروع الاحتلال في العراق والانكسار العسكري الأميركي المعنوي والمادي، فضلاً عن الانهيار المالي والكساد الاقتصادي وتراكم المشكلات التي تواجه الولايات المتحدة، لا تغري كثيراً بتأييد بقاء الأوضاع في العراق على ما عليه بعد رحيل بوش ورحيل محافظيه الجدد.

فاحتلال العراق ليس استراتيجية أميركية قديمة، أو متفقاً عليها في الدوائر الأميركية، بل هو مشروع خاص بالمحافظين الجدد الذين رسموا على الورق معالم إمبراطورية أميركية، وما أطلقوا عليه "الشرق الأوسط الكبير" واعتبروا

أن احتلال العراق-وهو أهم دولة في الرقعة الجيواستراتيجية للشرق الأوسط- هو حجر الأساس في بناء الإمبراطورية وانطلاقها[1].

وفضلاً عن هذا فإنَّ احتلال دولة مثل العراق في عصر ما بعد الاستعمار، وخصوصاً بالطريقة التي تم بها، لا يعتبر أمراً مقبولاً، أو يمكن الاعتراف به في أوساط صنع القرار الأميركي أو حتى مراكز البحث الرصينة، ناهيك عن الرأي العام العالمي وما يسمى بالمجتمع الدولي،لأنه ببساطة مشروع لا يمكن تبريره، وبالتالي لا يمكن قبوله، مهما كان شكل نظام الحكم في العراق أو أيديلوجية ذلك النظام، صحيح أن الاستراتيجية الأميركية توسلت مقاربات عديدة إزاء العراق طيلة فترات حكم جمهورية وديمقراطية سابقة، كالاحتواء والعزل، والتحجيم والحصار، ومحاولات قلب نظام الحكم، أو حتى تشجيع أنواع التمرد العرقي والطائفي وصولا ربما للتقسيم[2]، ولكن هذه المقاربات لم تصل إلى حد التفكير باعتماد الاحتلال كوسيلة أو مقاربة لحل "المسألة العراقية". المحافظون الجدد فعلوا بعد أن فكروا وقدروا وخططوا حتى إذا ما تمكنوا من الحكم في عهد بوش الابن نفذوا مشروعهم ولكن بثمن مكلف جداً وعلى حساب هيبة وموارد وقوة وسمعة واقتصاد الولايات المتحدة، حتى ليبدو الآن أن المحافظين الجدد هم أول من أطاح بالحلم الإمبراطوري الذي اخترعوه، كلفة كانت واحدة من أسباب انقلاب الأميركيين على الحزب الجمهوري ومرشحه الرئاسي جون ماكين، ولو بعد حين.

---

(1) التفرد الأميركي المحافظون الجدد والنظام العالمي، ستيفان هالبر وجوناثان كلارك، ترجمة عمر الأيوبي (بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٥)، ص ١٩٢-٢٠٥.

(2) العسل والخل الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية، ريتشارد هاس وميغان أوسوليفان، ترجمة اسماعيل عبد الحكم (القاهرة :مركز الاهرام للترجمة والنشر ٢٠٠٢)، ص٥١-٥٦.

هناك سبب ثالث دعا بوش لبذل كل ما يستطيع من أجل إبـرام الاتفاقيـة الأمنية والاستراتيجية يتعلق بنوايا إدارة أوباما القادمة بشأن الانـسحاب مـن العراق استناداً لجدول زمني محدد، بوش ومحافظوه أدركوا أن رحيلهم وسط هذه الظروف التي تواجه الولايات المتحدة من شأنه أن ينهي آثارهم، وأبرزها احتلال العراق، خصوصاً أن هذا الاحتلال لا يحظى بأي شعبية أو اهتمام ولا تملك الخزينة الأميركية ترف الإنفاق عليه، بعد أن أصبح عبئاً على الخزينـة التي تنوء بأحمال دَين خرافي يقارب عشرة تريليونات دولار.

كما أن إبرام الاتفاق يمكن بوش من التحكم في الموضوع العراقي حتـى وهو خارج البيت الأبيض، عبر إلزام الإدارة الجديدة باتفاقية تـنظم (وجـود) قوات الاحتلال وتمنحها (مشروعية) تم الاتفاق عليها بين الاحـتلال وأركـان العملية السياسية في بغداد، ويستطيع بوش أن يفخر الآن بأنه مكّن لبقاء قوات الاحتلال، مهما حاولت الإدارة الجديدة أن تفعل عكس ذلك في العراق.

العلاقة الأفغانية

بوش يدرك أيضاً أن أوباما الذي سيخوض (حربه) في أفغانستان، سيكون بأمس الحاجة لإرضاء المؤسسة العسكرية وجنرالاتها الذين يتوقـف علـيهم -من وجهة النظر العسكرية الأميركية- مصير الحرب في أفغانستان، إرضاء هؤلاء الجنرالات سيكون ممكناً فقط عبر التوصل لترتيبات (معقولة) ومقبولة للجنرالات بخصوص العراق، أبرزها عدم المضي قدماً في سحب القوات من هناك استناداً لبرنامج زمني محدد، كما يريد أوباما، باعتبار أن هذا من شـأنه الإضرار بالجهد العسكري الأميركي والتضحية بـ(المنجزات) الهـشة التـي تحققت على الأرض بعد مشوار مكلف جداً استمر ست سنوات، ويدرك أوباما أن الرئيس الأسبق جون كينيدي حاول وفشل فـي القيـام بـسحب القـوات

الأميركية من فيتنام، ولكن الجنرالات تحفظوا على أي خطط من هذا القبيل، مما دفعه للتراجع عن الأمر[1].

حرب أفغانستان ستكون حرب أوباما التي يعدّها حرباً حقيقية ضد (الإرهاب) بل الحرب "الصحيحة في مكانها الصحيح"، ففي معرض انتقاده اللاذع بشكل مستمر للحرب في العراق، كرر أوباما القول: إن بوش خاض "الحرب الخطأ في المكان الخطأ" وأطلق عليها صفة "الحرب الغبية"، ويعدّ أوباما أن الحرب "بدأت في أفغانستان ويجب أن تنتهي هناك" ومن هنا بدأ سعيه الدؤوب لتركيز الجهد العسكري والاقتصادي على الأرض الأفغانية وليس في بلاد الرافدين.

غير أن أوباما يدرك الآن أن مصير الحرب الأفغانية سيقرره الجنرالات وعلى رأسهم الجنرال ذي النفوذ المتصاعد ديفيد بترايوس، الحريص جداً على عدم المساس بالوضع العراقي و (منجزاته) الأمنية التي تحققت هناك على يده هو، والتي أسندها بدوره لواحد من أكثر جنرالات الاحتلال تطرفاً وأكثرهم رغبة بتوطيد (النصر) وإن جاء عبر أقصى درجات العنف؛ والإشارة هنا إلى قائد القوات الأميركية الحالي في العراق الجنرال أوديرنو.

هناك ثلاثة جنرالات يعارضون توجه أوباما بسحب القوات من العراق استناداً لجدول زمني محدد، وهم كل من بترايوس وأوديرنو ورئيس الأركان الأدميرال مولن، وإضافة للجنرالات الثلاثة هناك وزير الدفاع روبرت غيتس، الذي سيستمر في منصبه في دلالة واضحة على نهج الاستمرارية من عهد بوش إلى أوباما.

---

[1] Gareth Porter," POLITICS-US: JFK Episode Suggests Obama's Iraq Plan at Risk". http://ipsnews.net/news.asp?idnews=44888.

ذكاء أوباما –وهو ذكي جداً– سيقوده لإدراك أن الاتفاقية الأمنية مع حكومة العملية السياسية في بغداد، خطوة ستعود عليه بالنفع الكبير ولا ضرر منها، فهي أولاً ستؤمن انسحاباً من العراق، ليس مهماً تفاصيله أو طريقته أو زمنه وجدولته، وهو ما من شأنه أن يحقق لأوباما الوفاء بوعده الانتخابي بسحب القوات، يساعده على هذا إعلانه أكثر من مرة أنه "سيتشاور مع القادة الميدانيين قبل تنفيذ أي انسحاب"، كما أنه سيؤمن لأوباما مزيداً من القوات التي يمكن إرسالها إلى أفغانستان لتعزيز وضع القوات هناك، والتي تقترب من إعلان الهزيمة بعد أن أعلنت "عدم إمكانية تحقيق نصر عسكري".

فضلاً عن هذا كله ستخفف الإتفاقية الأمنية من أي توتر محتمل، بشأن العراق، مع جنرالات الجيش الذين يقفون في الميدان ويخوضون حرباً طويلة، ويتمتعون بالتالي بتعاطف الشعب الأميركي الذي يقدس جيشه ويقف إلى جانبه دائماً بغض النظر عن عدالة أو عدم عدالة الحرب التي تشنها الولايات المتحدة.

وعلى العموم، فإن الاتفاقية الأمنية تتيح للقوات الأميركية تأمين جبهة العراق والحفاظ على الأوضاع كما هي (Status quo) حتى يتم التفرغ لجبهة أفغانستان التي بدأت بالانهيار، ومن هنا فإن استقرار الأوضاع في العراق من شأنه أن يسد حاجة بالغة الحيوية للاستراتيجية الأميركية التي كان يمكن أن تتعرض لنكسة كبيرة جداً، في حال بقاء نزيف القوات والموارد في العراق كما هو، وبما يعني احتمال توجه القيادة الأميركية للتفكير الجدي بالانسحاب من هناك أو البحث عن بدائل لطاقم العملية السياسية الحالي أو حتى الحوار مع الجبهة المناوئة للاحتلال.

فالأوضاع العسكرية في العراق وأفغانستان أصبحت خرقاً اسراتيجياً لا يمكن رقعه أبداً، وهو يعني أحد أمرين: خسارة العراق وأفغانستان معاً، أو

تجميد إحدى الجبهتين من أجل التفرغ للأخرى بما يترتب على ذلك من توفير الموارد والقوات، وبالفعل فقد أعلنت القيادة العسكرية الأميركية عن نيتها إرسال ثلاثين ألف جندي إلى أفغانستان بحلول الصيف، ما يمثل أول إنجازات الاتفاقية الأمنية، وفضلاً عن تحويلها لوضع قوات الاحتلال من كونها كذلك إلى قوات استعمارية دائمة، فإنها تعد كذلك اتفاقية إعادة انتشار استراتيجي للقوات، يمكن معها ليس الإضرار بالعراق فقط، بل الإضرار كذلك بأفغانستان كقضية ومقاومة وتحرير، إذ يوجد اليوم علاقة استراتيجية بين العراق وأفغانستان، وأي ضعف للاحتلال هنا سيقابله ضعف هناك، كما أن أي قوة للعدو هنا سينعكس أثرها هناك، ومن شأن زيادة الضغط على قوات الاحتلال في أفغانستان والعراق أن يؤدي لانفراط عقد الاحتلال في البلدين المهمين أو تخفيف الضغط في أحدهما، كما أن الاتفاقية باتت تشكل اليوم الإطار الذي يحكم تحرك أوباما في العراق، ولكنه بالمقابل يطلق يده في أفغانستان وهو كما أسلفنا، خيار استراتيجي لأوباما.

العراق: التجميد الاستراتيجي

مع إبرام الاتفاقية الأمنية وتمريرها إضافة لبدء العمل بها، يكون العراق قد دخل مرحلة التجميد الاستراتيجي الذي يمكن أن يطول أو يقصر حسب مقتضيات الوضع ميدانياً، هذا التجميد الاستراتيجي يعدُّ حاجة أميركية جوهرية لعدة أسباب، فواشنطن تعيش وضعاً صعباً بانتظار إدارة جديدة تحتاج وقتاً ليس بالقليل لترتيب أولوياتها في إطار عملي وليس فقط نظرياً من خارج الحكم، ووسط ضغوط الانهيار المالي والكساد الاقتصادي الذي يؤثر على كل المرافق.

التجميد الاستراتيجي للوضع في العراق تؤكده كذلك الحاجة لتطورات تنتظر نضوج ظروف داخلية هناك قد تفرض بدورها تغييرات استراتيجية على وضع الكيان العراقي، فهذا الكيان قد يتعرض لمخطط تقسيمي تحت اسم الفدرالية ويتم بموجبها شطره لكيانات بدأت من كردستان شمالاً ووصلت إلى البصرة جنوباً بانتظار الإعلان عن إقليم الوسط والجنوب مروراً بأقاليم أخرى قد تتحرك في حال نجح مخطط الفدرالية في البصرة، فالقوى التي تتحرك اليوم باسم الفدرالية لم تعد تتحرج من أي شيء طالما أن دستور الاحتلال وعمليته السياسية يوفران الإطار المناسب لمثل هذا التحرك، كما أن الأكراد باتوا أكثر جرأة على التصريح بما لم يكونوا قادرين حتى على التفكير به من قبل فضلاً عن البوح به، ومعالم الإقليم -الدولة الكردية- أصبح واضحاً وضوح الشمس بانتظار ظروف أكثر ملائمة سيوفرها تجميد الوضع الاستراتيجي في العراق وجواره[1].

الإدارة الأميركية القادمة لا تمانع في أي تطور ينتهي بتقسيم العراق شريطة أن لا يكون مثل هذا التقسيم بوابة لفوضى يصعب السيطرة عليها، أو التحكم بنتائجها، أو يمكن استغلالها من قبل أطراف أخرى، وهذه هي المحظورات الأميركية التي لولاها لما وجدت لوحدة العراق أي قدسية أو اعتبار، بعبارة أخرى فإن واشنطن تؤيد نظرية "التقسيم المرن"، ونائب الرئيس أوباما "جوزف بايدن" هو أول من أعلن، في مشروع يحمل اسمه، عن ضرورة تقسيم العراق إلى ثلاثة كيانات بعدّه الحل الأمثل لتفادي حرب

---

[1] نهاية العراق، بيتر وغالبريث، ترجمة إياد أحمد(بيروت:الدار العربية للعلوم- ناشرون، ٢٠٠٧) ص٢٣٨-٢٤١.

أهلية بين مكونات البلاد الرئيسية، كما ينسب إلى اوباما خلال الحملة الانتخابية قوله: (إن العراق كان بالأصل مقسماً وأنه خضع لعملية تركيب).

وسواء صحت نسبة هذا القول لأوباما أم لم تصح[١]، فإن شواهد عدة تؤكد أن واشنطن سوف لن تقف ضد تقسيم العراق باعتبار أن ذلك مصلحة إسرائيلية حيوية، مثلما هي مصلحة أميركية وإيرانية كذلك، والدستور والعملية السياسية والمحاصصة ووضع الأكراد وشواهد أخرى تؤكد كلها أن ما يجري حالياً ليس إلا مقدمات لفصول أكثر أهمية.

العرقنة: بانتظار دايتون عراقية

وفي الطريق لهذه التطورات فإن العراق قد يكون مقبلاً على فصول جديدة من الصراعات الداخلية في إطار ما يمكن أن يسمى "العرقنة" أو إعادة إطلاق الصراع العراقي- العراقي من جديد، وإذا كان انطلاق المرحلة الأولى من الصراع قد بدأ في أعقاب تفجير المرقدين العسكريين بسامراء -هو بدأ قبل ذلك ولكن بوسائل أخرى- فإن المرحلة الثانية قد تنطلق هذه المرة على أسس فدرالية وتقسيمية، تتعرض للخريطة الجغرافية في كل محافظة ومنطقة في العراق، وقد يكون إعادة رسم الخرائط والجدل حول الحدود سمة المرحلة المقبلة ومحور صراعاتها.

ومن جانبها فإن قوات الاحتلال تراقب كل هذه التطورات (الدستورية) وتتحكم بدرجة تسخين القدر العراقي، وصولاً لإنضاج الطبخة في الوقت الاستراتيجي الحاسم، قوات الاحتلال ستتولى تأمين الوضع (الدستوري- السياسي) كإطار يستوعب كل هذه التطورات، وتقوم في مرحلة تالية بإدارة

(١) أورده عزمي بشارة في محاضرة له في بيروت بعد الانتخابات الرئاسية الأميركية.

الصراع يوم أن ينشب وتستعر نيرانه، من أجل تحديد أحجام الأطراف وحصصهم وأقدار كياناتهم، وتعمل بالتالي على خلق أمر واقع لا مفر من التعامل معه والاعتراف به، هكذا فعل الغرب والولايات المتحدة في يوغسلافيا حين وقفوا يراقبون اندلاع الصراع والحرب الدموية بين الأطراف اليوغسلافية، التي اختلفت على توزيع الحصص والكيانات وكل شيء، ولكنها اتفقت على مبدأ مقاومة تأسيس كيان للمسلمين في البوسنة؛ لأنه يقع أيضاً في قلب أوروبا المسيحية، وانتظرت إدارة كلينتون والغرب، حتى تم نحر الكيان المسلم وأهله وانتهى كل شيء، ليتم بعدها إجبار المسلمين على التوقيع على "اتفاقية دايتون" التي أخرجت مسلمي البوسنة من المعادلة نهائياً وإلى الأبد.

شرعية الاحتلال وتمرد المقاومة

أخطر من الاتفاقية الأمنية وفصولها، وأخطر من الفدرالية ومراحلها، بل وأخطر من قوات الاحتلال وشكل (وجودها)، هي العملية السياسية وقوتها ومستقبلها، هذه العملية هي أخطر ما أفرزه الاحتلال، وهي صفحته الثانية وأخطر منها كذلك، فالعملية السياسية والدستور وبرلمان الاحتلال والحكومة وجيش الميليشيات ومحاكم الاحتلال، كل هذا وسواه، يشكل البنى الارتكازية للاحتلال وأسسه التي يقوم عليها.

وضع العملية السياسية وتمكنها ومصيرها هو ما سيقرر وضع الاحتلال ومشاريعه التقسيمية ومصير العراق بل والمنطقة، وكل (شرعية) تكتسبها العملية السياسية ستنتقص بالمقدار نفسه من شرعية الجبهة الرافضة للاحتلال، ورغم أن الرافضين للاحتلال لا يستجدون شرعيتهم من الاحتلال أو عمليته السياسية، إلا أن تثبيت أقدام عملية الاحتلال السياسية قد يحول المقاومين مع الأيام إلى مجرد (متمردين) وحركة مقاومتهم (حركة تمرد) في

مواجهة (دولة) وكيان (دستوري) قائم يحصل على الاعتـــراف و(الـــشرعية) خصوصاً أن الوضع الإقليمي أسوأ من السوء ذاته، ولعل السلطة الفلـــسطينية (الشرعية) وحماس (الإرهابية) مثال على ما يمكن أن تؤول الأوضاع إليـــه، رغم أن حماس قد تكون أفضل حظاً وشرعية من غيرها من قوى المقاومـــة بسبب قدسية القضية الفلسطينية وشبه الإجماع عليها.

الدول العربية لا تعيش الواقع ولا حتى الـــوهم، وهـــي تنتظـــر أوبامـــا لتتخلص من عبء الركون إلى بوش سيئ الصيت والسمعة، وإذا كان العرب قد اصطفوا مع بوش رغم ما فعل للأمن القومي للعرب قبل الأمـــن القـــومي للعراق، فماذا سيكون موقفهم من شخصية بعيدة عن الاتهام، حتى الآن علـــى الأقل، مثل أوباما وكيف سيعلنون عن تأييدهم، دون حرج، لمشاريعه العراقية القادمة.

أما إيران فهي تفرك يديها فرحاً بل لا تكاد تصدق ما يجري.. فإن كـــان العراق لها فقد تحقق الهدف، وإن كان جزء منه لها، فقد تحقق الهدف كـــذلك، وإن مضى تقسيم العراق وتفككت وحدته الجغرافية فقد تحقق الهـــدف أيـــضاً وأيضاً.. وتبقى تركيا التي تمسك بيدها جمرة الانفصال الكردي وتصارع من أجل أبقائها قدر المستطاع، ولكن إلى متى؟!

استراتيجية الرئيس المنتخب أوباما تجاه العراق

رائد فوزي احمود / نائب مدير عام المعهد العربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية

في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي، سعت الولايات المتحدة إلى دعم وتأكيد زعامتها للعالم عبر مراجعتها الشاملة لاستراتيجية السياسة الخارجية في عالم ما بعد الحرب الباردة، بحيث تم توسيع وتحديد قائمة الأهداف الأمريكية، وجرت إعادة صياغة أولوياتها، ومن ثم وضع الاستراتيجيات اللازمة لمواجهة مصادر الأخطار أو التهديدات القائمة أو المحتملة في ظل البيئة الدولية الجديدة؛ فنمو النزعة العسكرية وازدياد الميل لاستخدام القوة لفرض السياسات الأمريكية يعد من أهم مظاهر النزعة الإمبراطورية للولايات المتحدة.

في هذا الإطار يلاحظ أن الولايات المتحدة تصعد من محاولاتها لتعزيز هيمنتها على منطقة الشرق الأوسط من النواحي السياسية والاقتصادية والأمنية، كجزء من استراتيجيتها الرامية إلى الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي.

هذه النــزعة الإمبراطورية الأمريكية عززها إصرار أمريكا على تعميم نموذجها الثقافي ونمط حياتها على العالم، وهو ما يعرف "بالأمركــة"، وقــد تطور هذا الأمر بسعي أمريكا نحو تحجيم دور مجلس الأمن الدولي والأمــم المتحدة في حل النزاعات الدولية.

إن فهم الــسياسة الخارجيــة الأمريكيــة يــستوجب قــراءة التحــولات والمستجدات التي طرأت على النظام الدولي، وتوضــيح وتحليــل دور هــذه المستجدات في تغيير الاستراتيجية الأميركيــة تجــاه العــالم، وقــراءة هــذه التحولات يحتاج إلى أكثر من مجرد بضعة أوراق لدراســتها حيــث يــضيق المقام ويتسع، ولكن ما نتوخاه هنا الاشارة إلى أن هذه النزعة لا زالت تطــل برأسها لدى مخططي السياسة الأمريكية إلى وقتنا الحاضــر، ويتــضح ذلــك بالتصدي العنيف للولايات المتحدة للدول الطامحة في مسرح السياسة الدولية، للخروج من واحة الضغوط والسيطرة الأحادية للولايات المتحدة، ومع بدايــة هذا العام بدأت دول أوروبية وأخرى آسيوية تطمح إلى الخروج من السيطرة الأمريكية على مسرح العلاقات الدولية نتيجة ما أثارته الولايات المتحدة مــن أخطار على مصالحها، والفوضى المنتشرة في أغلب بقاع العالم نتيجة سياسة الرئيس بوش وطموحه في تنفيذ مشروعه الذي رسمه له المحــافظون الجــدد والمتمثل بمشروع القرن الأمريكي الجديد.

مع نهاية العام الماضي بدت تتضح بصورة واسعة حالة اســتياء عارمــة حتى لدى حلفاء أمريكا مما آلت إليه الأوضاع في المنطقة العربيــة تحديــداً والعالم بصورة عامة، خصوصاً على صعيد إصرار الولايات المتحدة الابتعاد عن المؤسسات الدولية في تنفيذ أجندتها، حيث كان الاستياء كبيراً لما قامت به الولايات المتحدة في حربها على أفغانستان ثم الحرب على العراق وما تبعــه من تداعيات، مع اقتراب الرئيس المنتخب أوباما من سدة الحكم في العــشرين

من هذا الشهر، تتضح صورة النظام الدولي الآخذة بالخروج من دائرة النفوذ الأمريكي وخصوصاً في المنطقة العربية الرافضة للمشروع الديمقراطي المفروض عليها ولكن في الوقت ذاته لازالت الولايات المتحدة حبيسة أفكارها الامبراطورية، وعليه يرى بعض الخبراء أن الرئيس الأمريكي لديه مهمة تتمثل باستكمال ما رسم من استراتيجيات بعد نهاية الحرب الباردة وموازنة هذا الطموح والمصالح بما يقابلها من استياء دولي قد يضعف تنفيذ هذه الاستراتيجيات؛ لذلك يتضح من تشكيلة وزراء أو مستشاري الرئيس الأمريكي اهتماماً واضحاً لمشاركة المجتمع الدولي في التعامل مع القضايا الدولية، وليس بالصورة التي نفذها الجمهوريون خلال فترتي رئاسة بوش.

لقد تحول النظام الدولي منذ انهيار الاتحاد السوفييتي من عصر القطبين إلى عصر تتمتع فيه الولايات المتحدة بوضع الدولة العظمى الواحدة، لكن عدداً كبيراً من الكُتّاب مثل (كنيث والتز) خبير السياسة الخارجية ومؤلف كتاب "ظهور التكتلات الجديدة في السياسات العالمية" وغيره، اتفقوا تقريباً على أن سعي دولة واحدة لتجميع كل القوة في يدها وحدها، لا بد أن يحرض دولاً أخرى على استعادة ميزان القوى في مواجهة هذه الدولة، حتى لو كان ذلك عن طريق ائتلاف مجموعة دول، لذلك فإنَّ صانعي السياسة الخارجية اهتموا بالقوى المرشحة للصعود في النظام الدولي بغية موازاة الولايات المتحدة، وأهم هذه القوى اليابان وألمانيا والصين والاتحاد الأوروبي وروسيا (التي بدت في سياساتها مؤخراً تعيد أجواء الحرب الباردة مع الولايات المتحدة)[1].

---

[1] الأمريكي التائه في الشرق الأوسط، عاطف الغمري (القاهرة: مكتبة الشروق، ٢٠٠١)، ص١٨٧-١٨٩.

هذه النزعة الإمبراطورية بدأت تهيمن على السياسة الخارجية الأمريكية منذ أواخر الثمانينات ومطلع التسعينات من القرن الماضي (العشرين)؛ إذ رأت أمريكا أن تستغل قوتها وتفوقها في مختلف المجالات لفرض هيمنتها على العالم، ويعزز هذا القول أن هناك مشروعاً موجوداً منذ نهاية التسعينات لدى مراكز بحث أمريكية معينة يسمى "مشروع القرن الأمريكي" الذي يدور حول نظرة مستقبلية مفادها: كيف يمكن أن يكون القرن الحادي والعشرون قرناً أمريكياً، وليس قرناً آسيوياً؟، في ضوء الكثير من الكتابات التي تتحدث عن عظم التحدي الآسيوي، وجوهر هذا المشروع هو أن على أمريكا أن تتولى القيادة بكل الطرق الممكنة، وأن تمارس سلوكاً إمبراطورياً بما يتوافق مع ضرورات العصر[1].

هذا التوجه تسعى الولايات المتحدة إلى تحقيقه من خلال ما يأتي:

- السعي لترسيخ وجودها في دول أوروبا الشرقية، لتكون قريبة من أوروبا، بهدف مراقبة تطورات الاتحاد الأوروبي عن كثب؛ لأنه يشكل تحدياً ومنافساً لأمريكا.

- السيطرة على دول آسيا الوسطى؛ من أجل التحكم بثرواتها من النفط والغاز، والضغط على روسيا، ومراقبة تطور العلاقات بين أوروبا وآسيا (الصين واليابان والهند وغيرها من دول جنوب شرق آسيا) التي تشكل منافساً اقتصادياً وتكنولوجياً وعسكرياً لأمريكا.

---

(1) التوزانات الاقتصادية الدولية الجديدة، محمود عبد الفضيل، آفاق التحولات الدولية المعاصرة، الباحث وليد عبد الحي وآخرون، عمان/ دار الشروق للنشر والتوزيع، ٢٠٠١م، ص٤٢.

• اتجاه الإدارة الأمريكية نحو تعزيز هيمنتها على العالم العربي؛ عبر إقامة نظام شرق أوسطي يقوم على الأسس الاقتصادية والأمنية والسياسية والإثنية، ويتجاهل الهوية الثقافية والإنتماء القومي[1].

وعليه، فمن المتوقع أن تستمر هذه الاستراتيجية خلال فترات الرئاسة الأمريكية القادمة، ويقع على الرئيس الأمريكي الحالي أوباما وهو محور دراستنا هنا مهمة تنفيذ الحلم الأمريكي بنهج مختلف عن خلفه خصوصاً على صعيد القضايا المختلفة التي بدا في التعامل مع بعضها أنه أخذ طابعاً شخصياً مما أثار استياء شعوب ودول، وعليه، فإنه ليس من المتوقع هروب أوباما من هذه الاستراتيجية إلى استراتيجية أخرى تعزل أمريكا عن العالم بل من المتوقع تنفيذ هذه الاستراتيجيات بما لا يضر بمصالح وحلفاء أمريكا في العالم والمنطقة العربية.

لقد اتضح أن السياسة الأمريكية منذ أحداث أيلول ٢٠٠١م اتخذت بعداً بدا يهدد مصالح حلفاء وأصدقاء أمريكا في العالم بصورة أخذت هذه الدول تتبع نهجاً بعيداً عن سياسة أمريكا، رغم ما يربطها من محاور وعلاقات استراتيجية وخصوصاً في المنطقة العربية، واتضح هذا السلوك مع تصرفات بعض الأنظمة العربية التي بدأت من خلال تعامل الولايات المتحدة في العراق، والأخطاء التي وقعت بها بدءاً باحتلاله ونهاية بتوقيع اتفاقية أمنية تضمن استمرار المشروع الذي أعد أو بني في العراق وما يشكله لدى بعض الدول من تهديدات مستقبلية على جيران العراق، بدأت تتململ من هذه السياسة التي أثارت فوضى في العلاقات بينها وبين متطلبات العلاقة مع

---

[1] التحول في الاستراتيجية الأميركية، ماجد كيالي، مجلة الشؤون العربية، العدد ١١٤، صيف ٢٠٠٣، ص٣١،٣٢.

الولايات المتحدة، لذلك اتخذت بعض الدول نهجاً وسلوكاً في بعض الأحيان لا ينسجم مع توجهات الولايات المتحدة في العراق، والعراق مشهد واضح لهذه التجاذبات وأصبح ساحة لتنفيذ أجندات تضمن أمن ومصالح وصيرورة هذه الأنظمة.

لقد اتضح لدى أغلب الدول المحيطة في العراق أن أمنها الداخلي يبدأ في العاصمة بغداد، وطالما أن مجريات الأمور لا تتفق مع مصالح أمنها الداخلي كان لا بد لها من أن تتدخل في الشأن العراقي، ولم يعد احترام المواثيق الدولية التي تمنع التدخل بالشؤون الداخلية للدول أمراً رادعاً طالما أن أمنها ومصالحها مهددة بحيث يفرض عليها ضرورة التدخل، بعضها وجد أن من مصلحته إنهاء النموذج الديمقراطي العابر للحدود خشية انتقال هذا المشروع الذي نفذ بدماء أو يراد أن ينفذ بدماء العراقيين، وأخرى وجدت في الساحة العراقية اهتماماً دون تدخل دول طامحة في تصدير معتقداتها الطائفية لها، وعليه لم تجد كثيراً المفاوضات والمحادثات والتهديدات الصادرة عن سلطات الاحتلال أو الحكومة العراقية آذاناً صاغية لهذه الدول التي وجدت أن بقاءها وصيرورتها كدول يبدأ في العراق ولا يبدو أنه ينتهي فيه.

وعليه يقع على الرئيس المنتخب أوباما الذي ستظهر الأيام أو الأشهر الأولى أنه متورط بالشأن العراقي أن يوازن بين مصالح ومخاوف حلفاء الولايات المتحدة من جهة وبين تنفيذ الحلم الأمريكي في استمرار السيطرة الأمريكية بما يضمن أمن الولايات المتحدة ويحقق لها انتعاشاً اقتصادياً؛ وعليه من المتوقع أن تتفق رؤية أوباما مع وجهات النظر التي ترفض النهج الإمبراطوري، مبررين ذلك على أساس أن الإمبراطورية تحتاج إلى حكومة أكبر وهذا يعني احتياجات مالية أكثر، فأمريكا تتحمل (٤٠%) من كافة المصروفات العالمية على الشؤون العسكرية، أي ما يعادل حوالي (٣٠%) من

الدخل القومي العالمي، وتتحمل أمريكا نفقات دفاع بقيمة (٤٠٠) مليار دولار سنوياً، ويؤسس هؤلاء الكُتّاب معارضتهم للإمبراطورية على أساس أنه لا صلة له بالأمن القومي، إذ لدى أمريكا امتيازات جغرافية، فلديها محيطان يحميانها من الشرق والغرب من أي اعتداء، ولديها أيضاً سلاح رادع هو السلاح النووي؛ لذلك فهم يفضلون عدم التدخل العسكري عبر المحيط[١].

هذا التحول في الاستراتيجية الأمريكية كان موضع انتقاد من الرئيس الأمريكي السابق كلينتون الذي قال: "تستطيع في عالم يعتمد على بعضه أن نقود لا أن نهيمن"[٢]، وهنا يبدأ نهج الرئيس أوباما.

المتطلبات اللازمة لتنفيذ مشروع الشرق الأوسط الكبير

المصالح الأمريكية في المنطقة عنوانها: السيطرة على منابع النفط، وهيمنة إسرائيل على المنطقة، وعدّها الدولة المركزية في مشروع الشرق الأوسط الكبير، وسيادة الليبرالية الغربية في مواجهة الدين والقومية، كما عبر عن ذلك صراحة وليم بريستول في معرض تبريره للحرب الأمريكية على العراق بقوله: (إن الحرب قامت من أجل تغيير الثقافة السياسية للمنطقة لبناء شرق أوسط جديد).

ما ذكر سابقاً عُدَّ متطلبات لمشروع أمريكي عالمي جديد، سمي مشروع "القرن الأمريكي الجديد"، الذي صاغه المحافظون الجدد، بشكله النهائي سنة ١٩٩٧م، والذين يسيطرون على مفاصل الإدارة الأمريكية منذ تسلم بوش الابن السلطة سنة ٢٠٠١م، هذا المشروع يسعى إلى جعل القرن الحادي

---

(1) Joel S. Benin, Ivan Eland, Edward A. Olsen, Preemptive war strategy: A new U.S. empire? The Independent institute, June 25, 2003

(٢) ماجد كيالي، مرجع سابق، ص٣٤.

والعشرين قرناً أمريكياً بامتياز، داعياً إلى استخدام القوة العسكرية لتحقيق ذلك، و "تأديب" القوى التي ترفض الانتصارات العسكرية الأمريكية، سيما الدول الضعيفة منها؛ لإشاعة الخوف في دول أقوى منها عسكرياً.

يعد المشروع أن قارتَي آسيا وأفريقيا، هما المجال الحيوي لتنفيذه، نظراً لثرواتهما وموقعهما الجغرافي، فضلاً عن أن نجاح الولايات المتحدة في هاتين القارتين، يمنحها النجاح في المناطق الأخرى من العالم، والشرق الأوسط يشكل الحد الفاصل بين القارتين، و فيه من الدول – العراق وسوريا ومصر والسعودية وإيران – التي قد تملك قدرات عسكرية متجددة تهدد المصالح الأمريكية مستقبلاً؛ لذا لا بد من إخضاعها، ومنعها من إنتاج أو حيازة الأسلحة النووية باستثناء إسرائيل التي يجب أن يبقى لديها القدرة على التدخل في الأوقات الحاسمة لصالح الولايات المتحدة – لذلك سنلاحظ أن إسرائيل موجودة دائماً في طبيعة التفاعلات الأمريكية السورية –.

وإذا كان المشروع قد عدّ العراق قاعدة الانطلاق في التنفيذ، وهو ما تمّ بالفعل؛ فإن سوريا يجب أن تكون المستهدفة مباشرة بعد العراق؛ لأنها تمثل مفتاحاً للمتوسط، وحلقة وصل تبدأ من إيران والعراق ثم مصر، ومنها إلى ليبيا والجزائر، فموريتانيا والسودان، ثم باقي دول القارة الأفريقية.

الحث على استهداف سوريا بعد العراق مباشرة .. تم الإجماع عليه تقريباً من قبل العديد من المؤسسات البحثية والدفاعية في الولايات المتحدة، لأسباب تكاد تكون متطابقة، فـ"مؤسسة راند" المرتبطة بوزارة الدفاع مثلاً، حذرت من سعي سوريا لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، وامتلاكها الفعلي لأنظمة صواريخ تهدد توازن القوى في المنطقة لاسيما مع إسرائيل.

التخوف من امتلاك السلاح النووي هو ما حذر منه التقرير الصادر عن اللجنة الأمريكية من أجل لبنان حر، ومنتدى الشرق الأوسط سنة ٢٠٠٠م،

–وهما مؤسستان مرتبطتان بوكالة المخابرات المركزية وبالمحافظين الجدد وإسرائيل– وقد دعتا إلى منع سوريا من امتلاك السلاح النووي بعملية عسكرية إن اقتضى الأمر، وفرض عقوبات اقتصادية عليها، ودعم المعارضة اللبنانية، واستخدام لبنان وسيلة للضغط عليها من أجل قبولها بالاحتلال الإسرائيلي لهضبة الجولان، ليتسق بذلك الموقف الأمريكي مع تصريح أرئييل شارون الذي قال: (إن إسرائيل لا ترغب في أن تنسحب من مرتفعات الجولان حتى في مقابل السلام مع سوريا).

الموقف الأمريكي هذا، قد يفسره اليميني المتصهين ريتشارد بيرل في التقرير الذي قدمه لرئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق بنيامين نتنياهو سنة ١٩٩٦م، ودعا فيه إلى عدّ إسرائيل جزءاً من الأمن القومي الأمريكي، وإلى فرض حصار دولي على سوريا.

ريتشارد بيرل نفسه، حين شغل منصب رئيس مجلس السياسات الدفاعية في البنتاغون، أعد تقريراً برعاية معهد الدراسات الاستراتيجية والسياسية العليا في واشنطن في نهاية سنة ٢٠٠١م، دعا فيه إلى إخراج سوريا من لبنان، ونزع سلاح حزب الله، كما دعا إسرائيل للتحرش بسوريا من خلال حزب الله، كمقدمة لتوجيه ضربة عسكرية إسرائيلية للقوات السورية في لبنان، وذلك ضمن خطة تهدف إلى إجراء تغيير كامل في منطقة الشرق الأوسط، ويكون التغيير بمساعدة إسرائيل ومن أجلها، وضمن استراتيجيات أخرى، من بينها عزل سوريا عن دول الخليج العربي.

التغيير في المنطقة، حدد ملامحه الخبير الاستراتيجي الأمريكي "بول مايكل فيبي" الذي أوفده الرئيس بوش إلى المنطقة بعد فوزه مباشرة في الانتخابات الرئاسية الأولى، حتى يحدد الإجراءات التي على الإدارة الأمريكية اتباعها في المنطقة، من أجل استقرارها وتأمين ديمومتها

ومصالحها، وقدم تقريراً للرئيس في كانون ثاني ٢٠٠١م بعنوان "الرؤية الاستراتيجية للإدارة الأمريكية الجديدة"، دعا فيه إلى إيجاد بديل للزعيم عرفات، وخروج أمريكا من مستنقع السلام، وإجبار الفلسطينيين على القبول بالشروط الإسرائيلية، وضرورة انسحاب سوريا من لبنان، ثم فرض عزلة اقليمية عليها بسبب تحالفها مع بغداد، وحث الدول الخليجية على تجميد علاقاتها مع دمشق، وعدم تقديم المساعدات إليها، والقضاء على مصادر التوتر التي تقف عائقاً أمام المشروع الأمريكي القادم في المنطقة.

أوباما رئيس جديد بمواصفات جديدة

لم يأتِ اختيار الرئيس باراك أوباما رئيساً للولايات المتحدة مفاجئاً بقدر ما جاء الاختيار لنهج أقل حدة واندفاعاً في السياسة الخارجية التي قادها بوش الابن بصورة متهورة، فما تحقق للولايات المتحدة خلال رئاسة الرئيس الأمريكي بوش الابن من احتلال بلدين وإنهاء المخاطر المهددة لأمن (إسرائيل) جاءت سريعة، وهي سياسة بالتقدير الاستراتيجي تأخذ وقتاً أكبر من ولايتين لرئيس أمريكي واحد، وعليه كان لزاماً إيجاد خليفة جديد يكون أقل اندفاعا يعمل على إعادة وضع النقاط أو بالأحرى تثبيت النقاط على الحروف، وتقليل الاندفاع المتهور لقطار الإدارة الأمريكية، وإعادة تقييم ما تحقق من الاستراتيجية الأمريكية المحددة ضمن مشروعها الذي دشنته في مطلع الألفية الثالثة والمعروف بمشروع القرن الأمريكي الجديد، الذي عدّ هذا القرن قرناً أمريكياً بامتياز يعمل على تحقيق النجاح للولايات المتحدة على الصعيد الدولي من خلال استغلال سنوات الفرصة التي تحققت بسيادة الولايات المتحدة على الساحة الدولية، جاء أوباما مكملاً لذلك المشروع الذي حدد لمنطقتنا، ووصِف بالشرق الأوسط الكبير؛ فحالة الانشقاق والاستياء من

تفرد الولايات المتحدة على الساحة الدولية، ناهيك عن الخروقات العديدة لملفات مشتركة أساسية يعنى بها المجتمع الدولي من مثيل حقوق الإنسان والديمقراطية، كل ذلك دفع باتجاه اختيار نهج أقل حدة بالاندفاع، يعيد تقييم ما سبق ويستكمل ما ترك، فجاء اختيار أوباما[1].

الحديث عن سياسة الرئيس المنتخب باراك أوباما حول استراتيجيته تجاه العراق أو قضايا السياسة الخارجية هو حديث يرتبط بسياسة الحزب الديمقراطي تجاه هذه القضايا؛ فقد ظهر الحزب الديمقراطي خلال السنوات السابقة متردداً تحت زخم الضغوط الداخلية في تبني وجهة نظر واحدة تجاه المسألة العراقية، وهو انقسام يرجع إلى الانقسام الذي اعترى الحزب وطال بنيته وهيكليته التنظيمية؛ فالحزب الديمقراطي انقسم إلى أكثر من اتجاه بين اليسار الجديد (انضوى تحته الأمريكان من ذوي أصول أفريقية ومن المهاجرين والمثقفين والحركات النسوية والشواذ) واليسار التقليدي المحافظ (الذي ينتشر في أوساط إقطاعيي الجنوب والطبقات العاملة والمتوسطة البيضاء وبعض مثقفي الشمال البيض الليبراليين وصقور السياسة الخارجية داخل الحزب الديمقراطي)؛ ففيما يتعلق بالعراق أو بالسياسة الخارجية للحزب فقد اتهم المحافظون التقليديون اليسار الجديد بمهادنة أعداء أمريكا ومبالغته بانتقاد إسرائيل، رافضين الحرب على العراق، هذا الانقسام ساهم ببروز تيار جديد من رحم هذا الصراع الدائر منذ منتصف الستينيات عرف باللليبراليين

---

[1] يتصف الرئيس الأمريكي المنتخب كونه أقل اندفاعاً وأكثر حذراً بقراراته التي قد تأخذ وقتاً طويلاً حتى تنضج؛ ويعمل قدر الإمكان على دراسة الوضع بصورة مستفيضة قبل أن يتخذ موقفاً إزاءها، لذلك فعندما انتخب لمجلس الشيوخ في العام ٢٠٠٥م وكان لديه موقف مسبق من الحرب الأمريكية على العراق والتي وصفها في تشرين الأول/اكتوبر عام ٢٠٠٢م كونها غبية آثر عدم الدخول بمساجلات مع أعضاء الكونغرس من الحزبين المؤيدين للحرب ولم يحدد موقفاً من هذه القضايا إلا بعد عام كامل قضاه في دراسة القضايا الشائكة التي تهم الشارع الأمريكي ومن ضمنها العراق.

الجدد أو الطريق الثالث ليكون أكثر توازناً بين التيارين الآخرين؛ بحيث آثر أعضاء هذا التيار الجمع بين المنهجين السابقين عبر التمييز بين السياسة الخارجية وسياسة الإدارة الداخلية؛ ففي السياسة الخارجية يتبنى الليبراليون الجدد سياسة أكثر صقورية؛ فعلى الرغم من أن هذا الاتجاه يفضل الانعزال نحو السياسة الداخلية، لكنه في السياسة الخارجية يفضل العمل الدولي الجماعي عبر التركيز على بناء المنظمات الدولية والتعويل على دورها بالتعامل مع الملفات الشائكة كالعراق مثلاً؛ وعليه أيد هؤلاء الحرب على العراق لكن اختلفوا مع الجمهوريين حول انفرادهم بالحرب دون الاعتماد على أنصار أو حلفاء أمريكا في الامم المتحدة؛ وقد قاد الرئيس السابق بيل كلينتون هذا الاتجاه الذي وفر له وللحزب الديمقراطي الفوز بدورتين رئاسيتين لم يسبق للحزب الديمقراطي الفوز بهما منذ الستينيات.

لكن سرعان ما انقسم الحزب على نفسه بموقفه تجاه العراق ما جعل مرشحيه للرئاسة آل غور ثم جون كيري يخسرون في دورتين متتاليتين أمام المحافظين الجدد برئاسة الرئيس بوش الابن؛ فقد ظهر التناقض واضحاً بموقف مرشحي الرئاسة، وخصوصاً جون كيري الذي تماشى مع أغلب الليبراليين الجدد في التصويت لصالح الحرب على العراق، لكن جاء تصويته بالكونغرس لصالح رفض تمويل الحرب، مما أظهر المرشح الديمقراطي منقسماً على نفسه، وهو ما ساهم بفوز بوش الابن في الرئاسة الثانية.

مع بروز نذر الفشل الأمريكي في العراق مطلع العام ٢٠٠٦م بدا اليسار الجديد الرافض للحرب على العراق أكثر قوة داخل الحزب الديمقراطي، لكن ممثلي الحزب من النخب في الكونغرس الأمريكي ابتعدوا عن انتقاد الحرب وشاركوا بالتصويت على تمويل الحرب، وبدوا واقعين تحت تأثير الليبراليين

الجدد؛ مما ساهم في زيادة الانقسام داخل الحزب الديمقراطي، وبدا أن هناك شرخاً بين الأغلبية الجماهيرية الرافضة للحرب وبين ممثليهم في الكونغرس.

وهذان التياران لازالا –مع انتخاب أوباما– يقسمان الحزب بحيث تتبدل المواقف بين رفض وقبول مما يجعل عوامل أخرى تلعب دوراً في تشكيل مواقف الحزب وقيادته من القضايا، من ضمنها شخصية الرئيس من جهة ومواقف اللوبيات وجماعات الضغط وغيرها من جهة أخرى.

وانسحب الانقسام في المواقف على قيادات الحزب الديمقراطي؛ فأوباما الذي رفض الحرب على العراق في العام ٢٠٠٢م بدا في العام ٢٠٠٨م مع تقدم الانتخابات الرئاسية أكثر يمينياً، وبدأت تصريحاته تتلون بصبغة أخرى، فانتقل سريعاً مع زخم الضغوط اليمينية والإسرائيلية والانتقادات الجمهورية له كونه يأتي من أصول أفريقية ويتسم بسمات غريبة لم يسبق أن وجدت بأي مرشح سابق للرئاسة، تراوحت مواقفه بين الانسحاب من العراق "خلال ستة عشر شهراً" من توليه الرئاسة إلى الانسحاب "المسؤول والمتوازن" بما يتلاءم مع خطط القيادة العسكرية في العراق، وبدا كغيره من السياسيين الأمريكان لا بد وأن يخضع لضغوط ومحاذير السياسة الأمريكية من أحزاب وصراعات ولوبيات ومصالح ضغط.

وعليه يقع على أوباما الذي يترأس الإدارة الأمريكية الآن أكثر من مهمة، ولعل أهمها على صعيد الحزب الداخلي هو توحيد الحزب وإخراجه من أزمته الحالية؛ وسيبقى العراق أحد الملفات الموحدة للحزب أو الدافعة نحو انقسامه.

إن تعامل الحزب الديمقراطي مع الملف في العراق اتسم بالتردد والتناقض دون وجود رؤية واضحة حول مصير ومستقبل العراق وموقف الإدارة الأمريكية من ذلك، ما يفتح المجال نحو دراسة أهمية العوامل الأخرى

في التأثير على موقف الرئيس المنتخب من القضية العراقية؛ فالحزب لا يبدو قادراً على توحيد موقفه من ذلك أو بالتأثير على مواقف أوباما.

وعليه سنحاول هنا حصر المؤثرات بدراسة شخصية الرئيس نفسها ودراسة دور مستشاري الرئيس الذين سيلعبون دوراً في بلورة معتقدات وقرارات الرئيس من القضايا المختلفة، دون أن نقلل من دور بقية المؤثرات الأخرى في عملية اتخاذه للقرار.

أولاً: شخصية الرئيس المنتخب المتناقضة

اتسم سلوك أوباما تجاه القضايا المختلفة داخل الحزب والولايات المتحدة بالوسطية والاعتدال؛ بحيث اتخذ موقفاً رافضاً للتصادم مع مختلف التيارات المتصارعة داخل الحزب؛ حيث بدا أكثر وسطية وأقل يسارية على خلاف موقفه المنحاز نحو اليسار الجديد من القضايا الخارجية وتأييده للانسحاب من العراق متقدماً على منافسيه جون أدواردز وهيلاري كلنتون المؤيدين للحرب؛ هذا الموقف جذب قواعد الحزب الديمقراطي لترشيح أوباما؛ لكن يبدو أن الضغوط الخارجية قد تدفع أوباما إلى تبني توجهات لا تنسجم مع رغبات القواعد التي رشحته كما كان عليه الوضع في العام ٢٠٠٦م، مما سيزيد من حدة الانقسام داخل الحزب، ما يدفع أوباما الذي وضع على نفسه شرطاً لتوحيد الحزب خلال فترة رئاسته القيام بدور المقايضة من خلال:

(١) التركيز على القضايا الداخلية للاستمرار بكسب أصوات قواعد الحزب، وهو ما واجه به منافسه للرئاسة بالقول: (إن ماكين تفاخر بزيارة العراق، ولكن حبذا لو زار المدن الأمريكية لرأى وفهم ما يحدث من مصاعب اقتصادية).

(٢) ولكون العراق أصبح قضية داخلية بالمجتمع الأمريكي، سيعمل أوباما على التركيز على دور يوازن بين المصالح الأمريكية في استمرار الوجود داخل العراق وبين تصريحاته الهادفة للانسحاب خلال أقل من ستة عشر شهراً؛ فقد أوضح بتاريخ ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨م أن لديه التزام أخلاقي.. وقال: (أول اجتماع لي وعندما أباشر بعملي كرئيس هو الاجتماع مع هيئة الأركان والمخابرات من أجل وضع جدول زمني للانسحاب من العراق).

لكن السؤال الذي يطل برأسه في هذه السطور، وهو هل لدى الرئيس المنتخب الخبرة الكافية بالتعامل مع هذا الملف؟، وهل لديه اطلاع أكبر حول السياسة الأمريكية بالعراق والبناء السياسي الذي وضع في العراق، بحيث يستطيع الخروج منه بأقل الأضرار الممكنة وبما يضمن المصالح الأمريكية المتمثلة بإبعاد خطر (التنظيمات الارهابية) من جهة، والحيلولة دون وقوع البلاد في حالة من الحرب الأهلية؟.

إن قلة خبرة أوباما في موضوعات السياسة الخارجية وخصوصاً ما يتعلق بالعراق؛ فإنه من المتوقع أن يفاجيء بوش الابن أوباما حول الوضع في العراق الذي سيكون أكثر توريطاً له؛ فقد استطاع الرئيس بوش خلال سنوات أدارته للعراق من تحويل البلاد ومؤسساتها بحيث أصبحت جبهة موحدة وآلية متقدمة للجيش والإدارة الأمريكية لمكافحة (الإرهاب الدولي)؛ أي أن العراق أصبح إحدى الجبهات المتقدمة لمواجهة الإرهاب الدولي، وسيقع على الرئيس الجديد التعامل مع الحرب في أفغانستان التي يدعمها تماماً بحيث يصفها أوباما بأنها المعركة الحقيقية أمام الولايات المتحدة الآن: "يجب مواصلة مطاردة قادة القاعدة بأفغانستان ومواجهة المخاطر العالمية، وليس استمرار الحرب على العراق الذي يجب على الحكومة العراقية تحمل

مسؤولياتها، ملقياً اللوم على الحكومة والبرلمان في تردي الأوضاع الأمنية والسياسية فيه.

وعليه من المتوقع استمرار السياسة الأمريكية في العراق وإن جاءت بأقل وتيرة؛ فالولايات المتحدة تعاملت مع الشأن العراقي بصورة يومية خلال السنوات الست الماضية ولن تستطيع الاستمرار بهذا التوجه لفترة طويلة، في ظل تنامي ملفات أخرى تجاهلتها إدارة الرئيس بوش الابن أو لم تتعامل معها بصورة مناسبة، بحيث أخذت تؤرق الإدارة المقبلة، كالملف النووي الإيراني، فالولايات المتحدة تخشى كشريكتها إسرائيل بأن تصل إلى وضع تجد نفسها تتعايش مع البرنامج النووي ما يدفع الولايات المتحدة كما صرح أوباما بعملية تفاوض مباشرة مع إيران دون تحفظات أو شروط مسبقة، خصوصاً لتوجهات إسرائيل التي قد تخرج عن إطار المصالح الأمريكية في التعامل مع هذا الملف بصورة عنيفة، بحيث تقوم بتوجيه ضربة لإيران قد تفاقم من دور الولايات المتحدة في المنطقة والعراق.

سيبقى العراق خلال السنوات الأولى من رئاسة أوباما يستولي اهتماماً كبيراً مع التركيز على ملفات أخرى وداخلية بصورة أكبر؛ حيث من المتوقع خلال الفترة الرئاسية الأولى لأوباما انشغال إدارته بالتخلص من تركة الرئيس بوش الابن، وينافي ذلك توجهات الحزب الديمقراطي الساعيه نحو إنهاء صفحة الوجود الأمريكي في العراق، وينافي أيضاً مواقفه السابقة.

ثانياً: دور مستشاري الرئيس المنتخب في التاثير على قراراته الخاصة بالعراق

السياسة الخارجية الأمريكية هي مجرد انعكاس للأفكار والرؤى الثقافية المتجددة باستمرار، وقد شهدت هذه السياسة تحولاً ملحوظاً في الشكل

والمضمون، وتحديداً مع صعود التيار اليميني المحافظ بوصول الرئيس بوش إلى سدة الحكم أوائل عام ٢٠٠٠م، وجوهر هذا التحول هو التخلي عن النظرة شبه (التعاونية) التي صبغت إدارة الرئيس الأسبق بيل كلينتون طوال عقد التسعينات في العقد الماضي (العشرين)، كي تحل محلها نظرة جديدة تقوم على الرؤية الانفرادية الاستعلائية، واستخدام كافة الوسائل المتاحة لنقل هذه الرؤية من عالم الأفكار إلى عالم الوقائع[1].

من الواضح بأن التيار اليميني المحافظ في الولايات المتحدة الأمريكية وإدارة الرئيس بوش هما المسؤولان عن احتلال العراق ومن قبلها الحرب على أفغانستان، في إطار ما يعرف باسم "الحرب على الإرهاب"، لكن الجديد في هذا الأمر هو القول أن هذا التيار يعد المسؤول الأول عن صياغة "شكل العالم خلال القرن الحادي والعشرين".

ولعل هذا ما تروج له دوائر الأوساط الفكرية الأمريكية التي وجدت في مقولة "محاربة الإرهاب" غطاءها الشرعي "هيكلية وإعادة فك وتركيب العالم وفق المصالح والرؤى الأمريكية".

وعليه من الأهمية بمكان دراسة خلفية المستشارين أو الرجال المحيطين بصانع القرار لفهم توجهات الرئيس من القضايا المختلفة، فالمحافظون الجدد لعبوا دوراً كبيراً في الحرب الأمريكية على العراق أمثال بول وولفيتز ورامسفيلد وغيرهم، وهنا يقع علينا لاستكمال الورقة دراسة الرجال الذين وضعهم أوباما حديث الخبرة في الشؤون الخارجية وألقى عليهم مسؤولية تحديد رؤيته المستقبلة وخصوصاً في العراق.

---

[1] المحافظون الجدد يخططون لابتلاع العالم"، خليل العناني، شبكة الإعلام العربي، أوين ٢٠٠٣/٦/٤م.

(١) نائب الرئيس المنتخب "جوزيف بايدن"

مع بداية حملته الانتخابية وتحت وقع الانتقادات من قبل منافسته هيلاري كلينتون وضغط اللوبي الإسرائيلي في تبنيه خطاباً متسامحاً وأكثر توجهاً نحو الحوار، أخذ أوباما يتجه نحو اليمين في سياسته الخارجية، وزاد ذلك باختيار نائبه للرئاسة جوزيف بايدن الذي سبق وصوت للحرب على العراق، والذي رفض تقرير توصيات لجنة دراسة العراق التي ربطت الحل في العراق بايجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي، وعليه في ظل وجود هذا النوع من المستشارين، فمن المتوقع ازدياد حدة التطرف نحو مزيد من المواقف اليمينية في سياسة أوباما تجاه العراق، وخصوصاً مع تحميل الحكومة العراقية والمسؤولين العراقيين الأخطاء والتردي الأمني، فاختيار بايدن إنما هو اعتراف لدى البعض بنقاط ضعف أوباما؛ حيث يرى هؤلاء أن أوباما اختار بايدن رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي لكي يعوض ضعف خبرة أوباما بقضايا السياسة الخارجية، كما أن بايدن الأبيض أحد الوجوه القديمة والمألوفة بواشنطن قد يهدئ من مخاوف من يعارضون أوباما بسبب خلفيته وبشرته السوداء، وبسبب سجله غير المعروف لجماعات الضغط والمصالح واللوبيات، وبايدن من صف الليبراليين الجدد المؤيدين للحرب على العراق لكن من الساعين لفرض سياسة ترفض العزلة وتميل للدبلوماسية والحوار مع استعداد واضح لتبني مواقف صقورية.

(٢) وزير الخارجية "هيلاري كيلنتون"

تلعب هيلاري كلينتون دوراً يدعم الاتجاه نحو بقاء القوات الأمريكية لأكبر فترة ممكنة، فهي ناصرت الحرب على العرق، وكان لموقفها الداعم

للحرب خلال فترة منافستها الرئاسية دور استندت عليه في حملتها الانتخابية ضد الرئيس أوباما، وهي تنتمي أيضاً إلى جيل السياسيين الذين جاءت بعد حقبة الحرب العالمية الثانية بما يمثله هذا الجيل من شراسة سياسية وصراعات على المستوى الخارجي، ولكنها في معرض السياسة الخارجية الخاصة بالعراق، ستقود حملة تلقي باللوم على الحكومة العراقية في مواجهة الانتقادات العديدة إزاء تردي الأوضاع وتحمل الحكومة العراقية مسؤولياتها، رافضة عدّ الولايات المتحدة دولة يقع عليها اللوم والواجب في إخراج العراق من مأزق الأمن فيما لو تفجرت الأوضاع الأمنية.

(٣) ساماناثا بور **Samantha Power**

(٤) بغنيو برزيزنسكي **Zbigniew Brzezinski**

(٥) روبرت مولي **Robert Malley**

(٦) إيرك لين **Eric Lynn**

(٧) أنطوني لايك **Anthony Lake**

(٨) دان شابيرو **Dan Shapiro**

(٩) دينيس مكدونو **Denis McDonough**

(١٠) سوزان رايز **Susan rice**

العراق من الدولة المركزية إلى دويلات المدن

د. فاضــل الربـيعي / باحث ومحلل سياسي عراقي

ثمة ترابط لا تماريهِ العين بالنسبةِ للمراقبِ الحاذق بــين تــزامن توقيــع الاتفاقية- المعاهدة الأمنية الإستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكيــة مــن جانب حكومة المالكي، ومن ثم تمريرها في البرلمان (مجلس النــواب) ومــا أثاره نصّها العربي (المختلف كما يقال عن النص الإنجليزي الرســمي) مــن جدل سياسي صاخب، وأسئلة حائرة في مختلف الأوســاط الــسياسية؛ وبــين تمرير قانون انتخابات مجالس المحافظات حتى قبل أن تفرغ الكتل الــسياسية المتصارعة من التوصل إلى تفاهم حقيقي حول حدود صلاحيات الحكومــات المحلية التي يجب أن يمنحها القانون لها، وما إذا كان يتوجب أصلاً تزويــدها بكل هذا القدر من الصلاحيات الذي تتمتع بها الآن، بما في ذلك الحق في سنّ قوانين مختلفة عن قوانين الدولة المركزيــة، ومعلــوم أن مــن بــين هــذه الصلاحيات الحق في تشريع قوانين محلية للولايات- الأقــاليم تختلــف عــن قوانين الدولة، وأكثر من ذلك الحق في تشكيل جهاز أمني خاص بها، ولسوف يتجلىّ هذا الترابط بأوضح ما يكون حين يُمعن المرء النظر في النتائج التــي أسفرت عنها الانتخابات من زاوية صلتها المباشــرة، ولكــن غيــر المرئيــة بصورة صحيحة وكافية بصعود قوى اجتماعيــة ســاهمت طــوال ســنوات

الاحتلال المنصرمة في تثبيت أسس الخطاب الفيدرالي في الثقافة السياسية العراقية، بكلام آخر سوف يكون بوسع المراقب السياسي أن يعيد قراءة مغزى ودلالات إبرام الاتفاق الإستراتيجي (الأمني في الجوهر والاقتصادي- الثقافي في الشكل) من خلال إعادة قراءة نتائج الانتخابات المحلية، بما هي نتائج صمّاء لا تعكس بالقدر الكافي من الحقيقة والوضوح مواقف كل الأطراف من مشروع الفيدرالية.

وفي الواقع ليس ثمة من بين كل القوى التي حصدت نتائج جيدة في صناديق الاقتراع في الجنوب والوسط وبغداد من يمكن اعتباره طرفاً مناوئاً للفيدرالية أو ناقداً لمشروعها التفكيكي، وعلى العكس من ذلك، سوف تبدو خريطة القوى المنتصرة وكأنها خريطة مرسومة بعناية، إذ لا وجود لطرف رافض- بصدق وقوة- للأسس التي صاغت مشروع الدستور كدستور دولة اتحادية- فيدرالية، كما لا يوجد في الخريطة الجديدة أي طرف معارض لخطاب الفيدرالية.

ومع ذلك، تبدت النتائج بالنسبة لكثير من المراقبين، وكأنها تحمل وعداً بتغيير دراماتيكي لا في خريطة القوى، وإنما كذلك في الاتجاه الذي سوف يسير فيه مشروع الفيدرالية في العراق.

والمثير للاستغراب، أن كثرة من المحللين السياسيين روجت لفكرة زائفة مفادها أن الانتخابات أدت إلى "إلحاق هزيمة بمشروع الفيدرالية " وأن قبضة "القوى الدينية- الطائفية التقليدية" قد تراخت في الجنوب والوسط لصالح قوى علمانية وليبرالية ودينية جديدة تنادى بدولة القانون والمؤسسات، وأن هذه القوى- وليس أي طرف آخر- هي التي سوف تحافظ على هيبة السلطة المركزية وتحمي العراق من انفراط عقد الدولة فيه إلى الأبد (وهناك في السياق مزاعم أخرى أقل أهمية عن صعود ائتلاف سياسي ستكون مهمته

التاريخية الحفاظ على تماسك العراق كوحدة جيوسياسية)، ولذلك يبدو أن لا مناص من قراءة نتائج الانتخابات المحلية في ضوء التوقيع على الاتفاقية الأمنية والعكس صحيح، بمعنى أن نقرأ دلالات التعجيل بتمرير الاتفاقية من داخل السياق نفسه الناظم للنتائج التي أسفرت عنها الانتخابات.

السلطة المركزية كطرف محلي

لقد رسمت كل من المعاهدة (الموقعّة نهاية العام الماضي ٢٠٠٨م ثم نتائج الانتخابات مطلع العام الحالي ٢٠٠٩م) ملامح عراق جديد بالفعل سوف تتحدَّد صورته خلال المرحلة المقبلة، وربما لسنوات طويلة قادمة داخل إطارين متلازمين:

الإطار الأول: أن المعاهدة مع واشنطن ليست (ولم تكن) مجرد اتفاقية بين بلدين يحتل أحدهما الآخر (نتيجة هزيمة عسكرية كما هو الحال بعد استسلام اليابان في نهاية الحرب الثانية أو المانيا بعد هزيمة هتلر) ذلك أن منطوقها القانوني والسياسي والتفاصيل "الأمنية" الدقيقة التي تضمّنتها وخصوصاً تلك المتعلقة بحق الولايات المتحدة الأمريكية في الرّد على "مصادر الخطر" وإبقاء العراق داخل ما يسمى "المعايير الأمريكية لمكافحة الإرهاب" يشي بوجود قاعدة ترتيبات سياسية وأمنية تتخطى الحاجة إلى ربط انسحاب جيش الاحتلال أو إعادة انتشاره، بضمانات "أمنية بعيدة المدى"، وهو ما يكاد يشكل "أرضية المعاهدة"، لتصبح "نواة" صلبة لنظام أمني إقليمي أكثر منها اتفاقية أمنية بين البلدين، ولسوف يغطي هذا النظام كامل أنحاء المنطقة العربية في المستقبل القريب وحتى العام ٢٠٢٥م، حيث يتوقع بزوغ "شرق أوسط جديد" يصبح فيه العراق قاعدة لمظلة أمنية أمريكية عملاقة، يمكن أن يضمّ - في مراحله الأولى- جزءاً من معسكر الاعتدال العربي، ولاحقاً كل الراغبين في

رؤية نهاية للنزاع العربي/ الإسرائيلي (وبالطبع كل الراغبين في رؤية مفهوم جديد للأمن القومي العربي، تتبدل فيه محددات الصراع ومصادره وتصبح فيه إسرائيل جزءاً عضويّاً من أمن المنطقة).

وفي هذا الإطار، سوف يلعب العراق الجديد أي عراق ما بعد المعاهدة والانتخابات المحلية، دور نقطة الارتكاز الكبرى في إستراتيجية تغييّر أولويات ومفاهيم الصراع، وذلك من خلال تنشيط وتصعيد (وحتى تهويل الخطر الإيراني وتحويله إلى تناقض رئيس بدلاً من إسرائيل أو الاحتلال الأمريكي)، ومن المهم للغاية ملاحظة أن التغيير المطلوب لن يعني أي شيء آخر سوى المضي قدماً في سياسة "تصنيع عدو جديد" للعرب يحل محل "العدو القديم"، وفي هذه الحالة سيكون العراق مهيأ لأن يلعب دوره المحوري في الصراع المرتقب مع إيران على خلفية "نفوذها" المتعاظم في المنطقة، ولذلك يتعيّن رؤية هذا البُعد في الاتفاقية- المعاهدة من خلال نتائج الانتخابات التي أسفرت عن "تحجيم أدوار" قوى بعينها، عُرفت بقوة ارتباطاتها مع طهران، وصعود قوى "ناقدة" للدور الإيراني.

الإطار الثاني: إن قانون انتخابات مجالس المحافظات غير المنتظمة في إقليم (وهذا هو الاسم الرسمي للقانون كما جرت المصادقة عليه في البرلمان) ليس (ولم يكن في الأصل) مجرد قانون ينظم لانتخابات تقليدية، بأفضل وأيسر الطرق والصيغ لأجل أن يتمكن الأفراد في المجتمعات المحلية من إزاحة "طبقة فاسدة" من الإداريين، والانتقال إلى حقبة الإعمار والبناء وتسريع وتحسين وتيرة تقديم الخدمات، والأدّق أن القانون غير المسبوق هو قانون تأسيس "لحكومات محلية قوية" تستطيع في أي ظرف لا التنافس مع الحكومة المركزية فحسب، وإنما أن تدخل معها في تسابق علني في ميدان التعاقد

المباشر مع الشركات الغربية الأوروبية والأمريكية، ومن دون الحاجة للعودة إلى رقابتها البرلمانية، أو تدقيقها القانوني للعقود، وأكثر من ذلك أن تتوفر الظروف أمامها (أي أمام الحكومات المحلية الطموحة والمتلهفة للعب دور مركزي) ومعها الطبقة الجديدة من الإداريين في المحافظات الجنوبية والوسط، وبدعم خفي من الجيش الجرار للمقاولين الطفيليين الذين ينتشرون اليوم في كل مكان، لإثارة نزاعات قانونية وإدارية وسياسية مع المركز تحقيقاً لاستقلاليتها هي "كمراكز طرفية".

وإذا ما ربطنا بين تمرير القانون الانتخابي ونتائج الاقتراع، وبين اقتراب موعد تمرير قانون النفط والغاز، فسوف تكون لدينا – في هذه الحالة وحدها- إمكانية أفضل لرؤية حكومات محلية لديها مال وفير وصلاحيات تشريعية واسعة وطموحات فيدرالية، وهذه بالضبط هي الوصفة الحقيقية للتقسيم.

إن التأمل في الترابطات الوثيقة بين المعاهدة (وقانوني الانتخابات والنفط والغاز) سوف يكشف عن حقيقة أن العراق الجديد لم يعد (ولن يعود في المستقبل المنظور) مؤلفاً من مركز وأطراف، بل من "مركز" من بين مراكز عدّة تحيط به في الأطراف، حيث كل حكومة محليّة فيه تريد وترغب في تقديم نفسها كنتاج "للنعمة الفيدرالية"، ولذلك سوف يعيش العراق الجديد ولسنوات طويلة قادمة وهم وجوده كبلد موّحد، وأن يعيد- في سياق سلسلة من التدابير والتحوّلات البنيّوية المتوقعة- تعريف "وجوده التاريخي "كبلد اتحادي- فيدرالي، وتماماً كما نصّ الدستور، يقطع نهائياً مع فكرته عن نفسه ككيان موحد أو قابل للتوحيد مرة أخرى، وفي هذه الحالة أيضاً، يتعيّن أن نرى ونلاحظ نتائج الانتخابات المحلية بوصفها إعادة "بناء للأحجام والأوزان السياسية" للقوى المشاركة في العملية السياسية، وبما يتلاءم ومهام ووظائف العراق المقبل، وليس بوصفها تجسيداً لهزيمة هذه الحركة الطائفية أو تلك.

وفي هذا الصدد يمكن للمراقب أن يقرأ نتـائج الانتخابـات لا بوصـفها هزيمةً منكرة" لمشروع الفيدرالية " كما يزعم؛ بل كتعديل على أحجام وأوزان القوى التقليدية التي حملت مشروع الفيدرالية، وقامت بتبنيـه والتـرويج لـه والدفاع عنه، وهي لا تزال تفعل ذلك دون تردد أو حياء، واستطراداً أن نرى إليها كمحاولة "ديمقراطية" سلسة وشفافة ومراقبة دولياً لإحلال قوى وتحالفات جديدة، تأخذ على عاتقها وبذريعة بناء "دولة القانون" وحراسة "روح الدستور" التي تشهق بنداء الفيدرالية، كما يتعيّن ملاحظة أن النتائج الانتخابيـة تعكـس وبدرجات متفاوتة من الصراحة والوضوح حقيقة أن حلفاء إيران "التقليـديين" قد هزموا بالفعل، لكن حلفاء آخرين لها تمكنوا من تحقيق انتصار لامع وهـذا وضع حقيقي لا ينبغي تجاهله، وإذا ما استخدمنا لأغراض التصنيف وحـسب الاصطلاح الرائج في الثقافة السياسية الإيرانية، حيث يجـري تقـسم قـوى المجتمع إلى "محافظين" و "إصلاحيين"؛ فإن القوى المهزومة (المجلس الأعلى وحلفائه) وهي قوى تنتسب إلى معسكر اليمين الـديني التقليـدي، سـتمثل أو تلعب دور "محافظي العراق"، بينما تبدو القوى المنتصرة (تحـالف المـالكي والإصلاح والصدريين) وكأنها ارتدت أزياء "الإصلاحيين". واستعدت بـدورها للعب دورهم في العراق.

وبرأيي فإن المعاهدة ونتائج الانتخابات المحليـة سـوف تبلـوّران كليـاً وبالتدرّج شخصية العراق الجغرافية الجديدة، كما ستعيدان صياغة سياسـاته ومستقبله، وبالدرجة نفسها من الزخم ستقومان بإعادة تعريف هذا البلد لنفسه، فهو مؤلف من حكومة مركزية ضعيفة محاطة بسلسلة من المراكـز تكـون قادرة وراغبة في الآن ذاته بإنشاء أشكال من الاتحاد مع بعـضها الـبعض، ولكن من دون إلغاء الروابط الهشة مع المركز (الحكومة المركزية في بغداد)، ولذلك سيكون العراق الجديد الذي ستقوده حكومات محلية تلاشت أو ضـعفت

روابطها القديمة مع المركز، بينما تعاظمت ميولهـا إلـى تطـوير وحـداتها الجغرافية الجديدة، عراقاً أكثر من "فيدرالي" أو ما فوق فيدرالي، يتحوّل فيـه المركز إلى طرف فيما تتحوّل الأطراف إلى مراكز، وهـذه هـي بالـضبط صورة "دويلات المدن" التي عاش العراق عصرها التاريخي مع سومر وأكـد ما قبل ظهور سرجون الأكدي ٢٣١٦ ق.م، إن تفتت العراق المعاصر وتفكك بنى الدولة المركزية فيه سوف يسمح بنشوء نظام جديد يقـوم علـى أسـاس الروابط الهشة بين "دويلات مدن هي خلاصة فيدراليات الأمر الواقـع التـي سوف تنبثق من داخل هذين الإطارين".

تكتيكات "تمرير المعاهدة " و"نتائج الانتخابات"

قد يكون من الصعب بالنسبة لي- على الأقل- تصوّر أن التكتيكات التـي اتبعتها الحكومة العراقية قبل وأثناء التوقيع على الاتفاقية الأمنية الإستراتيجية مع واشنطن هي خلاصة أو نتاج "ذهنية عراقية"، فهذا أمر مشوب بشكوك لا حصر لها، ونظراً لمعرفتي بطبيعة "الشخصية السياسية" العراقية المعاصـرة، وحساسيتها المفرطة حيال تقبّل وفهم الحاجـة إلـى التعـاطي بمرونـة مـع التحديات "الصلبة" والخشنة في السياسات الدولية والإقليمية، وربمـا الحاجـة للقيام بـــ "مناورات محسوبة" في كثير من الأحيان لتفادي المخاطر والعواقب، ونظراً كذلك لمعرفتي المباشرة بالكثير من رموز النظام الراهن، وبقـدراتهم الفكرية والسياسية (المحدودة وحتى الفقيرة في الكثير مـن الحـالات) فـإن شعوري بأن هذه التكتيكات تنتسب إلى بنية ذهنية أخـرى، مـشبعة بـروح البراغماتية (النفعية) قد تعاظم خلال الآونة الأخيرة، فما الذي يعنيه هذا فـي إطار فرضيات تفتتّ الدولة المركزية وتفكك الكيـان الجغرافـي- الـسياسي للعراق المعاصر؟.

في السابق، وطوال نحو خمسة وثلاثين عاماً من حكم حزب البعث في العراق، تشكلت "شخصية سياسية"عراقية، يقوم كل مفهومها للسياسة على منظومة من المعتقدات الايديولوجية الصارمة التي لا تسمح بوجود "منطقة رمادية" في الموقف الرسمي (الحكومي والحزبي) من أي شأن محلي أو إقليمي أو دولي، كما نشأت في الثقافة السياسية الشعبية للمجتمع العراقي "ذهنية حسم" ذات طابع راديكالي، يصعب في الكثير من الأحيان فهم بواعثها ودوافعها وأسبابها، وفي غياب مجتمع سياسي مُنتج للأفكار، وطغيان "المجتمعات الحزبية" المحلية المرتبطة بمركز حزبي (آيديولوجي) يحرص على تكريس ذهنية الحسم هذه، فقد كان من المنطقي أن تصبح هذه الذهنية ذات قابلية للتعميم كنموذج، ولذلك اتسم سلوك "الشخصية السياسية" العراقية خلال ثلاثة عقود ماضية، وحيال مختلف الأوضاع والظروف بالرغبة الجامحة إلى حسم أي موقف بسرعة ودن تباطؤ بالرفض أو القبول فذلك سيّان ومهما كانت العواقب والنتائج، ولعل الطريقة التي دافع فيها النظام السابق عن برنامجه النووي أو تبريره لغزو الكويت هي من بين أكثر الدلائل قوة على أن ما يميز الشخصية السياسية العراقية المعاصرة ارتهانها لذهنية "الحسم"، بل وخضوعها التام وشبه المطلق لنوع من "الإرادوية الآيديولوجية" الساذجة والمنفصلة كلياً عن الواقع، أي خضوعها لذهنية تغليب إرادة الآديولوجيا على ممكنات الواقع، وما يؤكد ذلك ويدعمه بالحجة والمعطيات الواقعية، أن "ذهنية الحسم" هذه ظلت تتحكم في السياسة الرسمية حتى لحظة انهيار النظام، لقد كان الواقع يتبدى باستمرار رمادياً ولا قيمة له، بينما كانت الآيديولوجيا تبدو كشجرة خضراء يانعة وقادرة على الصمود أمام الأعاصير.

على الضد من النموذج العراقي لأشكال الدفاع عن المصالح الوطنية (بما فيها الحق المشروع ببرنامج علمي ونووي) ولوسائل المناورة السياسية

والدبلوماسية؛ أظهرت إيران قدرة لافتة على اللعب في الساحة الدولية والإقليمية ببراعة، بفضل "ذهنية" أخرى تبدو فيها الآيديولوجيا - وعلى العكس مما تصور العراقيون- "رمادية" عديمة القيمة مقارنة بواقع حيّ وصارم في منطقه، ويشخص مثل شجرة خضراء، هذا الفارق بين "الذهنيتين" العراقية والإيرانية تجلى في الكثير من المناسبات، من قبل في طريقة خوض الحرب التي نشبت بين البلدين طوال ثماني سنوات دامية، واليوم في التعاطي مع الضغوط الأمريكية، لقد كان العراقيون بالأمس فقط يخوضون الحرب مع إيران بجِلد البدويّ الطامع بنصر سريع وغنائم وفيرة، بينما كان الإيرانيون يخوضونها بعقلية حائك السجاد الصبور الذي استعد وتهيأ لخوض حرب طويلة وضروس بواسطة دبلوماسية "الصبر".

ولهذا تبدو الأسئلة الحائرة التالية مشروعة تماماً:

لماذا لم تعارض إيران بما يكفي من القوة تمرير الاتفاقية في البرلمان العراقي وبعدما ظهرت الكثير من الدلائل على أنها لن تمرّ؟، ومن الذي كان يقف بالفعل وراء تمريرها بهذه الصورة ولحساب مَن؟ وهل تنتسب "مناورات حكومة المالكي" إلى ذهنية عراقية، أم أن لاعباً بارعاً آخر كان يحيك السجادة بدلاً من البدوي؟، وما هي الرابطة التي تجمع بين توقيع الاتفاقية وانتخابات مجالس المحافظات، وأخيراً إلى أين يتجه عراق ما بعد الاتفاقية والانتخابات المحلية؟، إن تحديد أنماط تحدي وجود السلطة المركزية من جانب "حكومات محلية" ثرية وفاسدة وشرسة ولديها صلاحيات تشريعية وتنفيذية واسعة تمكنها من التنافس على لعب دور "دويلات المدن" في عراق جديد ومُقلص جغرافياً وسيادياً إلى أبعد حدٍّ ممكن، ومن ثمَّ تشخيص مصادر الخطر على وجود العراق كدولة موّحدة خلال العقدين القادمين، يمكن أن يرتسم اليوم في صورة

أسئلة يبدو أنها دون أجوبة، بيد أن التطورات الراهنة ترسم مع ذلك صورة سيناريو كابوسي تبزغ فيه "دويلات مدن" في الجنوب (الذي تشبّع بثقافة طائفية مقيتة) قادرة على تحويل السلطة المركزية إلى طرف محلي (أيّ إلى سلطة محلية محصورة في العاصمة بغداد وحسب) ومن خلال تهميش منظمّ وتدريجي لدور الحكومة المركزية، بل ومن خلال التهديد بتدابير عقابية ضدها (مثل غلق حدود المحافظات وقطع العلاقات مع العاصمة)، وهذا يعني أن السلطة المركزية التي يفترض أنها ستكون الضامن لوحدة العراق والقادرة على ضبطه وجوده، ستكون هي نفسها عرضة للتهميش وموضوعاً من مواضيع الصراع مع حكومات محلية ليديها الثروة والقوة.

إن فهماً أفضل للأسباب والدوافع والحسابات السياسية التي رافقت عملية التصويت على الاتفاقية في الحكومة والبرلمان، يجب أن يُلاحظ هذا الجانب الخفي من الظروف التي جرى فيها رسم التكتيكات المتبعة، فطهران التي أصاخت السمع مبكراً وبكل جوارحها لخطاب الرئيس الجديد باراك اوباما، وقرأت فيه خصوصاً أثناء آخر الجولات الانتخابية "سطوراً قليلة ولكن مفعمة بالدلالات" عن لهجة تصالحية مع مشروعها السياسي والعلمي "النووي"، واستعداداً غير مسبوق لدمجها في بنية نظام امني وسياسي جديد، يخرجها من دائرة التصنيف الأمريكي للإرهاب، سارعت إلى إقناع الائتلاف الشيعي الحاكم باستغلال حماسة الأكراد المفرطة إلى إبرام الاتفاقية، والاعتماد- في آن واحد- عليها لخلق الأجواء المناسبة، وكانت أولى ثمار هذا التكتيك تغيير الخط التفاوضي جذرياً، ولذلك تشكلت قبل أسابيع من عرض آخر مسوّدة من المسوّدات العشرة للاتفاقية ظروفاً جديدة تنبئ بكل الاحتمالات، بما فيها احتمال رفضها في البرلمان، وفي حين أصدر الائتلاف الشيعي سلسلة من التصريحات المتناقضة عن "وجود نقاط غامضة تتطلب تعديلاً" وسلسلة أخرى

من التصريحات التي توحي بوجود "انقسام حقيقي" داخل الائتلاف الحاكم، قام رئيس الوزراء بتغيير الطاقم المفاوض واستبعد وزير الخارجية (الكردي) هوشيار زيباري، ثم قام تالياً باستبدال بقية أعضاء الطاقم بجهاز تفاوضي معظم أعضائه من موظفي مكتبه، وبذلك خطت طهران أولى خطواتها على طريق الإمساك بمصير الاتفاقية قبل إبرامها، لقد استغلت بذكاء حماسة الأكراد لتوقيع الاتفاقية ووجهت لهم وفي الوقت عينه ضربة قاصمة من خلال شل قدرتهم على اللعب في ساحة التوقيع على الاتفاقية عبر وزير الخارجية زيباري المُبعد من طاقم المفاوضات، وبفضل هذا التكتيك تمكنت من وضع عملية التفاوض داخل إطار يسمح لها بالتلاعب في عامل الوقت، ويتيح لها في الآن ذاته القيام بمراقبة دقيقة لسلوك أوباما حيال ملفها النووي ودورها الإقليمي ونفوذها في العراق على حد سواء.

وكان موعد الرابع من تشرين الثاني (آخر جولة انتخابية لاوباما) يضغط بقوة على إدارة بوش مع تزايد المؤشرات على هزيمة المرشح الجمهوري ماكين، بينما كان موعد انتهاء تفويض مجلس الأمن الدولي للقوات الأمريكية في نهاية ديسمبر ٢٠٠٨م يقترب من اللحظة الحرجة لتصبح قوات الاحتلال بعدها دون غطاء "قانوني"، وهكذا ما إن حل موعد حسم معركة الرئاسة الأمريكية بفوز أوباما واتضح أن الجمهوريين قد غادروا البيت الأبيض، حتى سارعت طهران إلى "ترتيب" أوراقها داخل البرلمان العراقي استعداد لملاقاة هذا التطور، وتمثلت أولى علامات الاستعداد والتأهب في مواجهة إدارة أمريكية جديدة راغبة في انتهاج سياسة حوار جدي مع طهران، أن العاصمة الإيرانية أبدت ما يُفهم منه أنه "استعداد" للسماح بتمرير الاتفاقية في مجلس الوزراء العراقي (وبالأغلبية المطلقة)، وذلك ما عكسته بدقة سلسلة من التصريحات شبه المؤيدة لتوقيع الاتفاقية، كان آخرها تصريح صادر عن

رئيس "تشخيص مصلحة النظام" الإيراني، وكان واضحاً أن التناغم في التكتيكات المتبعة في بغداد وطهران هو أكثر من مجرد "توافق شكلي" في المواقف، وأن "ذهنية جديدة" تدير لعبة التفاوض، ما يثير الاهتمام في حكاية التمرير السهل للاتفاقية في البرلمان العراقي، أن اللاعب الإيراني لم يترك خلفه دليلاً واحداً يؤكد أنه كان وراء عملية التمرير، كل ما في الأمر أن أروقة البرلمان شهدت صراعاً بين "كتل سياسية" عراقية طامحة إلى استرداد "السيادة" من خلال معاهدةٍ مع العدو، بيد أن للأمر وجهاً آخر، فطهران ضغطت في اتجاهين متلازمين:

أولاً: ربط توقيع الاتفاقية بإجراء استفتاء شعبي (استناداً إلى فتوى السيستاني) في موعد أقصاه تموز/ يوليو القادم، ولسوف يتيح هذا التكتيك لطهران (التي تتصرف بعقلية حائك السجاد المتلهف والمستعد لشراء الوقت ليفرغ من حياكة سجادته بهدوء) أن تتفادى مواجهة مكشوفة ومبكرة مع إدارة أمريكية منصرفة، ولكنها مستعدة للإقدام على شرور وحماقات أخرى، من بينها على الأقل السحب الفوري للحراسات الخاصة بالوزراء والنواب وبعض الوحدات العسكرية المكلفة بحماية بغداد، وهذا يعني أن إدارة بوش ستترك النظام السياسي الراهن فريسة بين أيدي "الجماعات الإرهابية" لتمزقه إرباً إرباً، وذلك فحوى التهديد بـ"عواقب وخيمة" الذي أطلقه الجنرالات، وفي هذه الحالة كان من المرجح أن طهران كانت ستجد نفسها في دوامة صراع مسلح يجعل من نفوذها في العراق نوعاً من "الغزو"، لقد اتاح هذا التكتيك لطهران أن تتفادى مواجهة محتومة مع إدارة أمريكية جديدة، راحت تبدي استعداداً أكثر للتعاطي مع الملف النووي والمشروع السياسي الإقليمي لطهران وبطريقة " أقل خشونة" مما فعل بوش طوال السنوات الثماني الماضية، وبطبيعة الحال فسوف يكون موعد الاستفتاء في تموز/ يوليو المقبل سيفاً

تشهره طهران في وجه أوباما، كلما اقترب هذا بطريقة "خشنة" مـن تخـوم ملفها النووي ودورها الإقليمي، فإذا ما شعرت طهـران أن الـرئيس الجديـد سوف ينفض يديه من وعوده؛ فإنها ستدفع باتجاه إسـقاط الاتفاقيـة وفـضح مضمونها "المخزي"، وبهذا المعنى أيضاً تكون طهران قد أرضـت الـرئيس المنصرف بوش والرئيس القادم اوباما على حد سواء، بينمـا أبقـت "عنـق الاتفاقية" بين يديها.

ثانياً: ربط توقيع الاتفاقية بشرط تحقيق "الإجماع الوطني" وهذا تعبير ملطـف عن ديلوماسية توريط كل الأطراف (وليس الائتلاف الشيعي وحده)، وفي هذه الحالة تكون إيران قد تجاوبت مع حماسة الأكراد المفرطة (ولم تصطدم مـع طموحاتهم خصوصاً وان الجار التركي بدأ سياسة جديدة لاحتوائهم وهذا أمر يثير قلق طهران)، وفي الآن ذاته تكون قد جذبت إلى صـفها كـتلاً "سـنية" متبرمة ديدنـها البحث عن مغانم ومكاسب حزبية انتهازية (تعبيرها الملّطـف اليوم ما يدعى بوثيقة الإصلاح السياسي التي تطالب بها جبهة التوافق) بينمـا أبقت بين يديها بورقة التيار الصدري الرابحة بوصفها ورقة شيعية معارضـة للاتفاقية، يمكنها أن تلوّح بها في وجه الأمريكيين متى شاءت.

لقد ضغطت طهران على الصدريين من اجل إبقـاء معارضـتهم الـصاخبة للاتفاقية داخل دائرة ضيقة يسهل السيطرة عليها، ولذلك جاءت كل تظـاهرات التيار الصدري بالتنسيق مع الأجهزة الأمنية وهذا أمر مثير للحيرة، حتـى أن آخر تظاهرة للصدريين ضد الاتفاقية كانـت برعايـة الداخليـة وحراسـات البرلمان وبإشرافه وانتهت بعد ساعات فقط بهدوء، كما أن الـضجيج الـذي مارسه الصدريون داخل البرلمان بدا محسوباً بدقة (والمعلومات المؤكدة أنهـم منعوا من المقاطعة أو الانسحاب الجماعي).

في الواقع لم تعرف العلاقات الدولية والإقليمية كما صاغتها اتفاقيات سايكس- بيكو الاستعمارية، ومن قبلها معاهدة فرساي والتي رسمت حدود الدول ومناطق النفوذ في العالم، وضعاً شبيهاً أو مماثلاً لحالة العلاقات الراهنة بين بغداد وواشنطن من جهة، وبين بغداد وطهران من جهة أخرى، وثمة شعور بأن هذه العلاقات تتخذ طابعاً شديد التعقيد والخصوصية والتراكب، وإلى درجة بات فيها الاعتقاد أن طهران تتحكم في خيوط اللعبة الأمريكية ببغداد.

أكثر من مجرد اعتقاد واهٍ، وأصبح على العكس من ذلك أمراً مفروغاً منه وقد لا يحتاج لبرهان، بيد أن هذه العلاقات بلغت ذروة تعقيدها وتشابكها خلال الفترة القليلة المنصرمة، حين ترددت أصداء الجدل حول الاتفاقية الأمنية الإستراتيجية بين بغداد وواشنطن في أروقة وكواليس الدبلوماسيين في العالم بأسره.

فهل سيكون موعد تموز/ يوليو القادم (تاريخ الاستفتاء الشعبي على الاتفاقية) اختباراً دقيقاً لسياسة اوباما تجاه طهران؟، وهل باتت طهران (وليس واشنطن) هي من يتحكم في مصير الاتفاقية الأمنية؟، وهل حقاً تم تمرير الاتفاقية وفقاً لحسابات "ذهنية عراقية" أم أن "ذهنية أخرى" كانت تدير اللعبة؟، كل ما جرى يدلل على أن "ذهنية حائك السجاد الصبور" لا "ذهنية البدوي" هي التي مررت الاتفاقية في سياق التأهب والاستعداد منذ الآن لملاقاة مرحلة الانخراط المحتوم في نظام امني إقليمي جديد، قد يتيح لكل "حائك سجاد" راغب في الانضمام الفرصة والوقت الكافيين لحياكة سجادته بهدوء، شرط الالتزام بقواعد العضوية (براغماتية أكثر وآيديولوجيا اقل)، وبالطبع المزيد من الرغبة في الخضوع للأمر الواقع؟

ما بعد المعاهدة الأمنية مع الأمريكيين: أي معنى للسيادة؟

اليوم وبعد مصادقة البرلمان العراقي على نصوص المعاهدة الأمنية بين بغداد وواشنطن، تكون الطبقة السياسية قد انتقلت فعلياً من حقبة المزاعم عن "تحرير العراق من الاحتلال" إلى حقبة المزاعم عن "تحرير العراق من الفصل السابع"، بينما ينتقل الأمريكيون فعلياً من حقبة "الاحتلال" إلى حقبة "الوجود الشرعي".

وبناء على رغبة حكومة بلد صديق، وبذلك يكون الجزء الأهم من السجال السياسي الدائر حول المعاهدة قد تمحور كلياً منذ الآن في نقطة مركزية واحدة ستكون هي بؤرة ولبّ كل النقاش والفعاليات الاحتجاجية ومعها سائر أشكال التعبير عن السخط والغضب والرفض، هل يمكن حقاً استرداد السيادة من خلال معاهدة أمنية طويلة الأمد؟، وكيف؟، وهل يتمكن العراق من الصمود ككيان موّحد شكلياً حتى عام ٢٠٢٥م (موعد ظهور الشرق الأوسط الجديد المؤلف من دويلات مدن)؟، ويبدو أن السجال ضد هذه الفكرة ينطلق بدوره من مجموعة أفكار و "ملاحظات" فجرّها النص العربي من المعاهدة، والذي تضمن صياغة مبهمة لأهم شرطين من شروط السيادة وهما: خروج العراق نهائياً من الفصل السابع وتحريره من الأعباء والقيود التي تكبل وضعيته كبلد مستقل، وتقديم ضمانات قانونية للحفاظ على ممتلكاته وأمواله.

وهذان الشرطان تمت صياغتهما على نحو يصعب أو يستحيل على العراق في المستقبل إلزام الطرف الأمريكي الإيفاء بهما، وعلى سبيل المثال؛ فإن البند الخاص بمسألة معالجة خروج العراق من الفصل السابع لا يتضمن سوى "تعهد بأن تبذل الولايات المتحدة الأمريكية قصارى جهدها في مجلس الأمن"؟، ولكن من دون أي تأكيد رسمي بان مثل هذا الجهد يجب أن يؤدي

إلى "ضوء في آخر النفق"، وهذا يعني أن كل ما تشدق فيه السياسيون عن الخلاص من عبودية الفصل السابع لن تكون له- في نهاية المطاف- أدنى قيمة سوى قيمة المزاعم نفسها عن "تحرير العراق"، والأمر المؤكد أن العراق لن يخرج من الفصل السابع لا اليوم ولا في المستقبل المنظور، ذلك أن قرار الخروج يرتطم بفيتو روسي وربما صيني، إن روسيا التي تجد نفسها في ورطة أمام إصرار الأمريكيين على نشر أجزاء من الدرع الصاروخي في وارسو، واستمرار محاولات الأطلسي(الناتو) ضم جورجيا إلى عضويته مما يعني تعاظم الخطر على روسيا ومحاصرتها في عقر دارها، لا تجد نفسها إلا مضطرّة لاستخدام الفيتو لمنع العراق من مغادرة زنزانة الفصل السابع، كما أن كلاً من روسيا والصين سوف تجدان في محاولة واشنطن إخراج العراق من هذه الورطة فرصة مناسبة للمطالبة بحصتهما من النفط وعقود الإعمار، وللمرء أن يتخيل الطريقة التي سوف يتشكل فيها عراق فيدرالي تطوق عنقه عقوبات الفصل السابع، بينما يتحول الاحتلال إلى "قوات صديقة"؟.

ومن بين أكثر الذرائع والمبررات التي ساقتها الطبقة السياسية من اجل تمرير المعاهدة إثارة تلك المتعلقة بفكرة السلطة المركزية عن السيادة والتي عبر عنها رئيس الوزراء ثم بعض قادة الكتل البرلمانية أثناء التصويت ومفادها أن "المعاهدة الأمنية هي خطوة أولى على طريق استعادة العراق سيادته"، فهل نحن أمام خطوة "على طريق السيادة" حقاً؟، أم أننا أمام نفق مظلم آخر قد لا يفضي إلى أي ضوء؟، من الهام للغاية ملاحظة أن الجدل الذي رافق عملية التصويت ركز على فكرة أن العراق سيظل تحت الوصاية الأمريكية حتى مع توقيعه على الاتفاقية؟، ومع ذلك جرى تمرير المعاهدة بسهولة فما الذي حدث بالضبط؟، وكيف توصلت الكتل السياسية المتنازعة والمتصارعة إلى توافق سياسي على أن العراق يمكن أن يسترد سيادته فقط.

من خلال إبرام معاهدة تحصل قوات الاحتلال بموجبها على وضعية قانونية وسياسية فريدة في نوعها؟، وهل يمكن الحفاظ على "معنى السيادة" القانوني والسياسي في ظل معاهدة تضفي على "الاحتلال" كل ما يلزم من شرعية؟، ليست الاتفاقية الأمنية التي وقع عليها العراق اتفاقية بالمعنى القانوني؛ بل معاهدة إستراتيجية كبرى، لأنها تتضمن سلسلة من الاتفاقيات الاقتصادية والثقافية والعسكرية والأمنية وحتى الرياضية والصحية والتجارية، وبرأينا أن أخطر ما في هذه المعاهدة هو صياغتها "لمعنى السيادة"، إنها تقدم صياغة جديدة وعلى نحو ملائم تماماً لوظائف ومتطلبات مرحلة الاحتلال الطويل، وهي المرحلة التي تحدث عنها المرشح الجمهوري للرئاسة ووصفها بإستراتيجية البقاء في العراق لمائة عام، ولأن الأمر يتعلق بإعادة بناء "فكرة السيادة" في الثقافة السياسية العراقية بأكثر مما يتعلق بـ "صياغات غامضة" هنا وهناك؛ فإن لمن المهم ملاحظة أن واشنطن وهي تنتقل من حقبة الاحتلال إلى حقبة "الوجود الشرعي والقانوني" والذي تتحول بموجبه إلى "قوات صديقة"، تقوم في الآن ذاته بمساعدة الطبقة السياسية على الانتقال من فكرتها عن "التحرير" إلى فكرة الاحتلال نفسه عن "تحرير العراق"، وبذلك يصبح "التحرير مهمة أمريكية" لا عراقية.

بكلام آخر سوف تصبح الولايات المتحدة الأمريكية هي الطرف المقرر في الصراع حول الاستقلال ما دامت قد أفلحت بالفعل في إنشاء مفهوم تجريدي للسيادة ووضعه في إطار قانوني ملزم للطرف الحكومي في العراق، أي ما دامت قد تمكنت من بناء فكرة أخرى عن معنى السيادة، وبحيث تصبح العبودية الأبدية مطلباً وطنياً؟ بل وتصبح العلاقة بالأمريكيين والارتهان لسياستهم في المنطقة نوعاً من أنواع الصداقة؟، ولعل التهنئة التي أرسلها عمار الحكيم (نجل الحكيم رئيس المجلس الإسلامي الأعلى في العراق)

لشيوخ عشائر محافظة ديالى بعد يوم واحد من توقيع الاتفاقية، هـي التعبير الأكثر تجسيداً لهذا النوع من التحول في المفاهيم؛ إذ خاطب العشائر بقوله: (هنيئاً لكم توقيع الاتفاقية... اليوم أصبحتم على طريق السيادة)، ترى لماذا تصر بعض وسائل الإعلام العربية والأمريكية على الزعم أن المعاهدة الأمنية هي "اتفاقية لسحب القوات"؟، مع أنها لا تتضمن في الأصل أي اتفاقية ملزمة بالمعنى القانوني، لا لسحب القوات ولا لتعريف مهام ووظائف الوجود العسكري الدائم، علماً أن المعاهدة لا تتحدث مطلقاً عن جدول حقيقي للانسحاب؛ بل عن موعد تحدده "الأوضاع الميدانية" وعن "تنظيم دخول ومغادرة الجنود الأمريكيين"؟، قبل أكثر من خمس سنوات قدمت الطبقة السياسية في العراق كل ما هو مطلوب منها لتمرير مشروع الغزو، واليوم تستكمل ما يُطلب منها بتقديم كل ما يلزم لتحويل فكرة "السيادة المجردة" إلى مطلب بديل عن الجلاء والاستقلال الوطني، قد يبدو أنّ لا معنى للكلام اليوم عن السيادة في ظل "حكومات محلية" تتجه بالعراق نحو نظام دويلات المدن، ولنتذكر أن خطة جوزيف بايدن لتقسيم العراق والمعروفة باسم "خطة التقطيع الناعم" تتحدث عن سيناريو مخيف، لنشر ما يزيد عن مئتي ألف عسكري (دولي) على حدود الولايات العراقية وفي حوزتهم قاعدة بيانات متكاملة للمواطنين الداخلين والخارجين من حدود المحافظات، وبالطبع في وقت ما من انتقال "الحكومات المحلية" إلى وضعية "حكومات دويلات المدن" المتخاصمة.

بعد أحداث غزة
الدور التركي.. من الجسر إلى العمق

د. كمال حبيب / كاتب مصري متخصص في الشؤون التركية

حزب العدالة والتنمية الذي يحكم في تركيا اليوم، والمعروف هناك باسم الآق بارتي – أي الحزب الأبيض، هو أول حزب يحقق انتصارات متتالية في الانتخابات التشريعية مرتين متعاقبتين منذ أكثر من خمسين عاماً، فهو اكتسح الحياة السياسية في انتخابات تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢م أي بعد تأسيسه بعامين، وأول مرة يدخل فيها الانتخابات البرلمانية وحصل على (٣٤%) وفي الانتخابات الأخيرة في تموز/ يوليو ٢٠٠٧م، استطاع الحصول على (٤٧%) ليشكل الحكومة بمفرده، هذه النتائج لم تتحقق في التاريخ السياسي لتركيا منذ حقبة الحزب الديمقراطي الذي أسسه "عدنان مندريس" والذي سيطر على الحياة السياسية لتركيا منذ عام ١٩٥٠م إلى عام ١٩٦٠م.

نحن إذاً أمام حزب استطاع أن يعطي للسياسة معناها في تركيا بعد أن فقدت ذلك المعنى مع الأحزاب العلمانية التي تعاقبت على حكم البلاد بعد إرغام "نجم الدين أربكان" على ترك رئاسة الوزراء ولمّا يقضي فيها أقل من عام وذلك سنة ١٩٩٧م.

وفي الواقع، فإن حزب العدالة والتنمية ليس مجرد حزب كالأحزاب العلمانية ولا هو حزب كالأحزاب الإسلامية التقليدية، ولكنه يجمع بمهارة بين القيم السياسية التي تستلهم المعايير الإسلامية والتي يطلق عليها المحافظة وفي الوقت نفسه يمارس السياسة من خلال برنامج ومن خلال أدوات السياسة ومكرها وصراعاتها؛ ولذا يقول "أردوغان": (إن الناس يسألوننا كما لو كنا مفتين، ولكننا حزب سياسي)، وهو وأعضاء حزبه لا يرون أن يكون هناك حزب إسلامي في دولة أغلبيتها مسلمة؛ لأن الحزب هو قوة انقسامية، بينما الإسلام قوة توحيدية، ومن ثم فهم يرون أنفسهم حزباً سياسياً يجادل في الواقع السياسي عبر برامج وإنجازات، وكان لقادة الحزب دور كبير في الإنجاز والممارسة العملية على مستوى البلديات، فقد كان "أردوغان" عمدة لاسطنبول مثلاً ومن هناك تعلم الواقعية والتواصل مع الناس.

يصف حزب العدالة والتنمية نفسه بأنه حزب ديمقراطي محافظ – وهو هنا يجمع بين العقلانية والتوافق ويزاوج بين القيم التقليدية والحداثة، كما يربط بجدائل قوية بين المقاصد الكلية وبين الآليات الواقعية التي تحققها في الواقع، ويعبر هذا الحزب عن تيار الجيل الوسط في الحركة الطلابية والإسلامية التركية، وهو جيل رأى أنه لكي يصل إلى قلب العلمانية التركية واختراقها لا بد من تغيير المسار الذي اختطه أبو الإحياء الإسلامي في تركيا "نجم الدين أربكان"، ومن بين ما أراد هذا الجيل تحقيقه، هو وجهة تركيا ودورها في العالم العربي والإسلامي، فمنذ سقوط الدولة العثمانية والعالم الإسلامي لم يعد لديه مفهوم واحد للأمن القومي، ولم تعد الدولة القطرية التي خلفت الدولة العثمانية قادرة وحدها على حماية أمنها القومي أو النهوض لحماية الشعوب الأخرى حين تتعرض للخطر كما حدث مثلاً في العدوان الصهيوني الأخير على غزة.

رغم وجود ما عرف باسم "المسألة الشرقية" وهي تعني اجتماع الدول الغربية على تفكيك الدولة العثمانية وتقسيمها، بيد أن الدولة ظلت تقاوم وتستخدم الأدوات السياسية الممكنة وأبرزها استغلال التناقضات بين القوى الإقليمية في أوروبا من أجل إطالة عمر الدولة واستمرار حماية حدود العالم الإسلامي في مواجهة النهم الاستعماري والذي تمثل في الهجمة الاستعمارية على الدول العربية منذ مطلع القرن التاسع عشر، ومن هنا فإن العدالة والتنمية يعبر عما نسميه تقاليد الدولة العثمانية، وهناك مصطلح جديد في تركيا ظهر مع "طورجوت أوزال" في أواخر ثمانينيات القرن الماضي ومطلع التسعينيات وهو مصطلح "العثمانية الجديدة"، أي ظهور تقاليد الدولة العثمانية وهي مختلفة عن التقاليد الكمالية.

"طورجوت أوزال" هو أحد الأسماء الكبيرة في التاريخ التركي المعاصر فهو من أسس لما يطلق عليه في تركيا "الجمهورية الثانية" باعتبار أن الجمهورية الأولى هي التي أسسها "أتاتورك"، والجمهورية الثانية هي التي أعلنت إفلاس العلمانية كما طرحها "أتاتورك" وهي تعبير عن أيديولوجية فاشية متصلبة عاجزة عن التجاوب مع متطلبات الإنسان أو الواقع، "أوزال" هو أول رئيس وزراء ورئيس جمهورية في تركيا ينتقد علناً "الأتاتوركية" ويحج لبيت الله الحرام علناً، ويسن قوانين تعطي لآل عثمان الحق في العودة إلى تركيا، وهو من سعى لتوثيق علاقات بلاده الاقتصادية بالعالم العربي خاصة دول الخليج، وهو من حرص على أداء الشعائر كالصلاة علناً، وهو الجسر الذي عبر حزب الرفاه عن طريقه للحياة السياسية ليكون أكبر حزب في تركيا طوال التسعينيات، وهو الذي انتعش في عهده الاقتصاد الإسلامي وتعاظمت رؤوس أموال الإسلاميين، وبشكل عام؛ ففي عصره بدأت الحالة

الإسلامية تنتقل من الهامش إلى القلب لتكون عنصر التوازن في الحياة التركية.

العدالة والتنمية هو من يؤسس لما أطلقنا عليه "الجمهورية الثالثة" أي تلك التي يقودها "أردوغان" و"عبد الله غول" والذين معهم والتي تتبنى "الديمقراطية المحافظة" على المستوى الداخلي حيث تسعى لتحجيم العسكر في الحياة السياسية التركية، ولتعظيم دور المؤسسات السياسية وتفعليها وعلى رأسها البرلمان، وهنا لا ينبغي أن ننسى دور البرلمان التركي الذي كانت الأغلبية فيه لحزب العدالة والتنمية والذي رفض أن تستخدم أمريكا الأراضي التركية لضرب العراق والعدوان عليه استجابة لمشاعر الشعب التركي وهو ما لم تفعله الدول العربية، وبشكل عام فإن الحكومة التركية بقيادة أردوغان كانت ضد الحرب الأمريكية ضد العراق، وترى أنها جاوزت المؤسسات الدولية، وأنها بذلك المعنى حرب غير شرعية.

مفهوم الدور ورؤية حزب العدالة والتنمية

إذاً نحن أمام جيل جديد يؤرخ للجمهورية الثالثة في تركيا، ومن أهم ملامح ذلك التاريخ أن يكون لتركيا دور في محيطها الإقليمي المجاور وخاصة العالم العربي، فهو يرفض لتركيا أن تكون مجرد ملحق تابع للسياسة الغربية، كما أراد "أتاتورك" وحزب الشعب والأحزاب الديمقراطية قبل العدالة والتنمية أن تفعل، باستثناء "أربكان" بالطبع الذي كان لديه توجه قوي نحو المشرق والعالم الإسلامي، ويعرف في تركيا باسم "الملي جورروش"، أي الفكر الوطني – أي الإسلامي، وحين نقول: (الدور في العلوم السياسية) فإننا نعني "التصورات والاستراتيجيات التي يصوغها صانع القرار السياسي فيما يتصل بتوجهات السياسة الخارجية لبلاده"، وهنا سوف نذهب لأحد الرموز المهمة

لأحد أبناء ذلك الجيل، وهو المهندس الحقيقي للسياسة الخارجية التركية "أحمد داود أوغلو" صاحب الكتاب الاستراتيجي، الذي يدرس في عشرات الجامعات بالعالم، وهو كتاب "العمق الاستراتيجي"، فماذا يقول فيه عن تصور صناع القرار الجدد في تركيا عن الدور الذي يجب أن تقوم به في مجال السياسة الخارجية، فهو يقصد هنا بالعمق الاستراتيجي الكتلة الجيوسياسية المجاورة لتركيا، والتي لا يمكن لها أن تقف مما يجري فيها مكتوفة الأيدي أو أسيرة أوهام متصلة برؤى قديمة لا بد من إعادة النظر فيها، يقول "داود أوغلو": أهم عامل تاريخي يفرق بين الثقافة السياسية لتركيا وغيرها من المجتمعات هو ذلك الموروث التاريخي، فتركيا كانت مركزاً لحضارة أسست نظاماً خاصاً بها في الماضي، وقد جلبت الحضارة الجديدة جبهة ضد هذا المركز السياسي وجعلته يفقد علاقته بمرور الوقت ويؤثر على البنية السياسية.. العنصر الأساسي الذي يفرق بين الثقافة السياسية التركية وبين المجتمعات الأخرى هو ذلك التوتر الموجود بين عناصر الاستمرار التأريخي الذي يهب من العصور السابقة ويستمر تأثيره في المجتمعات وبين الانكسار التأريخي الراديكالي الذي يعد الأساس الأيديولوجي للنظام السياسي، ولا يوجد ذلك الانكسار التأريخي الذي يوجه النظام السياسي في أي مجتمع وبين المؤسسات والهوية التي تحقق الاستمرارية في البنية التحتية الثقافية المؤثرة في المجتمع كما هو في تركيا، ففي حالة الثورة الفرنسية والبلشفية والمجتمع الياباني الذي اعترته رغبة تجديد إلى حد الولع لكنه في كل هذه الحالات لم يحدث ذلك الانكسار التأريخي الذي محا عناصر الاستمرارية مثلما حدث في السياسة العثمانية – التركية.

فالمشكلة الأساسية التي تعيشها تركيا اليوم – وفق داود أوغلو– هي مشكلة الانسجام والتوافق بين موروث الثقافة السياسية وبين النظام السياسي

الذي تأسس على طلب الالتحاق بمحيط حضارة أخرى من قبل النخبة السياسية الحاكمة".

وفي موضع آخر من كتابه "العمق الاستراتيجي" يقول: "بعد الحرب العالمية الثانية وجدت تركيا نفسها بميزان العولمة والإقليمية في شكل غير مؤهل من الناحية الاستراتيجية والنفسية وذلك عندما تأكد أنها غير مؤهلة حتى مع الوضع في الحسبان تراكمها المعرفي والنفسي بالشكل الذي يؤهلها لعمل تكتيكي أو لوجستي وهو الدور الذي تخلت عنه تركيا وهي تواجه مشكلات تتعلق بالأمن والسياسة الخارجية بشكل جاد في مناطق تقع خارج حدودها مثل البوسنة وأذربيجان وهو ما وضع تركيا أمام حقيقة أنها مضطرة لإعادة تقويم مقاييس الثقافة والجغرافيا والاقتصاد والسياسة والأمن والتحرك من خلال الموقف الذي كشف لأول مرة عن مكانتها الدولية"، ويضيف "يمكن لتركيا أن تكون ذات إمكانيات تشكل مجال نفوذ ذاتي وتقوية مكانتها الدولية في القرن القادم إذا ما استطاعت التجديد السياسي الداخلي الراسخ والمؤثر مستفيدة من إمكانياتها الجيوبوليتيكية والجيواقتصادية وميراثها التاريخي الغني".

ويشرح "أوغلو" منظوره الجديد بمزيد من التفصيل ليقول: "رغم التغيرات الدينامية التي شهدها النظام الدولي في السنوات الأخيرة، فقد ظلت تركيا في مظهرها الخارجي ثابتة بمنأى عن التغيير سواء باعتبار مكانتها في العلاقات الدولية أو بنائها الداخلي... ورغم أنه يمكن القول إن كل الأحزاب السياسية سرعان ما أصبحت في حالة اختناقات حادة، فإنها لم تقطع خطوات تحقق تغيرات ثقافية وسياسية واقتصادية واجتماعية بالمعنى الحقيقي، والنظام الذي رسمته النخبة الحاكمة لتركيا لم يتلاءم مع المتوقع والمثالي بحقيقة الدور الملائم للمجتمع التركي والموروث التاريخي، وصار المجتمع التركي في

محاولة للتعرف من جديد على ذاته وهذه المحاولة هي امتداد طبيعي لأزمة الهوية التي يعيشها، فقد أفلست سياسة فرض الهوية التي تنحاز لأوروبا والتي دأبت عليها النخبة السياسية منذ ما يزيد على نصف قرن.. لم يكن هذا الإفلاس ذا جانب واحد فرغم كل الضمانات التي أعطتها النخبة ضد الهوية الإسلامية؛ فإن أوروبا لم تنظر إلى المجتمع التركي بوصفه قطعة من أوروبا، كما أن الانتظار على أبواب أوروبا لا يمكن أن يتلاءم مع المجتمع التركي الذي يشعر بشكل قوي بهويته التي تكونت من موروث تاريخي قوي هو صاحبه، وكان فرض الهوية المعمول به في السياسة الداخلية هو عبارة عن بيئة ضاغطة ترفض كل أنواع التعددية والخيارات، أما تأثير فرض الهوية على السياسة الخارجية فقد تمثل في وجود سياسة خارجية ذات جانب واحد.. وتبدو تركيا الآن أكبر من أن تقوم بدور الجسر بين الشرق والغرب فحسب... وأصبح المثار هو المصير الذي ينتظر أي مجتمع يرضى لنفسه أن يقوم بدور الجسر متجاوزين بذلك عن نفسية تثق في هويتها بقوة".

الدور الجديد لتركيا

إذاً نحن أمام منظور جديد للسياسة الخارجية كما يفهمها حزب العدالة والتنمية تشكل الدور الجديد لتركيا والذي يحاول أن يجعل من المزواجة بين السياسة الداخلية والتطور فيها على مستوى الديمقراطية وتراجع العسكر ومواجهة المخاطر الأمنية المتصلة بحزب العمال الكردي والسياسة الخارجية التي ترفض أن تكون مجرد جسر وتابع وتعمل في اتجاه واحد هو التوجه غرباً محصلة للدور الذي يمكن لتركيا الجديدة أن تقوم به.

إذاً نحن أمام تغير في رؤية الدور التركي من قبل صناع جدد للسياسة الخارجية يرون أن بلادهم أكبر من أن تكون مجرد جسر للسياسات الغربية ومن اتجاه واحد وطرف واحد هو الالتحاق بالسياسات الغربية.

كانت عضوية حلف الأطلنطي والاندماج في السياسات الغربية قد جعلت من تركيا مجرد ملحق تابع لهذه السياسات وجزءاً من تصورات الغرب للصراع بين الشرق والغرب في ظل القطبية الثنائية، أما الآن فنحن أمام تحولات جديدة في العالم وتحولات في تركيا تفرض أن تكون بلداً بحجم تركيا أكبر من مجرد جسر لمرور السياسات وليست رافعة استراتيجية ودولة مركزية لصناعة السياسة والتأثير فيها، قرأ هذا الجيل الجديد وعلى رأسه "أحمد داود أوغلو" وغيره، الوثائق العثمانية والتاريخ الكبير للدولة العثمانية ومن قبلها الدولة السلجوقية وانتهوا إلى أن بلادهم وتاريخهم أكبر من مجرد الإلحاق والتبعية لأمريكا والغرب، ومن هنا كان الرهان على أن يكون لتركيا دور في الأحداث القريبة منها وفي ما أطلق عليه "أوغلو" العمق الاستراتيجي "فتركيا هي دولة مشرقية بامتياز وكل توجهاتها وعمقها البري ومساحتها الكبرى تقع في آسيا، وعمقها هو في العالم التركي الجديد الذي تحرر من الاتحاد السوفيتي فيما عرف باسم جمهوريات آسيا الوسطى" وأيضاً العالم العربي ومن هنا بدأت تركيا في حل مشكلاتها المتعددة مع العالم العربي خاصة سوريا والعراق وفي أوروبا مثل اليونان وروسيا، وإقامة علاقات متوازنة مع إيران ومحاولة حل المشاكل مع أرمينيا.

كانت أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر، واحتلال العراق، والحرب على أفغانستان، وتعاظم الدور الإيراني في العراق، وحدوث فراغ كبير في الإقليم العربي، وتعقد المشاكل بين الكيان الصهيوني والفلسطينيين، والصراع على أفريقيا عوامل لإعادة التفكير التركي في التأسيس لسياسة خارجية ديناميكية

ونشطة، ولها طابع مستقل تتحول فيه تركيا من جسر إلى مركز، وكما تشير الوقائع، فإن تركيا عام ٢٠٠٣م عملت على الخروج من مشكلاتها المزمنة المتمثلة في الإرهاب وعدم الاستقرار السياسي والمشكلة الاقتصادية، وفي عام ٢٠٠٤م عملت على مضاعفة تأثيرها في المؤسسات الدولية مثل "منظمة المؤتمر الإسلامي، حلف شمال الأطلسي، مؤسسة اجتماعات دول الجوار الجغرافي للعراق"، ومحاولة تركيا الإشارة إلى كونها قوة إقليمية يمكنها أن تلعب دوراً مؤثراً في السياسة العالمية، وفي عام ٢٠٠٥م عملت على تعزيز علاقتها مع البلقان والشرق الأوسط والقوقاز والاتحاد الأوروبي، وعام ٢٠٠٦م هو عام الانفتاح على أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وبالطبع هذا الانفتاح على العالم وتأسيس مكان متميز في السياسة الدولية كان على حساب الالتحاق بالعلاقات مع أمريكا والارتباط بالكيان الصهيوني حيث كانت اتجاهات العلمانيين والجيش في السياسة التركية تميل للاستفادة من العلاقات مع الكيان الصهيوني لمواجهة اللوبي الأرمني في أمريكا من خلال اللوبي اليهودي، وللاستفادة من الإمكانيات العسكرية والاستخباراتية للجيش الصهيوني في التعامل مع حزب العمال الكردي ومشكلة الإرهاب، أي أن الانفتاح الجديد على العالم الذي تسعى تركيا لبنائه هو جزء من تقليص مساحات الانفراد الغربي والصهيوني بالعلاقات مع تركيا.

ومن هنا فإن ما رأيناه من دور نشط لتركيا إبان الحرب على غزة ومن ذلك ما أشار إليه "أردوغان" إلى كرامة تركيا المنتهكة لكذب "أولمرت" رئيس وزراء الكيان الصهيوني على "أردوغان" حين زار تركيا قبل الحرب على غزة وكان الحديث بينه وبين رئيس الوزراء على قيام تركيا بدور الوساطة بشأن استمرار التهدئة وإطلاق سراح الجندي "شاليط"، ووافق "أولمرت" بيد

أنه ذهب ليشن الحرب على غزة المحاصرة دون أن يشير إلى أن بلاده تنوي شن الحرب.

هنا رؤية "أردوغان" لدور بلاده في المنطقة، وإنه لا يجب الاستهانة بكرامتها ومكانتها من أي كان حتى لو كان ذلك الكيان المدلل المدعوم بقوة أمريكا والغرب والذي تعود أن يضرب عرض الحائط بالاتفاقيات الدولية وقرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة، فتركيا هنا لا تريد أن ترهن نفسها لعلاقات مع كيان وصفه "أردوغان" بأنه دولة إرهابية عقب مقتلها للشيخ "أحمد ياسين" الأب الروحي لحركة حماس واستمرار فرضها الحصار على غزة، كما أنه استقبل "خالد مشعل" رئيس المكتب السياسي لحماس في أنقرة عام ٢٠٠٦م وهو ما جعل اللوبي اليهودي في تركيا يعدّ ذلك جريمة لا تغتفر، وبالمناسبة هناك لوبي صهيوني كبير في تركيا لكنه يتآكل لصالح المشاعر المتعاظمة من جانب الأتراك للتعاطف مع العالم العربي والقضية الفلسطينية، وخاصة بعد أحداث غزة التي خرجت فيها المظاهرات المليونية مطالبة بقطع العلاقات مع الكيان الصهيوني، أي أن أحد مشاهد التحول في الدور التركي هو تراجع دور اللوبي الصهيوني في تركيا في تشكيل السياسة الخارجية لتركيا لصالح الكيان الصهيوني والغرب، وبالطبع فإن علاقة تركيا بحماس هي علاقة ممتازة تجعل من "أردوغان" أحد المدافعين الكبار عن ضرورة بقاء حماس كتيار لا يمكن حذفه من المعادلة الفلسطينية؛ وذلك لأنها منتخبة بشكل شرعي وأن قطاعاً لا يستهان به من الشعب الفلسطيني منحه أصواتها في انتخابات حرة، وبالطبع فإن ما حدث في "دافوس" والطريقة التي تكلم بها "أردوغان" مع الثعلب العجوز المراوغ "شيمون بيريز" يشير إلى أن رئيس الوزراء التركي أراد أن يوصل رسالة جد لا هزل للكيان الصهيوني بأنه يجب أن يتعامل مع تركيا باحترام ومسؤولية، فتركيا هي وريثة الدولة

العثمانية كما أشار "أردوغان" أمام البرلمان التركي، وهي من حمت اليهود من محاكم التفتيش في الوقت الذي يذبح فيه اليهود الفلسطينيين في غزة، وأن عدم مسؤولية الكيان الصهيوني في الالتزام بقرار مجلس الأمن بوقف إطلاق النار سوف يفتح الباب لتركيا هي الأخرى في أن لا تحترم قرارات المؤسسات الدولية، كل ذلك هو تعبير عن رؤية تركيا لدورها الجديد وإنها قوة إقليمية يجب أن تحترم، وهذا معنى قوله "أنا رئيس وزراء تركيا ولست زعيم قبيلة"، وفي "دافوس" طالب "أردوغان" الرئيس الأمريكي الجديد "باراك أوباما" بإعادة تعريف الإرهاب والمنظمات الإرهابية وتأسيس سياسة أمريكية جديدة في المنطقة وفق التعريف الجديد، بحيث لا يمكن الخلط بين المقاومة والإرهاب كما هو الحال بالنسبة للكيان الصهيوني، ومن ثم فإن حركات المقاومة في فلسطين والعراق وأفغانستان ليست إرهاباً ولكنها حركات تحرر وطني في مواجهة الاستعمار، ولا يجب علينا أن ننسى أن تركيا تسعى؛ لأن يكون لها مقعد دائم في مجلس الأمن فهي ليست أقل من تلك الدول التي تسعى لذلك مثل ألمانيا أو اليابان.

المشهد الآن هي علاقة تركيا الجيدة مع سورية لحد أنها كانت وسيطاً بينها وبين الكيان الصهيوني في محادثات غير مباشرة للتوصل إلى سلام سوري – إسرائيلي سيترك آثاره على المنطقة في لبنان وفلسطين والعراق وسينزع فتيل الاستقطاب في المنطقة ويحول دون إرباك المشروع الإيراني للأوضاع المرتبكة أصلاً في الإقليم العربي، ولديها علاقة جيدة مع مصر فهي تؤكد أنها إضافة للدور المصري وليست خصماً منه، وتتحدث المصادر التركية عن أن العلاقات الجيدة بين البلدين هي تعبير عن العصر الذهبي بينهما، ومع دول الخليج، والسعودية خاصة تتحسن العلاقات التركية، وفي المسألة الفلسطينية فإن تركيا لاعب كبير ومهم ويحوز ثقة جميع الأطراف

وحتى في العلاقات مع إيران فإنها جيدة لإدراك تركيا بأن الملف الإيراني بحاجة إلى وساطتها، كما أن الملف الأفغاني بحاجة إلى قربها منه، والملف العراقي هو بحاجة إلى تركيا فهناك المصالح العربية التي تحتاج لدعم تركي، وتؤكد تركيا أن انحيازها للجانب الفلسطيني بشأن حصار غزة والحرب عليها لا يعني تخليها عن دورها كفاعل رئيسي في المنطقة يسعى لجلب الاستقرار والسلم وبناء قاعدة من التوافق العام بعيداً عن الصراعات والحروب التي تعيش المنطقة في دوامتها منذ سقوط الخلافة العثمانية.

مستقبل الدور التركي في المنطقة

تتمتع تركيا بمؤهلات للقيام بدور مهم في المنطقة في ظل الضغوط الخارجية التي حجمت أدواراً مهمة لبلدان مثل مصر والسعودية، كما أن الاستقطاب في السياسة العربية، والذي جعل القاعدة الاستراتيجية الممكنة لفعل عربي يعبر عن الأمن القومي للمنطقة العربية، ويمكنها من التوافق على حد أدنى لعمل عربي يملأ الفراغ في العراق، ويحمي القضية الفلسطينية من الانقسام، ويحفظ للمقاومة استمرارها وعافيتها أمام التوحش الصهيوني، ونقصد هنا الانقسام العربي والخلافات بين دول الإقليم الثلاثة الكبرى مصر والسعودية وسورية، فالاستقطاب بين محور الاعتدال والممانعة بدد القوة العربية، ومن هنا فإن رؤى تركية عن دورها في المنطقة والانتقال من كونها عبئاً على العالم العربي كما كان علمانيو تركيا يرونها حيث كانت هناك مشاكل بينها وبين دول المنطقة (سورية والعراق) فضلاً عن علاقتها الاستراتيجية مع الكيان الصهيوني، ولكنه بعد أحداث غزة وبروز دور تركي مختلف تماماً ينحاز لقضايا الفلسطينيين، ويسعى للتواجد والتفاعل في المنطقة لا ليخصم من أدوار الدول العربية وإنما ليضيف إليها كما أكد "أردوغان"

مراراً وتكراراً، ومن ثم يمكن تصور مستقبل الدور التركي في المنطقة بعد أحداث غزة على النحو الآتي:

أولاً: على مستوى القضية الفلسطينية، من الواضح أن تركيا بإمكانياتها وعلاقتها بالغرب بل والكيان الصهيوني ذاته وعلاقتها بأمريكا هي قادرة على أن تقوم بدور مهم في دعم الوحدة الفلسطينية بين الفصائل المتنازعة خاصة فتح وحماس، كما أنها يمكن أن تقوم بدور مهم في الحفاظ على استمرار حماس وبقائها كقوة فلسطينية لا يمكن أن تُستبعد من الحوار حول الشأن الفلسطيني فهي قوة مختارة من الشعب بطريق ديمقراطي، كما أنه يمكن لتركيا أن تجسر لعلاقات جيدة بين حماس والدول الكبرى في المنطقة مثل مصر والسعودية بما في ذلك إقناع هذه الدول بتحمل مسؤوليتها التأريخية تجاه القضية الفلسطينية والدفاع عنها، بل يمكن لتركيا في تقديرنا أن تكون بديلاً مهماً لدعم حماس دون ترك إيران للانفراد بها، حيث تضطرها ظروف غياب الداعمين لها إلى أن تذهب إلى إيران، ومن الواضح أن تركيا ستقوم بدورها الذي قامت به في أحداث غزة وما قبلها والمتمثل في الدفاع عن حماس كقوة منتخبة وبناء جسور لعلاقات بينها وبين فتح، والقيام بدور الوساطة بينها وبين الكيان الصهيوني كما هو الحال بشأن الجندي الصهيوني "جلعاد شاليط"، ودعم الدور المصري في ذلك، ومن الممكن لتركيا أن تكون وسيطاً لعلاقة جيدة بين حماس وأوروبا، كما يمكنها أيضاً أن تمهد لحماس علاقات متوازنة مع الدول السنية المعتدلة بحيث لا توضع حماس فريسة؛ لكونها تقف مع قوى الممانعة وخاصة إيران، فحماس يجب أن تتحرك حيث تكون مصلحتها بحيث تظل راية المقاومة والتوحد الفلسطيني أحد الأولويات المهمة، وبالطبع فإن لتركيا دوراً مهماً في إعمار غزة ودعم المشاريع التي تخفف الضغط على المواطن الفلسطيني في غزة، وهناك عدد كبير من

المشاريع التركية في هذا السياق، ويمكن لتركيا أن تكون لاعباً مهماً في دعم تفاوض حماس على بناء تهدئة لفترة معقولة في مقابل رفع الحصار الكامل عن الشعب الفلطسيني المحاصر في غزة، ويمكن استخدام الدور التركي كوسيط موثوق فيه للدفاع عن حماس والشعب الفلسطيني لدى الأطراف الأوروبية والأمريكية ولدى الكيان الصهيوني ذاته، وينبغي هنا الإشارة إلى أن تركيا حصلت على مقعد غير دائم في مجلس الأمن لمدة سنتين وهو ما يمكن الدبلوماسية التركية من التحرك والانفتاح على المحافل الدولية المختلفة مثل البرلمانات الأوروبية، والمؤسسات الأوروبية؛ لإعادة النظر في التعاطي مع القضية الفلسطينية ويمكنها في ذلك توظيف مواقف دول مثل فرنسا، ونعتقد أن الدور التركي على مستوى القضية الفلسطينية هو البوابة التي يمكن لتركيا أن تبني علاقات إقليمية ودولية متميزة مع بلدان العالم العربي والإسلامي بل وبلدان العالم كله.

ثانياً: على مستوى القضية العراقية، فإن تركيا هي دولة من دول الجوار الجغرافي للعراق ولديها مصلحة مباشرة مع ما يجري هناك، فهناك الأكراد المتعاطفون مع حزب العمال الكردي والذي يمثل أخطر تحد أمني لتركيا خاصة وأن ما يجري بالنسبة للشأن الكردي يترك صداه على أكراد تركيا، مع العلم أن الأكراد في تركيا هم الأكثر عدداً بين الأكراد المنتشرين في الدول المجاورة سوريا وإيران بل والعراق ذاته، ومن ثم فإن التعاطي مع الأحزاب الكردية في شمال العراق هو جزء من استراتيجية تركيا لحصار حزب العمال الكردي، وهناك مجلس أعلى للتنسيق الاستراتيجي بين البلدين في القضايا المشتركة مثل المياه والإرهاب وغيرها من القضايا، بيد أن الموقف التركي من العراق كان رافضاً للحرب ورافضاً لزيادة القوات الأمريكية هناك، في الوقت الذي كانت هناك أصوات محافظة تدعو لذلك، وقد تمسك دائماً بوحدة

العراق وعدم تعرضه للتقسيم، كما أن هناك علاقات تجارية كبيرة بين البلدين وقد زار "أردوغان" العراق كأول زعيم تركي بعد الحرب الأمريكية الإرهابية عليه عام ٢٠٠٣م، ولتركيا مصالح مهمة مع التركمان هناك في منطقة كركوك، ومن ثم يمكن لتركيا أن تلعب دوراً فاعلاً في جذب الأكراد نحو منظور غير طائفي، بالتعاون مع العرب والتركمان في مواجهة محاولات الهيمنة الإيرانية، فالدور التركي في العراق يمكن أن يوازن مع الدور الإيراني ليس على أساس منظور طائفي أو مذهبي وإنما من منظور بناء عراق موحد لكل أبنائه، إذا كانت تركيا تقوم بدور الوسيط في المسألة الفلسطينية؛ فإن المسألة العراقية تجعل من تركيا فاعلاً مشاركاً للحفاظ على مصالحها، ومن ذلك استضافة دول جوار العراق وتحفيزهم لدعمه، ويمكن لتركيا ومصر والسعودية أن يشكلوا محوراً يدعم العراق وتكون للعرب والمسلمين قدم هناك للتوازن مع الوجود الإيراني.

ثالثاً: على مستوى العلاقات مع دول، كمصر والسعودية، فهناك علاقات مهمة بين البلدين آخرها زيارة "غول" للسعودية، وإذا كانت العلاقات الاقتصادية مهمة في هذا السياق بحيث يمكن للمال السعودي أن يستثمر في تركيا، فإن مصر بحاجة هي الأخرى للاستثمارات التركية، بيد أن البلدين يمكن أن يشكلا قاعدة لعمل مشترك في المنطقة والتعاطي مع قضاياها، بحيث يمكن لتركيا كبلد مجاور أن يكون مرتكزاً مع دولة كبرى ولها تأثير مثل مصر ودولة لها تأثيرها الكبير بإمكانياتها الاقتصادية والنفطية والمالية والرمزية أيضا مثل السعودية بحيث يصبح أمامنا محور مهم هو مصر، السعودية، تركيا يمكن أن يخفف من عوامل الاستقطاب في السياسة العربية ويوازن في العلاقة مع إيران.

رابعاً: على مستوى العلاقات مع سورية؛ فإن هناك جواراً جغرافياً بين البلدين وزيارات متبادلة على أعلى مستوى قام بها الرئيس السوري لأنقرة، وقام بها "اردوغان" لدمشق، وتعددت هذه الزيارات بشأن القضية الفلسطينية وكانت تركيا تقوم بدور الوسيط في بناء محادثات سلام غير مباشرة بين دمشق والكيان الصهيوني، وهناك إمكانية للتعاون بين البلدين بشأن ملفات أخرى مهمة مثل الملف العراقي بحكم كونهما دول جوار له، ويمكن أخذ سوريا للحوار عبر الوساطة التركية مع العرب الذين يوسمون بالاعتدال مثل مصر والسعودية، ومن المرجح أن يكون لتركيا دور كبير في العلاقات السورية مع العالم العربي والعالم مع مجيء أوباما للسلطة، حيث يغلب فيما هو ظاهر التقاء السياسات التركية مع التوجهات الجديدة للإدارة الأمريكية والتي تقوم على الحوار بدل المواجهة وتقوم على الدبلوماسية بدلاً من الحرب، وهو ما يجعل من أسهم السياسة التركية في الملف السوري والعراقي وغيرها من ملفات المنطقة يتصاعد على حساب قوى أخرى في تقديرنا مثل الكيان الصهيوني وإيران.

وفي الختام فإن الدور التركي في المنطقة العربية على وجه الخصوص بعد أحداث غزة يبدو مرشحاً للتصاعد كفاعل إقليمي لا يستهان به في قضايا المنطقة والإقليم العربي، ولعل أهم ما يعزز تلك التوقعات هو انتهاج صانع القرار التركي لدور مستقل في السياسة الخارجية عن أمريكا بل وعن الالتحاق بالاتحاد الأوروبي والعمل على وجود فضاء بديل هو العالم العربي والإسلامي، كل الفعل التركي هو رسالة واضحة لأوروبا أنه لدينا بدائل جديدة هي العمق العربي والإسلامي، وتبدو أمريكا في حالة تراجعها الاستراتيجي اليوم إن كان بسبب السياسات الحمقاء للمحافظين الجدد أو بسبب الأزمة المالية محتاجة للفاعل التركي الجديد الذي يملك خيوطاً مهمة لجميع

الأطراف الفاعلة في المنطقة بما في ذلك إيران ذاتها، والتي زار رئيسها "نجاد" أنقرة، ولم ترضخ تركيا للضغوط الأمريكية لمنع تلك الزيارة، كما أن الصورة التي ظهرت عليها تركيا في أحداث غزة أعطتها ثقة لدى كل القوى الدولية ومن ثم يمكن الاستناد إليها في كثير من الملفات الإقليمية والإسلامية والدولية، إن عودة تركيا للفعل في محيطها العربي والإسلامي هي إضافة مهمة، وعلى الدول العربية أن تبادر بالتلاحم مع عودة هذا الفاعل والتنسيق معه بإخلاص بعيداً عن حديث المهاترات حول التنافس على الأدوار أو أن القادم التركي الجديد يمثل تهديداً لأدوار عربية هي متراخية أو غائبة، إننا أمام فرصة تأريخية بإضافة حليف وصديق مؤكد للسياسات العربية وعلى صناع القرار في العالم العربي أن يتقدموا لانتهاز تلك الفرصة.

مراجع الدراسة

(١) تحليل السياسة الخارجية، محمد السيد سليم، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٨٩م.

(٢) مفهوم الدور الإقليمي، محمد السيد سليم، بحث مشارك في مؤتمر مركز الدراسات السياسية بكلية الاقتصاد السنوي، والذي كان بعنوان "التطورات المعاصرة لدور مصر الإقليمي"، والمنعقد في شهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨م.

(٣) الإسلام والأحزاب السياسية في تركيا، دراسة حالة لحزب الرفاه (١٩٨٣م-١٩٩٧م) كمال السعيد حبيب، قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، عام ٢٠٠٦م.

(٤) "تركيا الجديدة" و "الجمهورية الثالثة" و "الكتب وجهات نظر"، كمال حبيب، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٧م.

(٥) الموقف التركي من الحرب على غزة وآفـاق دور اسـتراتيجي جديـد، حسني محلي، مركز الجزيرة للدراسات.

(٦) السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية، بولنت آراس، مركـز الجزيـرة للدراسات.

(٧) عودة تركيا إلى الشرق.. حلم عثماني جديد، أسلي آيدينتاسباس، جريـدة الحياة، بتاريخ ٢٠٠٩/٢/٢٥م.

(٨) خوجا السياسة التركية، سمير صالحة، جريدة الشرق الأوسـط بتـأريخ ٢٠٠٩/١/١٦م.

العلماء في خدمة المجتمع زمن الاحتلال
هيئة علماء المسلمين في العراق نموذجا

د. مثنى حارث الضاري/ مسؤول الثقافة والإعلام في هيئة علماء المسلمين

المحن في حياة الأمم هي أوقات الاختبار والامتحان، التي تظهر فيها المعاني الحقيقية لأبناء هذه الأمم، بغض النظر عن انتماءاتهم المختلفة ونشاطاتهم الإنسانية المتنوعة وانشغالاتهم الحياتية الكثيرة، والعلماء ونعني بهم هنا – وفق العرف الشائع على ألسنة أبناء هذا العصر– كل من تلبّس بالعلم واشتغل به عالماً متقناً كان أو طالب علم؛ ليسوا بدعاً عن هؤلاء، بل منطق الأمور وقبل ذلك مبادئ الشرع ومقاصده توجب عليهم أن يكونوا في طليعة هؤلاء.

من هنا تأتي أهمية هذا البحث الذي يبحث، في ما يمكن أن يقوم به العلماء لخدمة مجتمعاتهم في الأوقات التي تمتحن فيها زمن الاحتلال، وبالتحديد في تجربة هيئة علماء المسلمين في العراق –في الذكرى السادسة لتأسيسها– في جهودها لمناهضة الاحتلال الأمريكي البريطاني طوال السنوات

الست الماضية من عمر الاحتلال في العراق، وأثرها في المجتمع العراقي في مختلف الجوانب التي اهتمت بها وعنيت بالاشتغال فيها.

ويمكن لنا أن نسلط الأضواء على هذه التجربة من خلال محورين اثنين، هما: أهداف الهيئة، وجهودها في هذا المجال المهم، وكما يأتي:

أهداف الهيئة

نشأت هيئة علماء المسلمين في وقت مبكر جداً بعد احتلال العراق، بل تكاد تكون أسرع المؤسسات غير الرسمية نشوءاً؛ فقد أعلن عن تشكلها بعد الاحتلال بأيام فقط وبالتحديد في١٣/٤/٢٠٠٣م، وكانت نشأتها بناءً على حاجة واقعية ماسة، لبروز إطار شرعي يهتم بما يهتم به العلماء في هكذا ظروف، من سياسة للناس وتوجيه لهم، ووعظ وإرشاد، ودلالة على الخير، ورفع للهمم والمعنويات، فضلاً عن مهام أخرى لا تدخل في الظروف الطبيعية في إطار الخدمات التي يمكن أن يقوم بها العلماء في العادة.

وبيّن الإصدار الأول للهيئة وهو (نظام الرأي والفتوى والسياسة الشرعية لهيئة علماء المسلمين في العراق) المراد بهذا قائلا: ((لقد عزم علماء المسلمين في العراق على إنشاء هيئة ذات شخصية معنوية جامعة للرأي والفتوى والسياسة.. على أن تعمل الهيئة على تبني مصالح الأمة وكشف خطط الأعداء))[1]، وتكفل الإصدار الثاني للهيئة (هيئة علماء المسلمين في العراق؛ التعريف والمفهوم) ببيان أن عمل الهيئة في العراق يدور في إطار مجالين كبيرين هما الأول: ((الاهتمام بالقضايا الراهنة التي يعيشها البلد تحت وطأة الاحتلال وثقله، والتعاون مع الأطراف المعنية التي يمكن التعاون معها

[1] نظام الرأي والفتوى والسياسة الشرعية لهيئة علماء المسلمين في العراق؛ قسم الثقافة والإعلام، مطبعة أنوار دجلة، بغداد، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤ م.

لمعالجتها بما يتناسب والحال الحاضر. والثاني: الاهتمام بالبناء الداخلي للمسلمين؛ ليستعيدوا النشاط الحيوي في المجتمع على أساس الإيمان بالله واليوم الآخر..))[1].

وقد قام أعضاء الهيئة بناءً على ما تقدم بجهود كبيرة، توزعت على الأعمال الإغاثية وأعمال حماية المؤسسات والمرافق الخدمية وحراستها وحفظ المال العام، فضلاً عن مسك زمام الشؤون الدينية وإعادة لملمة أمور الأوقاف والإشراف على المساجد، وحل المشاكل الناشئة فيها وإدارتها وتوجيهها لخدمة المجتمع.. وقامت الهيئة بكل ما تقدم في أيامها الأولى بداهة وبسرعة وبتعاون كبير من أفراد المجتمع الذين تفاعلوا بشكل كبير مع هذه الجهود.

وحرص المجلس التأسيسي للهيئة عند أول فرصة استطاع فيها وضع الخطوط العامة لنظامه الداخلي، على أن يضع في أهداف الهيئة هذه المهام ويزيد عليها ما هو متوقع أن تقوم به الهيئة لاحقاً.. فجاء نظامها الداخلي دالاً على انتباهها مبكراً إلى المهمة الكبيرة المناطة بها في ظل هذه الظروف الاستثنائية وحجم المسؤولية الملقاة على عاتق الثلة من العلماء وطلبة العلم الذين سارعوا إلى القيام بالواجب العيني عليهم، وأقاموا الهيئة على أساس خدمة الدين والمجتمع مستلهمين تجارب إسلامية سابقة في هذا المضمار، لعل من أبرزها تجربة جمعية العلماء المسلمين في الجزائر في النصف الأول من القرن الميلادي الماضي.

ويظهر هذا الاهتمام في الأهداف التي وضعتها الهيئة لنفسها في نظامها الداخلي الذي نصت المادة الخامسة منه على جملة من الأهداف المهمة منها:

---

[1] هيئة علماء المسلمين في العراق – التعريف والمفهوم؛ قسم الثقافة والإعلام، مطبعة أنوار دجلة، بغداد، ١٤٢٥هـ_٢٠٠٤م.

١. تثبيت العقيدة الإسلامية في النفوس، ونشر حقائق الدين الإسلامي وفضائله.

٢. ترسيخ قواعد الأخوة والتضامن بين المسلمين والعمل على إزالة الفرقة والخلاف فيما بينهم، وإشاعة روح التفاهم والتسامح بين أبناء الشعب العراقي بمختلف انتماءاتهم الدينية والعرقية، وإزالة الفوارق المذهبية ونبذ كل ما يفرق وحدة المسلمين.

٣. المساهمة في إحياء تراث الأمة الإسلامية بكل الوسائل الممكنة داخل العراق وخارجه.

٤. الاهتمام بالمرأة، من حيث التوعية الإسلامية والتثقيف العام، ومنحها الفرص الكاملة لتقوم بدور فعّال في بناء المجتمع الإسلامي، وفق ضوابط الشريعة الإسلامية السمحة.

٥. الاهتمام بحقوق الإنسان داخل العراق وخارجه والدفاع عنها وفق ما أقرته الشريعة الإسلامية وتناولته النظم الوضعية مما لا يتعارض مع مقاصد الشريعة[١].

وقدمت الهيئة لهذه الأهداف بمقدمة تناولت فيها الشاغل الأساسي لها في ذلك الحين، وهو الاحتلال كونه (واجب وقت) ونصت فيها على ((العمل على تحرير العراق بكل الوسائل الممكنة التي أتاحتها لنا الشرائع السماوية والنظم الوضعية، وتوعية الناس بعدم الاستسلام للواقع المر الذي تعيشه الأمة، والوقوف بحزم أمام أي قوة تريد سلخ العراق من هويته التأريخية والحضارية، والحرص على وحدته واستقلال أراضيه كونه جزءاً من أمته العربية ووطنه الإسلامي الكبير))[٢].

---

(١) المادة رقم (٥) من النظام الداخلي للهيئة.

(٢) المصدر نفسه.

ويدل هذا على أن الهيئة لم تحصر أهدافها في الإطار الـديني المحـض، وإنما وسّعت من نطاق عملها استجابة لظروف المرحلة الاستثنائية التي ولدت فيها؛ ولذا رأينا بروز اهتمامات حقيقية للهيئة في مجالات عدة، وتنوعت هـذه الاهتمامات بين الجوانب السياسية البحتة كما تقدم ذكره، والجوانب الوطنيـة العامة كما يظهر في البند الثاني الذي ركز على مبـدأ الوحـدة بـين أبنـاء المجتمع بمختلف أطيافه، والجوانب العلمية والاجتماعية وحقوق الإنسان، كما يظهر من باقي بنود هذه المادة.

كما أبقت الهيئة الباب مفتوحاً لكل هدف سام آخر يقره الشرع ويعتمـده، وهو الأمر الذي فتح الباب واسعاً لنشاطات أوسع وجهود وأكبر سلكتها الهيئة فيما بعد في مختلف الجوانب الحياتية. ويحدد الدكتور محمد بـشار الفيـضي الأهداف المتقدمة في ثلاث مهام أساسية عملت الهيئة على النشاط فيهـا فـي بداية انطلاقها، وهي:

أ- **المهمة الأولى**: ((معالجة الخلل الكبير الذي طال منظومة المـساجد فـي البلد بسبب انهيار المؤسسات التي كانت تعمل على إدارتها، فاضطرت الهيئة لملء الفراغ الطارئ، وقامت بممارسة دور وزارة الأوقاف المنهـارة، فـي إدارة المساجد، وقدمت بهذا الصدد خدمات جليلة)).

ب- **المهمة الثانية**: ((العمل على تهدئة الأوضاع الداخلية بين مكونات الشعب العراقي، والحيلولة دون وقوع فتنة طائفية أو عرقية أو دينية. فقد بدا للهيئـة أن الاحتلال يحمل معه أجندة إيقاد حرب أهلية، تغرق البلاد في بحـر مـن الدماء، وتجعل جنوده بمأمن مـن مقاومـة الـشعب وجهـاده فـي سـبيل الاستقلال.... فسارعوا _ أي أعضاء الهيئة _ إلى إجراءات احترازية عديدة كان منها: القيام بزيارات منظمة لمرجعيات دينية ورجال سياسـة ووجهـاء ورؤساء عشائر من كل الأطياف الدينية والمذهبية، لغـرض التوعيـة بهـذا

الشأن، واستطاعت – بفضل الله– أن تتبادل معهم مواثيق وفتاوى والتزامات، تؤكد حرمة دم المسلم، وتحذر من الانزلاق في فتن يعد لها العدو بمهارة، فضلاً عن التوعية المنظمة لجماهير شعبنا بهذا الخصوص.

ت- **المهمة الثالثة:** ((كان من الواضح أن الإدارة الأمريكية لديها مشروع كبير في المنطقة يستهدف الهوية الإسلامية لها، فضلاً عن اقتصادها وعوامل نهضتها، وكان احتلال العراق هو البداية.... لذلك نشطت الهيئة للعمل وبالوسائل المتاحة لها على كشف النوايا الحقيقية للاحتلال، وتعبئة الشعب ضده.... وقد ازدادت الثقة في أطروحات الهيئة، حول النوايا الحقيقية للأمريكيين، حين كشفت أعمالها؛ عن فضائح أبي غريب، والقتل العشوائي، والاعتداء على المصاحف والمساجد، وغير ذلك))[1].

وقد رصد باحثون ومتابعون للشأن العراقي هذه الاهتمامات رصداً دقيقاً وكتبوا عنها.. فهذا مصطفى كامل في دراسته المبكرة عن الهيئة يجمل أهدافها – بعد لقائه بعدد من أعضائها– في أربعة جوانب، هي: ((تقوية تلاحم العراقيين في ظل حملات التقسيم والشرذمة المقصودة، ومواجهة الاحتلال ومقاومته بالطرق السلمية، وفضحه من خلال توعية العراقيين بمراميه ومقاصده، أما الجانب الثالث الذي اختطته الهيئة، فهو الجانب الديني المتعلق بقضايا الفقه الإسلامي باعتبارها نواة لمرجعية دينية... ولم ينس القائمون على الهيئة، الجانب الاجتماعي الذي يتحتم عليهم القيام به في ظل غياب مؤسسات الدولة بما يتضمن من توجيه ونصح وإرشاد ومساعدة))[2].

---

[1] أنظر: مقدمة كتاب بيانات هيئة علماء المسلمين في العراق؛ حصاد أربع سنوات من الاحتلال الأمريكي للعراق:٧-٨.

[2] حقيقة جديدة في المشهد العراقي، كتابات عن الهيئة: ٥.

ويحدد أكرم المشهداني الأهداف نفسها بعبارة أخرى قائلا: ((تداعى علماء الدين العراقيون إلى: تأسيس (هيئة علماء المسلمين في العراق) لتكون مرجعيةً دينيةً ووعاءً ينضوي تحته علماء الدين، بعيداً عن النعرات الطائفية والمذهبية، ومحاولةً صادقةً لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، ووقف تداعي الأوضاع الداخلية، وكان في مقدمة أهداف الهيئة الدفاع عن حقوق الشعب العراقي بكل طوائفه، وحفل نشاط الهيئة في حماية المساجد وتعميرها، وتنسيق جهود خطباء المساجد من أجل شحذ الهمم الوطنية في مواجهة خطر الاحتلال، إضافة للقيام بالعديد من المهام الضبطية والاجتماعية والإنسانية))[1].

جهود الهيئة ونشاطاتها

بعد النص على الأهداف سعت الهيئة حثيثاً إلى تطبيق تحقيق ما يمكنها منها وتطبيقها على أرض الواقع من خلال مقرها العام وفروعها التي فتحت في المحافظات والأقضية والمكاتب الملحقة بها، وبدأت بمزاولة نشاطاتها ذات الأبعاد المختلفة وحسب الإمكانات المتوفرة لها، وقطعت شوطاً بعيداً في ذلك على الرغم من الضغوطات السياسية والأمنية في حينها. ويمكن في هذا المجال الإشارة إلى نماذج من هذه الجهود وفي عدة جوانب، وهي:

١. الجانب الخدمي العام

قامت الهيئة في الأيام الأولى لتأسيسها بحماية المؤسسات الخدمية وتسليمها للجهات المعنية بعد استقرار الأحوال الأمنية، ومن هذه المؤسسات: محطات الماء والمجاري والكهرباء، ومخازن المواد الغذائية، ومخازن

---

[1] الدور السياسي المأمول لهيئة علماء المسلمين؛ كتابات عن الهيئة: ١٢، ط١، ١٤٢٨-٢٠٠٧.

الأدوية، ومخازن الوقود، وغيرها من الدوائر الخدمية. كما قامت الهيئة باستقبال المسروقات والمنهوبات وحفظها في المساجد وإعادتها إلى أصحابها، بعد التعرف عليها، وتوفير المساعدات الإغاثية السريعة لبعض المناطق والأحياء.

واعتنت الهيئة كثيراً في هذه المرحلة بتوفير الخدمات الطبية الضرورية للمواطنين؛ تعويضاً عن فقدان هذه الخدمات بعد انهيار جهاز الخدمات الصحية، حيث ساهمت الهيئة في محاولات إعادة تأهيل خدمات بعض مؤسسات وزارة الصحة،كما افتتحت عشرات المراكز والعيادات الطبية الخيرية في المساجد وغيرها، وقد قدمت هذه المراكز والعيادات الخدمات الطبية والعلاجية للكثير من المدن والأحياء، ولا زال قسم من هذه المراكز يؤدي عمله إلى الآن من خلال القسم الصحي والإغاثي للهيئة الذي يشرف على عدد من المراكز الصحية، ويوفر الخدمات الأساسية والمستلزمات الطبية والأدوية لعدد من المستشفيات والمراكز الصحية العامة والخاصة في بغداد وبعض المحافظات الأخرى، كما عُنيَ هذا القسم بتسيير عدد كبير من الحملات الإغاثية، إلى المدن المنكوبة في العراق، ويقوم إلى الآن بالإشراف على عدد من الجمعيات الخيرية المرتبطة بالهيئة بالتعاون مع القسم الاجتماعي وقسم متابعة الفروع.

٢. الجانب الفكري والتوجيهي

أ- توجهت الهيئة في أيامها الأولى للأئمة والخطباء وطلبة العلم الشرعي في رسالتين مهمتين، تدعو فيهما إلى تجاوز كل الخلافات الفكرية والاجتهادية الفقهية والتسامي عليها، وإرجاء كثير من الآراء الفقهية الجزئية المختلف فيها إلى ما بعد مرحلة الاحتلال، والدعوة إلى التعاون جميعاً لإنهائه وتقديم ما هو

أهم وهو مساعدة الناس والأخذ بأيديهم لتجاوز المحنة التي حلت بالعراق، وجاءت هذه التوجيهات في فترة زمنية مبكرة من عمر الاحتلال لترسم للأئمة والخطباء والموجهين سبل العمل الجهادي التي ينبغي عليهم سلوكها وطرق التعبير عن رفضهم الصادق للاحتلال.

ولازالت الهيئة إلى الآن تواصل هذه الجهود في المحافظات والأقضية والنواحي التي تنتشر فيها فروعها، بقدر استطاعتها وحسب الفرص المتاحة لها على الرغم من التضييق الأمني الكبير عليها؛ وذلك بواسطة أعضائها العاملين في لجان الفروع، والمساجد التي ينشطون فيها والمدارس الدينية التي تُشرف الهيئة عليها إشرافًا كاملاً أو جزئيًا، وهي بحدود أربعينَ مدرسةٍ في أنحاء العراق.

ب- صاحب ما تقدم جهد إعلامي واكب هذه النشاطات وأسندها ووفر فضاءً حراً للتعبير عما يكتنف النفوس ويعتمل في الصدور بعد الهجمة الإعلامية الكبيرة المواكبة للاحتلال العسكري والمعد لها بإتقان، وقد قدمت الوسائل الإعلامية التي وفرتها الهيئة (صحيفة البصائر والموقع الإلكتروني الرسمي: الهيئة – نت، باللغات الثلاث: العربية ،الانكليزية ،التركية، وإذاعة أم القرى) فضلاً عن المؤتمرات الصحفية والندوات الإعلامية والمشاركات المكثفة في وسائل الإعلام؛ الغطاء المعنوي لهذه الجهود التي كانت تصب جميعاً في صالح الهدف الرئيس وهو مواجهة محنة الاحتلال والتصدي لها، ورفع الهمم، وتغذية عوامل الصمود والثبات في نفوس الشعب العراقي وبث ثقافة المقاومة والدفاع عن مشروعها.

وتتبع الهيئة الآن فضلاً عما تقدم ذكره عدة مؤسسات دعوية إعلاميَّة وثقافية أخرى وهي: مركز أم القرى للدراسات القرآنية، ومركز التوجيه والإرشاد النسوي، ومركز الأمَّة للدراسات والتطوير التابع لقِسم الإعلام،

ومجلة حضارة الفصليَّة، التي تصدر عن المركز، ومؤسسة البصائر للطِّباعة والنَّشر والتوزيع، ووحدة الأرشفة والتوثيق، وتعزز هذا كله خمسة مكاتب للهيئة خارج العراق، في دِمَشق، وعمان، والقاهرة، وصنعاء، ومكتب إعلامي في تركيا، ويجري العمل الآن في السياق الثقافي والإعلامي على إنشاء مشاريع ومؤسسات أخرى سيعلن عنها قريباً.

ت- دعمت الهيئة جهودها في المجال الفكري والتوجيهي في وقت مبكر من عمر الاحتلال عندما أعلنت عن ميثاق الشرف الوطني في ٢٧/جمادى الأولى/ ١٤٢٥هـ - ١٥/ تموز/ ٢٠٠٤م، الذي كان بمثابة المنهج الفكري العام لطريقة تعامل الهيئة مع القضايا المصيرية للعراق في زمن الاحتلال. حيث أكدت الهيئة في هذا الميثاق على ((أن مصلحة العراق وشعبه لا يعرفها ولا يقدرها إلا العراقيون أنفسهم، ولا يخرجه من الدوامة المأساوية في كل المجالات التي وضع فيها منذ أكثر من عام إلا أهله، إن هم أرادوا ذلك، وأخلصوا لله ولوطنهم وتركوا الاعتماد على الغير مهما كان الغير قريباً أم بعيداً، فهو لا يتحرك إلا وفق مصالحه ومخططاته على حساب مصالح الشعب العراقي وتطلعاته))[1].

ودعت الهيئة فيه ((أبناء الشعب العراقي الكريم بمختلف أطيافهم وتوجهاتهم وانتماءاتهم إلى نبذ الخلافات والعمل معاً تغليباً لمصلحة العراق التي هي مصلحة الجميع والتلاقي على ميثاق شرف يقوم على الولاء لله أولاً ثم للعراق ثانياً، وتقديم مصلحته على كل المصالح الشخصية والسياسية والمذهبية والعرقية وغيرها.. ورفض الاحتلال بشتى صوره كل حسب استطاعته وبالطريقة التي يراها مناسبة ومؤدية لهذا الواجب الديني

---

[1] نص الميثاق.

والوطني.. والعمل الجاد لإنهاء الاحتلال بأسرع وقت ممكن وبكل الوسائل المشروعة الممكنة؛ لأن الاحتلال يمثل المشكلة التي لا يمكن للعراق الخروج من الكارثة التي هو فيها اليوم بدون زواله نهائياً))

كما دعتهم إلى ((الإقلاع عن كل ما يولد الحساسيات ويثير الخلافات ويؤجج الفتن من أقوال وأفعال وسلوكيات شخصية أو إعلامية أو غيرها.. والعمل الجاد على جمع الكلمة ووحدة الصف وتوحيد الهدف للجميع في هذه المرحلة الخطيرة من تأريخ بلدنا وشعبنا لقطع الطريق على من يريدون الشر بالعراق وأهله تحقيقاً لمآربهم الخاصة.. والحرص على وحدة العراق أرضاً وشعباً وعدم التفريط بها تحت أي ظرف من الظروف، أو عذر من الأعذار))[1].

وبينت الهيئة رأيها أيضا في موضوع المصالحة الوطنية قائلة: ((إن المصالحة الوطنية الصادقة هي التي يتم فيها جدياً القضاء على النزاعات والخلافات وكل المظاهر المزعجة الغريبة على شعبنا والمهددة لاستقراره ووحدته، كالاختطاف والقتل والتصفيات الوظيفية ومحاولات الاستيلاء على الأموال العامة والخاصة ودور العبادة وغير ذلك من الأعمال الشاذة))[2].

ودعت في ختام الميثاق إلى ((إيجاد مرجعية أو لجنة متابعة عليا، لتفصيل مواد هذا الميثاق من كل الفئات الفاعلة وذات التأثير الحقيقي في الشارع العراقي؛ للنظر في الأحداث والقضايا المستجدة التي تحتاج إلى حل أو رأي مشترك فيها، وبواقع ممثل واحد على الأقل من كل جهة))[3].

---

(1) المصدر نفسه.

(2) المصدر نفسه.

(3) المصدر السابق.

ويتوقف طلعت رميح عند هذه النقطة في أثناء حديثه عن مراحل تطـور النشاط الفكري والسياسي للهيئة قائلا: ((لكنَّ الهيئة من بعـد، تحولـت إلـى تجمع إسلامي أعلى من إطار المرجعية الفكرية، وأعلى من فكـرة الحـزب السياسي الناشط، على صعد العمل السياسي والجماهيرية، كما تحول موقفهـا المؤيد لفكرة وحق المقاومة إلى نشاط فاعل وكبير. والمهم هنا هو أنَّ الهيئـة في حد ذاتها، ومع تحولها إلى حالة متكاملة من النشاط، مثلت تطوراً في الفهم والتعاطي مع القضايا السياسية، بالقدر نفسه الذي أظهرت فيـه عـدم قـدرة التيارات السابق وجودها قبل الاحتلال، على امتلاك القدرة والرؤية الصحيحة في التعامل مع تحدي الاحتلال، كما هي طرحت بوجودها قضايا عامة مهمـة على صعيد حالة التجدد في الاستجابة العقدية والفكرية والسياسية، لتحـدى دخول قوات الاحتلال إلى البلاد الإسلامية، ونمط استجابة القـوى الـسياسية لها))[1].

ج- أصدرت الهيئة منهجها للإصلاح والتغيير الذي أسمته (مـشروع الحيـاة المثلى) ونشرته على موقعها الإلكتروني الرسمي (الهيئة نت) ثم طبع لاحقـاً طبعتين، وقد تناول هذا المنهج بالتفصيل رؤية الهيئة في الإصلاح والتغييـر السياسي وسبل إنهاض الأمة ودعم عوامل مقاومتها في مجـالات: الـسياسة المثلى لإصلاح الأوضاع العامة وتغييرها، والسياسة المثلى لإيجاد الحركـات السياسية الصحيحة، والنظام السياسي للدولة (السياسة المثلى لإصلاح أوضاع السلطة والحكم)، والنظام الاجتماعي (السياسة المثلـى لبنـاء إنـسان الأمـة والعناية بالمرأة، والنظام الاقتصادي (السياسة المثلى لبنـاء اقتـصاد قـوي)، ونظام التعليم (السياسة المثلى لبناء الشخصية المعنويـة للفـرد والجماعـة)،

---

[1] هيئة علماء المسلمين بين المرجعية والقيادة، كتابات عن الهيئة: ٥٥.

والسياسة المثلى لمكافحة الرذيلة والجريمة، والسياسة المثلى لحفظ الأمن، والسياسة المثلى لإدارة الشؤون الداخلية والخارجية، والسياسة المثلى لوضع الدستور، وحقوق الإنسان[1].

ويشير طلعت رميح أيضا إلى انتباه الهيئة لهذه المهمة التي أنيطت بها وسعيها إلى التفاعل معها ومواكبة تطوراتها، وكيف أنها ((أصبحت تدرك طبيعة دورها الاستراتيجي في خوض معركة تحرير وبناء العراق، من خلال ما يلاحظ من تطويرها لأوضاعها الداخلية التنظيمية، بما انعكس في توسع ظهور العديد من قياداتها على المستوى السياسي والإعلامي، ومن خلال ما يلاحظه المتابع من تعميق وتوسيع الهيئة لإنتاجها الفكري وعلى صعيد الدراسات السياسية والاستراتيجية، ومن خلال توسيع مشاركتها في النشاط السياسي والفكري والجماهيري والإعلامي على مستوى الهيئات الشعبية العربية الإسلامية، وهو ما ظهر من خلال مشاركة قيادات الهيئة وعدد من القيادات في المؤتمرات التي تضم النخب الفكرية والسياسية))[2].

٣. جانب النشاط السياسي

انخرطت الهيئة في نشاطات كثيرة منذ الأيام الأولى للاحتلال: ابتدأتها بالمظاهرات الاستنكارية والبيانات المنددة بالاحتلال واتبعتها بالتجمعات الجماهيرية الكبرى، وكان أبرز شواهد عمل تلك المرحلة هي التظاهرات أمام مقر قوات الاحتلال في مدينة الأعظمية ببغداد وأمام مقر قوات الاحتلال في ساحة الفردوس في مركز المدينة للمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين، ووقف حملات المداهمات التي كانت تشنها قوات الاحتلال بلا هوادة.

---

[1] انظر: منهج الإصلاح والتغيير، مؤسسة البصائر للطباعة والنشر، ط٢، ١٤٢٩-٢٠٠٨.

[2] المصدر السابق.

وتكللت هذه الجهود بالتجمع الكبير الذي أقامته الهيئة في مقرها العام بجامع أم القرى بتاريخ ٢٠٠٣/٧/١٨م وحضره الآلاف من المواطنين من عدة محافظات في صلاة جمعة جامعة، للإعلان عن رفضها الواضح والصريح لأولى ثمرات العملية السياسية في ظل الاحتلال وهو مجلس الحكم الانتقالي الذي شكله الحاكم الأمريكي الأول بعد الاحتلال (جي كارنر)، وتم التعبير عن هذا الموقف في بيان الهيئة الأول وكلمات عدد من أعضاء الهيئة أمام الجماهير المحتشدة. وكان تجمعاً ضخماً اهتمت به وسائل الإعلام اهتماماً كبيراً ونقلته بعض الفضائيات نقلاً مباشراً، وأصبح مثالاً يحتذي لتجمعات أخرى كبيرة بين حين وآخر وعندما تحزب الحاجة إليها.

واتسع نطاق عمل الهيئة بعد هذه المرحلة اتساعاً كبيراً؛ حيث عملت بقوة على تأييد مشروع المقاومة المشتد في حينها، ودعمه سياسياً وإعلامياً، كما عملت على ملء الفراغ السياسي في الساحة الوطنية المناهضة للاحتلال، ونشطت في هذا المجال كثيراً.. ومن أبرز معالم هذه المرحلة ما يأتي:

أ- المشاركة في وقت مبكر في الجهود الرامية إلى تشكيل جبهة وطنية عريضة لمناهضة الاحتلال؛ انطلاقاً من قراءة مبكرة بضرورة انخراط جميع العراقيين في هذا السبيل، وأسهمت الهيئة بفعالية طيلة عدة أشهر في الاجتماعات التمهيدية للإعداد للمؤتمر التأسيسي العراقي الوطني المناهض للاحتلال، الذي أعلن عنه في (٢٠٠٤/٥/٤م) ليكون إطاراً جامعاً لتنسيق جهود القوى الوطنية المناهضة للاحتلال.

وعمل أعضاء الهيئة بجد في إطار فعاليات المؤتمر المختلفة، واحتضن المقر العام للهيئة عدداً من اللقاءات التنسيقية والاجتماعات المهمة للمؤتمر، ومن أبرز هذه اللقاءات الاجتماعات التشاورية الثلاثة عام (٢٠٠٤م) المتعلقة بالموقف من الانتخابات العامة، وتكللت هذه الاجتماعات بقرار المقاطعة الذي

وقعت عليه أكثر من خمسين جهة دينية وسياسية ونقابية وعشائرية وشبابية وغيرها.

ب- عقد مؤتمر موسع للقوى الوطنية المناهضة للاحتلال بالتعاون مع المؤتمر التأسيسي وبعض القوى السياسية الأخرى المناهضة للاحتلال، للتباحث في شأن مشروع المصالحة الوطنية، والانتهاء إلى إصدار بيان أم القرى في (٢٠٠٥/٢/١٥م) بعد نقاش مستفيض في المؤتمر أولاً ومن ثم في لجنة الصياغة المكلفة بإعداد البيان الذي مثّل الموقف الرسمي لهذه القوى من مشروع المصالحة المطروح من الحكومة في وقتها، وضم هذا البيان سبعة أسس للمصالحة إذا أريد لها أن تكون مصالحة حقيقية، وعلى رأس هذه الأسس إنهاء الاحتلال[1].

وقد أظهرت الهيئة منذ تأسيسها اهتماماً بالغاً بموضوع المصالحة الوطنية، وسبق لها أن بينت موقفها من هذه المصالحة في مناسبات عدة؛ وتقوم رؤية الهيئة في هذا السياق على طرح مشروع حل كامل للقضية العراقية وليس حلاً ترقيعياً مقتصراً على موضوع المصالحة كما تروج أجهزة الحكومة، والتفرقة بين مفهومي المصالحة الوطنية (كمصطلح سياسي) درج على ألسنة أصحاب العملية السياسية الحالية، ومفهوم (المصالحة الوطنية الحقيقية)؛ وتعود هذه التفرقة إلى الأبعاد غير الصحيحة التي تضمنها المفهوم الأول بعد انفلات الأمور وغلبة الأبعاد الطائفية على الحراك السياسي في ظل الاحتلال، وضرورة المحافظة على وطنية النسيج الاجتماعي الواحد للشعب العراقي.

---

[1] أنظر: موقع هيئة علماء المسلمين الرسمي؛ الهيئة- نت، حقل وثائق الهيئة.

ويركز عبد الإلهِ بلقزيز على هذا الجانب من نشاطات الهيئة الذي يـراه الأكثر أهمية من وجهة نظره، وهو توفير الإطار المرجعي للبعد الوطني فـي العراق الذي يعبر عنه هو بالنصاب التمثيلي للفكرة الوطنية قائلاً:

((توفر "هيئة علماء المسلمين"نصاباً تمثيلياً للفكرة الوطنية فـي العـراق اليوم، وهي نهضت بهذا الدور منـذ سـنوات: غِـب الاحـتلال الأمريكـي البريطاني لبلاد الرافدين، أي منذ انهارت المرجعية الكيانية الجامعة للعراقيين (الدولة) فامتنع تمثيل سياسي وطني أصيل، وانطلق سيل الولاءات الـصغرى الجارف منفلتاً من عقال الاجتماع الوطني الواحد كي يغرق البلد وأهلـه فـي قعر لا قرار له من الانشقاقات الدموية))[1].

ويقارن بلقزيز بين تجربتي جمعية علماء المسلمين في الجزائر والهيئـة على هذا الصعيد قائلا: ((كان أمامَ كلتا المؤسستين.. : أداء الواجـب نفـسه، تجنيد الفكرة الدينية لخدمة المشروع الوطني، والرد على الاحتلال وسياساته، الاغتصابية، والتقسيمية، بتنمية موارد الشخصية الوطنية وحفظها من التبديد وتجميع القوى وتكتيل الإرادات مـن أجـل اسـتعادة الـوطن مـن بـراثن الاحتلال))[2].

ج- الموقف من الدستور: تلخص موقف الهيئة من موضوع الدسـتور فـي وثيقة أصدرها القسم السياسي في الهيئة في أثناء النقاش المحتدم عن الدستور وحملت هذه الوثيقة عنوان (الدستور وما ينبغي أنْ يكون عليه) وخلصت هذه الوثيقة – بعد استعراض أهمية الدساتير، وما ينبغـي لنجـاح كتابتهـا مـن مستلزمات، وما ينبغي أن يراعى أثناء صـياغتها، ومـا هـي المـستلزمات الضرورية لوضع الدستور المناسب- إلى عدم المـشاركة فـي أي نـشاط

---

[1] هيئة علماء المسلمين، كتابات عن الهيئة: ٤٤.

[2] المصدر نفسه: ٤٦.

حكومي متعلق به، دعيت الهيئة لذلك أم لم تدع؛ التزاماً بثوابتها الشرعية والوطنية المتمثلة في عدم مشاركتها في أي عملية سياسية في ظل الاحتلال؛ وذلك للحيلولة دون إضفاء الشرعية على أية عملية سياسية قد تجمل صورة الاحتلال البشعة أو تسهم في بقائه في العراق، أو تكون غطاءً لما يترتب عليها من أخطاء دينية أو سياسية أو وطنية في هذه المرحلة الدقيقة من تأريخ العراق[1]، وأصدرت الهيئة بهذا الشأن عدة بيانات ومواقف.

ولم تكتف الهيئة بذلك بل عقدت ندوتين في مقرها العام في جامع أم القرى؛ لبيان مخاطر هذا الدستور ودعت قوى سياسية وجهات قانونية لمناقشة الموضوع من كل جوانبه ومختلف أبعاده، وتمت إحداهما بالتنسيق مع نقابة المحامين العراقيين بتأريخ (١٩/٥/٢٠٠٥م)، تحت عنوان (الملامح العامة للدستور العراقي)، وحضرها جمع كبير من ممثلي القوى المناهضة للاحتلال والسياسيين والقانونيين ورجال الإعلام.

ثم اتبعت الهيئة ذلك باجتماع موسع للقوى السياسية لمناقشة الموقف من عملية الاستفتاء على مسودة الدستور، وتمخض الاجتماع الذي عقد في (أم القرى) عن موقف موحد ومنسق لمواجهة هذا الأمر بمقاطعة العملية حسب رأي الهيئة وكثير من القوى المناهضة للاحتلال، والتصويت بـ(لا) لمن أراد المشاركة، وصدر بيان مشهور في وقتها بهذا الشأن.

وأخيراً خاطبت الهيئة الشعب العراقي مباشرة برسالة مفتوحة بتأريخ (٨/٩/٢٠٠٥م) وصارحته بكثير من الأمور المتعلقة بهذا الموضوع.. قالت فيها بوضوح: ((إذا كنا من قبل قد أطلقنا على قانون إدارة الدولة المؤقت (قانون المؤامرة) فثقوا أن المسودة الحالية هي أسوأ وثيقة يشهدها عالمنا

---

[1] انظر: الدستور وما ينبغي أن يكون عليه- القسم السياسي في هيئة علماء المسلمين.

الإسلامي، ويصح فيها الوصف: أنها (دستور المؤامرة الكبرى)؛ لأنها تمهد لتقسيم البلاد وتبديد ثرواته وتحويل العراق إلى بلد ضعيف تأكله الانقسامات تماما كما فعلوا من قبل مع لبنان الشقيق الذي مازال يعاني من هذه المؤامرة))[1].

د- المشاركة في الجهود الرامية للتعريف بالقضية العراقية وكشف ما خفي من مشاريع الاحتلال في العراق، وقطع الطريق على المحاولات الساعية لتغييب الصوت العراقي المناهض للاحتلال والمقاوم له، ومن هنا كانت المشاركة في كثير من المؤتمرات الخارجية ومنها: المؤتمر القومي الإسلامي في دوراته جميعاً بعد الاحتلال، والمؤتمر القومي العربي، ومؤتمرات الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، والمؤتمرات الدورية لجامعة الأزهر، والمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية في القاهرة، ومؤتمرات ولقاءات مؤسسة القدس والحملة العالمية لمقاومة العدوان.

كما أسهمت وفود وشخصيات من الهيئة في مؤتمرات بحثية وإعلامية وندوات ولقاءات ومهرجانات أخرى كثيرة، وشاركت في جولات تعريفية في دول كثيرة شملت عدة دول عربية ومسلمة، فضلاً عن دول آسيوية ودول في أوروبا الشرقية والغربية.. جرت فيها زيارة مدن نحو: لندن وروما وميلانو ومدريد وموسكو وبوخارست وطوكيو وجكارتا.

وحضرت الهيئة مؤتمري الوفاق الوطني في القاهرة عام (٢٠٠٥م) واجتماع اللجنة التحضيرية له بعد أشهر في القاهرة أيضا (٢٠٠٦م) ولقاء العلماء في مكة، وعلى الرغم من القناعة التامة للهيئة والقوى المناهضة للاحتلال الأخرى المشاركة معها في هذين المؤتمرين واللقاء، بعدم جدواها

---

[1] رسالة مفتوحة من هيئة علماء المسلمين إلى الشعب العراقي بمناسبة الدستور، رسائل الهيئة المفتوحة: ١٣، ط١٤٢٨، ١-٢٠٠٧.

من الناحية العملية لأسباب عديدة لعل من أبرزها هيمنة إرادة المحتل الأمريكي وعدم رغبة الأطراف الحاكمة في بغداد بحل حقيقي ينهي الاحتلال في العراق؛ إلا أن المشاركة كانت تسعى أصلاً لإيصال القضية العراقية إلى منتديات لم تصلها من قبل وعرضها من على المنابر المتوافرة ما أمكن؛ سعياً لكسر الحصار القاتل عليها.

وإذا أخذنا مؤتمر (الوفاق الوطني) في القاهرة عام (٢٠٠٥م) كمثال على الجهود التي بذلتها الهيئة في هذا السياق؛ فإن المتابع والمهتم بالقضية العراقية سيلحظ بشكل واضح أن هذا المؤتمر كان فرصة مهمة للانتقال إلى مرحلة أخرى مهمة من مراحل العمل السياسي ضد الاحتلال ومشروعه، وهي محاولة إيصال رؤية القوى المناهضة للاحتلال والمقاومة إلى المحيط الدولي بأي وسيلة ممكنة؛ حيث حضرت الهيئة والقوى المناهضة للاحتلال في إطار المؤتمر التأسيسي بعد الاتفاق مع أمين جامعة الدول العربية عمرو موسى أثناء زيارته لبغداد؛ على أسس معينة للموافقة على المشاركة في المؤتمر وحضور أعماله، وأعلنت تلك الأسس في مؤتمر صحفي في اليوم نفسه لزيارة عمرو موسى لمقر الهيئة في جامع أم القرى.. وأهم هذه الأسس هي: أن يكون توصيف هذا اللقاء على أنه لقاء بين قوى مناهضة للاحتلال والجهات المشاركة في العملية السياسية، وأن لا يعد هذا المؤتمر جزءاً من العملية السياسية بأي حال من الأحوال.

وهذا ما حصل حيث كان المؤتمر فرصة مناسبة لبيان وجهة نظر القوى المناهضة للاحتلال والتعبير عن رأي المقاومة العراقية، التي سُعيَ إلى أن يكون لها حضور فعلي في هذا المؤتمر، أو حضور سابق له في الجامعة العربية على الأقل، وحيث لم يحصل الأمر فقد قامت القوى المناهضة للاحتلال بواجبها في إيصال وجهة نظر المقاومة كما هي.

الفضائيات العراقية.. بين الرقابة والحرية

محمد بهاء الدين / باحث إعلامي وإذاعي سابق

لم أجد مدخلاً لمقالي أبلغ من بيت شعر المتنبي:

وعين الرضا عن كل عيب كليلة ولكن عين السخط تبدي المساويا

تغيرت الأحوال، وفقدَ المشاهدون داخل العراق المحتل وخارجه التوازن الجميل في مكونات شخصياتهم، والكثير من موضوعيتهم، وخصوصيتهم، ورحابة فكرهم.. والسبب القنوات الفضائية العراقية التي تركت ظلالاً كثيرة على واقع شخصية الإنسان العراقي.. فأي متابع لما يحدث في ظل العبث الفني باسم السموات المفتوحة يكتشف أنه لم يعد هناك حوار عقل وكلمة وضمير وتثقيف وترفية بريء؛ بل نقش على الماء ولغو في الهواء.. حتى صفوة المثقفين والمفكرين والباحثين والإعلاميين لم يجمعهم رأي واحد أمام ما نراه بأعيننا ونسمعة بآذاننا ونعيه بفكرنا على شاشات الفضائيات العراقية التي تكاثرت حتى ناهزت الثلاثين ونيفاً، والحبل على الجرار، دون قواعد موضوعية ولا حاجة حقيقية، علاوة على أنها لا تخضع لمعايير مهنية وتقنية جيدة.. فما هو موجود إلا ما ندر يكاد يكون في معظمه متشابهاً ومكرراً،

ولكن هذا هو ثمن الحرية التي جلبها معه الاحتلال وأعوانه، وقوى النفوذ الاقليمي المجاور للعراق.

وأدى هذا الحضور الكثيف والمفاجئ، والمختلف في مضمونه وأهدافه ورسالته للفضائيات العراقية، ومساحة ما تتوهمه من حرية وحيادية وديمقراطية تتمتع بها؛ إلى ظهور ثورة التطلعات، التي تحولت بفعل ما يعيشه ويعايشه العراق من احتلال امريكي، وهيمنة لنفوذ إقليمي مجاور إلى ثورة إحباطات تلعب فيها تلك الفضائيات بإختلاف أسمائها وألوان رسائلها وتوجهاتها، وطرق تمويلها إلى رأس حربة درامية نتائجها مأساوية.

فهذه الأعداد الوفيرة من الفضائيات، رغم أنها لم تفصح عن هويتها للنأي عن مرجعيتها الحقيقية، في محاولة للالتفاف على المشاهد وعلى الواقع في العراق، إلا أن المشاهد لم يقتنع بعد بأن ما يشاهده يختلف عما كان يراه في المحطات التليفزيونية الحكومية بكل ما تحمله من أخطاء الماضي، من حيث إهمال المشاهد، والتعامل الفوقي معه فضلاً عن الاستمرار في تقديم أخبار مسؤولي الحكومات المتتابعة، والتي لا تضيف شيئاً إلى ثقافة ووعي المشاهد، وإشراكه في الحدث وصنع القرار.. الأمر الذي فسره الإعلاميون بأنه يعيد جمهور المشاهدين داخل العراق وخارجه إلى المربع الأول.

فهل قدمت الفضائيات العراقية البديل عن الاعلام الرسمي؟، أم أنها تعمل تحت رقابة الإعلام الحكومي الحالي.. وهل ظهورها كان اغتناماً للفرص، وملأً للفراغات، وأستجابة طبيعيةً لتمرير وتبرير اجندة المحتل وقوى الهيمنة الإقليمية المتنفذة في العراق، أم تنافس على ذهب المعز وسيفه؟.

ولأنها بلا تخطيط أصبحت بلا هدف، وعندما غاب الهدف ضاعت الرسالة؛ وأصبحت مثل زبد البحر، يذهب جفاءً عبر إرسال يتنوع بين السطحية، والسذاجة، وقتل الوقت.

ثم تتمتع الفضائيات العراقية فعلا بالحرية؟، وما هو سقف تلك الحريـة، خاصةً وإننا نعلم أن حرية الأقوياء في الإعلام أدت إلى النجاح.. بينما بقيـت حرية الضعفاء شعاراً أجوف.

إن قصة الفضائيات العراقية قصة يصعب فهمها، ما لـم توضـع داخـل إطارها وخلفيتها في ظل فلسفة ومفهوم وسياسة الإعـلام العراقـي الحـالي بأهدافه الخفية في إحتواء البعض، أو تهمـيش الـبعض بأسـاليب ووسـائل الضغط، أو المساومة أو الاستقطاب.

وإذا كان لكل قصة بداية، فمن الحروب على العراق تكون البداية.

خاض العراق منذ عام١٩٨٠م من القرن الماضي وحتي عام٢٠٠٣م من القرن الحادي والعشرين سلسلةً من الحـروب، بـدأت بـالحرب الإيرانيـة- العراقية والتي اسـتمرت ثمـاني سـنوات حتـى وضـعت أوزارهـا فـي ١٩٨٨/٨/٨م، ثم الحرب ضد العدوان الثلاثيني أو مايسمى بحـرب الخلـيج الثانية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية في كانون الثاني/ يناير١٩٩١م، والتي انتهت بانسحابه من الكويت، وفرض الحصار الجائر، وأخيراً ضـد العـدوان الأمريكي البريطاني الذي انتهى بغزو العراق واحتلالـه، وإسـقاط النظـام السابق في ٢٠٠٣/٤/٩، ولم يظهر تأثير الإعلام المرئي واضحاً إلا في عـام ١٩٩١م، حيث حققت شبكة الأخبار الأمريكية (CNN) قفزة نوعية، وتبـوأت المكانة الأولى بين الشبكات الإخبارية العالمية بتغطيتها لأحـداث العـدوان، ونقلت المعارك على الهواء بعد أن انفردت بالبث من بغداد، والذي كان يـتم التقاطه على القنوات الارضية لمحطات التلفزة بأنحاء العالم، مما لفت انتبـاه جماهير المشاهدين إلى التهافت لاقتناء وشراء أجهزة الاسـتقبال الفـضائي، وانتشرت كالنار في الهشيم، رغم أسعارها الباهظة حينذاك.

والجدير ذكره أن العراق هو أول دولة عربية أطلقت أول محطة تلفيزيون في المنطقة، إلا أنه يعد آخر دولة أخذت بنظام البث الفضائي، وذلك بإطلاق قناة العراق الفضائية في١٩٩٧/٧/١٤، واعتمدت على كادر من التليفزيون الحكومي بهدف نقل صوت وصورة العراق إلى العالم.. إلا أن أغلب العراقيين لم يكن باستطاعتهم مشاهدة بث فضائيتهم؛ لعدم وجود أجهزة اسقبال البث الفضائي بسبب المنع الرسمي، حيث كان يعاقب من يضبط لديه أجهزة استقبال بث فضائي (الصحون اللاقطة) بالسجن لمدة ٦ أشهر، وغرامة مالية خفضت في نهاية الأمر إلى (٣٠٠) ألف دينار عراقي، فضلاً عن مصادرة الجهاز.. وفي مرحلة لاحقة اراد النظام السابق التخفيف من هذا المنع، والسماحللمواطن العراقي بالاستفادة من البث الفضائي ولكن ضمن سيطرة الدولة وتوجهاتها.. فاعتمد مجلس الوزراء العراقي في تشرين الأول/ اكتوبر عام ١٩٩٩م مشروعاً يقضي بالسماح للعراقيين بالتقاط القنوات الفضائية من خلال شبكة تنشأ لهذا الغرض، وحددت وزارة الإعلام رسم الاشتراك للمواطنين الراغبين في التقاط البث الفضائي بين (١٠) آلاف و (١٢) ألف دينار شهرياً، أي ما يعادل حوإلى (٦) دولارات، لالتقاط بث ثماني قنوات عالمية، ترتفع في ما بعد إلىٰ (١٤) قناة على أن تكون مدة البث في المرحلة الاولى (١٦) ساعة يومياً ترتفع لاحقاً إلى (٢٤) ساعة.. والجدير بالذكر أن العراقيين خلال تلك الفترة كانوا يتابعون ثلاث قنوات تلفزيونية هي: التليفيزيون الرسمي، وتلفزيون الشباب، الذي كان يشرف عليه عدي صدام حسين النجل الأكبر للرئيس العراقي الراحل، وقناة العراق الفضائية.. وبعد التاسع من نيسان/ أبريل٢٠٠٣م تغيرت الأمور في العراق بشكل درامي، بعد أن نجح الاحتلال الأمريكي وأعوانه وعملاؤه في البطش بأبناء العراق ومقدراته، واستطاعوا اقتحام المجتمع العراقي وكسر أبوابه بعنف من

خلال إعلام خطط له بعناية مدروسة، وكان وراءه بلايين الدولارات، تحركه أيادٍ خفية في غاية البراعة تخطيطاً وممارسةً على أرض الواقع.. خاصة بعد أن اتخذت سلطات الاحتلال قرارها بإلغاء وزارة الإعلام العراقية، وأصبح المئات من الإعلاميين بشتى التخصصات والخبرات في الشارع.. وبدأت فترة من التعامي المقصود عن الأخطار التي يعيشها العراق، واعتمدت على حكومات متعاونة مع المحتل، وشعب مقهور، يمنح ثقته لكل من يدعي الحرية أو يلون وجهه بأصباغ الوطنية، وتولي أمر ذلك تجار الكلمة الذين أطلقوا بنات أفكارهم، من خلال إنشاء قنوات فضائية أحدثوا بها هزات عصفت برؤوس وعقول المشاهدين داخل العراق وخارجه، لتكون حديث الناس في خطوة لتحريك وتثبيت مخططات المحتل وأعوانه من الأحزاب السياسية والدينية، تحت رقابة أبعدت جمهور المشاهدين عن الحقيقة، تحت وهم أن المناخ السياسي لا يستسيغ ذلك.. فكان المزيد من الإغراق في غيبوبة التخدير، حتي لا يفيق العراق ويواجه واقعه بكل ظروفه، ومآسيه، ومعاناته.. ومارس المحتل دوراً اساسياً في تخطيط الرسائل الإعلامية من خلال القنوات الفضائية، التي ساهمت في إشعال المعارك، وزيادة الخلافات بين أبناء الشعب الواحد، وروجت لفكر وثقافة المحتل ومن آزره ، فخرجت لنا فضائيات تعد بمثابة لافتات براقة، لا تضيف جديداً للمشاهد سوى تعميق وتأجيج النزعات الطائفية، والعرقية، والقومية، والمذهبية محاولة الانتصار لمن أنشأها ومولها، ليحفر اسمه زوراً وبهتاناً على تاريخ العراق، وتلون ردود أفعال المشاهدين بألوان طيفها، تحت زعم الحرية في مناخ لا تتوافر فيه عناصر الحرية والأمن والاستقرار والسيادة والاستقلال.. فالاحتلال الأمريكي روج لتعبير تحرير العراق وركز عليه.. وهذا التعبير يبعث على التأمل للحرية وما لها من رصيد في عقول ونفوس المتلقين.. فالتحرير رمز

لغوي يحرك كوامن التعطش للحرية لدي أبناء الشعب العراقي، ومن جانب آخر يظهر أمريكا في ثوب المدافع عن الحرية، مما يترك أثره على جماهير الشعوب التي ترفض الاحتلال.. فهذه الحرية التي ابتدعها المحتل وأعوانه نستطيع أن نجملها في ما يأتي:

*حرية تعمل على تحطيم عوامل الحصانة والقوة والمقاومة في قلب أبناء العراق المجاهد الصابر الصامد، عن طريق بث السموم في العروق لإحداث التحول من القوة إلى الوهن، ومن الصمود إلى الاستسلام، ومن المقاومة إلى تقبل ظلال التبعية للاحتلال وأعوانه، وقوى النفوذ والهيمنة الاقليمية.

*حرية تستطيع أن تصغر ما تعارضه، وتكبر ما تدافع عنه، مقياسها في ذلك فلسفة وسياسات من يأمر بها.

*حرية قوامها مزيد من التقليد لإعلام المحتل وقوى النفوذ الإقليمي في العراق، لتكوين أجيال منصرفة عن التبعات الجسام التي تواجه العراق حاضراً ومستقبلاً.

*حرية تحمل ألفاظاً عامة ومطاطة وغامضة، تفهمها فقط الحكومات التي نصبها المحتل.. وكأنها خرجت من نير الاحتلال، وهيمنة النفوذ الاقليمي.. وأنها أصبحت بحاجة إلى تعزيز مبادئ سيادة الدولة، وترسيخ مقوماتها الإعلامية.

*حرية لإعلام تديره الحكومات المتعاقبة في ظل الاحتلال من وراء ستار تمويلاً وتخطيطاً، ورقابة تحمل من الألفاظ ما تفهمه هي فقط وفق سياقاتها فتسمح بها وقتما تشاء، وتمنعها وقتما تشاء.

ولا يغيب عن البال أن القائمين على تلك الفضائيات يعرفون تمام المعرفة أنه لا توجد حرية للإعلام في وطننا العربي عموماً، فما بالك بالعراق في وضعه الراهن.. والأدهى أنهم يعلمون أن الأصل هو حجب المعلومات

وتقييد الإعلام.. والويل والثبور وعظائم الأمور لمن يغرد خارج السرب؛ ففي الانتظار.. إغلاق المقرات والمكاتب، ومصادرة الأجهزة والمعدات، والإيقاف الكلي أو الجزئي، الدائم أو المؤقت، بضغط حكومي أو خارجي.. والشواهد كثيرة وحاضرة.

*حرية تحمل على أثيرها سياسة الأمر الواقع، وتدعيم الأوضاع التي صنعها المحتل، حيث ظهرت في العراق أعراف جديدة تعارض تماماً الأعراف الأصيلة التي درج عليها، ومفاهيم زائفة تضاد القيم الصحيحة.

*حرية لا تنظر للواقع العراقي نظرة الأمانة الصادقة والمسؤولية الحقيقية.

*حرية (واجهة) موالية للأوضاع القائمة تمام الموالاة من كل النواحي؛ بحيث لا تختلف مع السلطة الحاكمة ولا تعارضها.

*حرية خاطئة ومضللة فتحت أمام المتلقي أبواباً خطيرة، بأسلوب كله ذكاء، رعاها المحتل وغذاها إلى أبعد مدى بهدف خلق أجيال تجعل من النموذج الأمريكي إطاراً ومساراً لها.

لقد بدأت بعض الفضائيات العراقية كسلاح للصراع السياسي، والتطاحن بين الأحزاب، ثم تحولت إلى الميدان الاجتماعي، فغدت موجهة توجيهاً خطيراً لتدمير القيم التي كشفت عنها الكثير من الأحداث، وبرهنت على أن القائمين على بعض تلك الفضائيات يحملون في عقولهم التعصب، وفي نفوسهم النزق، وأن ذلك كله خلق جواً من الاصطدامات، والتوتر والاضطراب والبلبلة في نفوس أبناء الشعب العراقي.. فكانت أهدافها حصيلة مختلطة، وركاماً مضطرباً من الدعوات الهدامة، والنعرات المسمومة.

وغني عن البيان أن بعضاً من هذه القنوات تؤمن بأن رسالتها نقل الواقع الحكومي الحالي كمرأة تعكس توجهاتهم، ملامحهم، حتى لغة الحوار تكرس بجلاء الطائفية على أساس المذهب أو العرق أو القومية أو الطبقة الاجتماعية،

مما يزيد الاحساس بالعداء لدى المشاهد عندما يري أنه مختلف عمن حولــه.. فبعض أهل السياسة وأهل الدين ممن يحملون رايــة المحتــل أو الخاضــعين لهيمنة قوي النفوذ الإقليمي المجاور، يرون أن وجود كــاميرات التليفزيــون والميكروفونات مفتوحة؛ لنقل ما يقولون للمشاهدين على الهواء يشجعهم أحياناً على استخدام لغة وتعبيرات تلفت الانتباه؛ لتثبيت الاتجاه الذي يهدفون إليــه.. ولو رجعنا لمشاهدة برامج تلك الفضائيات فإننا سنجدها أقرب ما تكــون إلــى السينيما الصامتة، بمعني أنها لم تعبر عن اهتمامات أبناء الشعب العراقــي أو واقع حياتهم الحالية، متناسين أن المشاهد ليس بالتلميذ الغبي الذي يتلقف كــل ما يعرض عليه... ومن الطريف أن يعتقد بعض معدي ومقدمي تلك البــرامج أنهم يعبرون بحرية ويتحدثون بآرائهم وأسلوبهم، فإنهم في الواقــع يــرددون أفكاراً وآراءاً ومفردات لغة أمليت عليهم من آخرين.

بما يؤدي إلى تحريك أشياء كثيرة لدى المشاهد، وتترك لديه ردود أفعــال لا يعرف أحد مداها، وثمة جدل يثور حول مناط ومعيار الرقابة على القنوات الفضائية العراقية، وهل هي محايدة ؟ أم هي رقابة محافظة؟، وواقــع الحــال أبلغ من أي مقال لحسم هذا الجدل، ليكشف عن حجمها الحقيقــي، وتأثيرهــا الفعلي.

ففي تقديري أن المصير واحد، والنتيجة واحدة طال الــزمن أم قــصر.. هكذا علمنا ويعلمنا التأريخ.

الأفلام التسجيلية.. ورصد الحياة العراقية بعد الاحتلال الامريكي

د. عمر راغب زيدان / كاتب وإعلامي عراقي

ولدت السينما التسجيلية[1] أول ما ولدت على يد الأخوين (لوي) و(أورجست لوميير) منذ ما يزيد على مائة وعشرة أعوام، حينما قدما عرضاً لمدة دقيقتين بعنوان (الخروج من مصانع لوميير)، ومنذ ذلك التأريخ والسينما التسجيلية آخذة بالانتشار والتوسع في مواضيعها ومفرداتها، وأخذت تقنياتها تزداد يوماً بعد يوم حتى وصلنا إلى مرحلة متقدمة في هذا الشأن لتعمل في جوانب سياسية ودينية وعلمية؛ بسبب تأثيرها المذهل على الجمهور ومشاعرهم، وتعدى الأمر من التأثير العاطفي إلى التأثير الفكري والثقافي ليأخذ حيزاً من الأهمية المطلقة في الجانب الفني والثقافي لا يمكن تجاهله بحال من الأحوال.

---

[1] يعرف الاتحاد الدولي للأفلام التسجيلية الفيلم التسجيلي بأنه: (كافة أساليب التسجيل على فيلم لأي مظهر لحقيقة يتم عرضه إما بواسطة التصوير المباشر أو بإعادة بنائه بصدق عند الضرورة، وذلك لتحفيز المشاهد على عمل شيء أو لتوسيع مدارك المعرفة والمفاهيم الإنسانية أو لوضع حلول واقعية لمختلف المشاكل في عالم الاقتصاد أو الثقافة أو العلاقات الإنسانية)، معجم الفن السينمائي لأحمد كامل والدكتور مجدي وهبة، الطبعة الأولى ١٩٧٣م.

ثم تعدت مهمة الفيلم التسجيلي من الوظيفة الفنية إلى الوظيفة التأريخيـة التوثيقية فأصبحت تلك الأفلام بمثابة وثيقة تأريخية تحقق وتثبت بالأدلة والبراهين حقائق قد تكون خافية على العالم، حيث أخذت تظهر أفلام تناقش حوادث سياسية وتأريخية غامضة وفي غاية الأهمية والحساسية، وربما مما مضى عليها عشرات السنين، لكنها لم تسلم من التأثيرات التي طالتها بسبب السيطرة على الإنتاج من الشركات اليهودية وغيرها.

وإذا أردنا التطرق لموضوع الأفلام التسجيلية العراقية وأثرها في رصد جانب من حياة العراقيين وما عانوه من مرارة وويلات وما عانته حضارتهم ومؤسساتهم بسبب تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق الذي قادته الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣م..فلا بد لنا من العودة إلى الوراء للتعرف على تأريخ الفيلم التسجيلي في العراق، ففي عام ١٩٦٠م تأسست مصلحة السينما والمسرح وهي أول مؤسسة رسمية تعنى بالسينما بعد أن ظل إسهام الدولة في الإنتاج السينمائي غائباً قبل هذه الفترة، ثم تحولت بعدها إلى مؤسسة السينما والمسرح وأخذت تتمتع بنظامها الخاص.

ومن الواضح أن الأفلام التسجيلية في العراق نشطت بعد فرض الحصار عام ١٩٩١م، وقدمت موضوعات عن معاناة الشعب العراقي جراء الحصار ونالت تلك الأفلام جوائز عديدة، وتغير أسلوبها ونمطها عن السابق وتسمت بالجرأة في طرح الموضوعات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وقد امتد الحصار حتى وصل إلى الأفلام نفسها حين منعت التقنيات الحديثة وحتى شرائط الفيلم الخام من دخول العراق مخافة أن تطرح الأفلام العراقية قضاياها عبر المهرجانات الدولية وإدانتها لما يتعرض له الشعب العراقي.

وبنظرة سريعة لما تناولته الأفلام التسجيلية بعد الغزو الأمريكي للعـــراق يجد الناظر أنها قد أسهمت بشكل متواضع في رصد الحالـــة العراقيـــة ومـــا يلاقيه المواطن العراقي جراء الاحتلال، إذ لا يختلف اثنان أن ما حدث فـــي العراق جراء الغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣م لم يشهد التأريخ مثيلاً له، فالـــدمار الذي لحق بالإنسان والحضارة والثقافة كان بحق إبادة جماعية لشعب العـــراق وحضارته.. ومشاهد القتل والدمار الوحشي الذي يتكرر في العراق والقصص المأساوية وعمليات السلب والنهب للمتاحف والآثار والأموال العراقية يعجـــز الإنسان أن يصفها من خلال مقالة أو كتاب، في الوقت نفسه استطاعت تلـــك الأحداث أن تكون مادة دسمة ليظهر مـــن خلالهـــا المخرجـــون العراقيـــون إمكانياتهم في إيصال تلك المعاناة للعالم أجمع.

ولم تستنهض هذه المشاهد المخرجين العراقيين فحسب بل تعـــدت إلـــى أقرانهم من الغربيين وحتى الأمريكيين بغض النظر عـــن توجهـــات أولئـــك المخرجين والغرض من إنتاج تلك الأفلام.

فلقد استطاعت الأفلام التسجيلية التي تتحدث عـــن واقـــع العـــراق بعـــد الاحتلال أن تقفز إلى مراكز متقدمة عالمياً وتنافس غيرها لنيل جوائز عالمية، كما حدث مع فيلم (موطني) وفيلم (شظايا العراق) اللذين رُشحا من بين خمسة أفلام لنيل جائزة الأوسكار.

وفيما يأتي سرد لبعض الأفلام المنتَجة في فترة ما بعد الاحـــتلال الأمريكـــي للعراق:

(١) فيلم "موطني" للمخرجة لورا بيوتارس: يرصد الفيلم الانتخابات الأولـــى في العراق بعد الاحتلال من خلال طبيب عراقي يرشـــح نفـــسه ومحاولتـــه التغلب على المصاعب، وبينما تعمل أمريكا من وراء الـــستار علـــى تـــسيير

الانتخابات بطريقتها الخاصة، فإن المجتمع العراقي يعالج مشاكله بطريقة أخرى.

تقول مخرجة الفيلم: الحقيقة أن أصعب شيء واجهني هو أنني عندما رجعت إلى بلدي أمريكا أدركت أن العراق وأمريكا عالمان مختلفان تماماً وبشكل لا يمكن التوفيق بينهما.

(٢) فيلم "شظايا العراق" للمخرج جايمس لونجي: ويرصد العلاقة بين المكونات الرئيسية في العراق وفق وجهة النظر الأمريكية (السنة، الشيعة، الأكراد) ومَن مِن هذه المكونات يعمل على تمزيق العراق؟ ويتناول الفيلم ثلاث قصص، الأولى للطفل محمد (السني) الذي يدرس في مدرسة ويعمل في كراج للسيارات، والصورة الثانية لمقتدى الصدر وكيف يحاول فرض آرائه بشدة، أما الصورة الثالثة لأسرة كردية تكافح وتناضل من أجل البقاء.

(٣) فيلم "حياة ما بعد السقوط" للمخرج العراقي قاسم عبد: يرسم الفيلم صورة عن الإحباط الشديد عند العراقيين بعد الاحتلال، كما يسجل الفيلم الكثير من الأحداث المؤلمة لمدينة مزقتها الحرب، وفواصل متفائلة في حياة عائلة المخرج تعكس محاولاتهم لمواصلة العيش رغم أجواء الخوف والشك والكآبة، وقد شارك هذا الفيلم في مهرجان دبي السينمائي الدولي ٢٠٠٨م.

(٤) فيلم "عصابات بغداد" للمخرجة العراقية عايدة شيلفر: الذي يتناول موضوع الخطف العشوائي للمواطنين العراقيين الذي يتعين على أهلهم أن يدفعوا فدية أو يواجه أبناؤهم الموت، ويطرح الفيلم سؤالاً عن إمكانية استمرار الحياة بعد الخطف الذي يتعرض له الإنسان، وقد شارك الفيلم في مهرجان دبي السينمائي في دورته الأولى.

(٥) فيلم "يوميات بغدادية" للمخرجة العراقية هبة باسم: الفيلم يتحدث عن يوميات طالبة عراقية من واقع مختلف، فهي تشعر بأن الواقع يُقصي

طموحاتها، لكنها مسلحة رغم ذلك ببراءتها وفطرتها الإنسانية، وتشرح عشقها لعالم نقي نظيف وهو الذي سيشكل لها فيما بعد خروجاً من صدمة الواقع المخيف إلى نافذة الحلم بعالم مضيء.

(٦) **فيلم "لعنة النفط" للمخرج العراقي المعروف محمد شكري جميل:** والذي يتناول قصة استهداف العراق، ويركز على أن السبب وراء ذلك هو النفط ابتداءً من تأريخ اكتشافه إلى احتلال العراق عام ٢٠٠٣م وهو من الأفلام الطويلة.

(٧) **فيلم "فنان في زمن الحرب" للمخرج العراقي كاظم صالح فرج:** يحاول المخرج إيصال رسالة للجمهور بأن الحرب ترسم صورة مشوهة للحياة، أما الفنان فهو يحاول أن يرسم لوحة جميلة مفعمة بالحب والألوان تكشف عن أسرار جمالية الحياة مما يساهم بخلق الأمل وتفعيل حب الإنسان من أجل بناء الحياة لا هدمها، وقد نال الفيلم الجائزة الأولى في مهرجان فولفوغراد السينمائي وجائزة لجنة التحكيم لمهرجان الجزيرة الدولي ٢٠٠٦م.

(٨) **فيلم "التغريبة العراقية" للمخرجة العراقية شيرمن عباس:** يتناول حياة العراقيين بعد الاحتلال والظروف الأمنية المزرية التي اضطرت العراقيين لمغادرة العراق والحالة المادية الصعبة التي يعيشونها في بلاد الغربة.

(٩) **فيلم "الرحيل المر" للمخرج العراقي صبري الرماحي:** يرصد الفيلم واقع اللاجئين العراقيين في سورية والصعوبات التي تواجههم، الفيلم من إنتاج قناة الجزيرة ٢٠٠٧م.

(١٠) **فيلم "حكاية من البلد الأسير" إخراج شادي الحصري:** يتناول واقع الأساتذة الجامعيين في العراق وعمليات الخطف والاعتقال والتصفية التي طالتهم مما اضطر كثيرين منهم إلى ترك العراق.

وإننا إذ نتحدث عن دور الأفلام التسجيلية في رصد حياة العراقيين بعد الاحتلال، فإنه لا يمكن تجاهل الاتجاهات التي ميزتها خلال هذه الفترة الحرجة من تأريخ العراق.. فلقد اتخذت الأفلام العراقية التي أنتجت خلال فترة الاحتلال الأمريكي للعراق عدة اتجاهات وذلك بسبب توجهات جهة الإنتاج والغرض من إنتاج تلك الأفلام، وكما يأتي:

الإنتاج الأمريكي

وتنقسم أفلام هذه الجهة إلى قسمين:

أولاً: الأفلام التي تم إنتاجها بشكل فردي عن طريق مخرجين مستقلين، كان غرضهم كشف الحقائق الخافية في العراق وتفنيد المزاعم الأمريكية في تبريرها للحرب على العراق.

وقد تناولت تلك الأفلام محاور متنوعة ابتداءً من المخاطر التي يتعرض لها الجنود الأمريكيون وازدياد عدد القتلى وانتهاءً بانتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها الجيش الأمريكي والشركات الأمنية بحق المدنيين العزل، مثل مجزرة حديثة وفضيحة سجن أبي غريب وغيرها.

ثانياً: الأفلام التي تم إنتاجها بتمويل من الإدارة الأمريكية ضمن ميزانية الحرب على العراق، وهذه دائماً كانت تتميز بإظهار العراقيين على أنهم إرهابيون يستحقون القتل، وأن أفراد الجيش الأمريكي هم رجال سلام ينشرون الأمن والسلام والحرية أينما حلوا.

ولابد من التأكيد هنا على أن هذا القسم من الأفلام لم يلق رواجاً ولم يحظ بأي اهتمام أو حتى تغطية لأسباب عدة، منها أن الفضائيات أخذت تنقل جرائم جنود الاحتلال في العراق والتي أصبحت تظهر بشكل متكرر وسافر لم تدع مجالاً للتغاضي عنها أو إخفائها من خلال فيلم يتم إنتاجه في أروقة

البنتاغون السرية، فضلاً عن أن الأفلام المستقلة ساهمت بشكل كبير في هذا الإتجاه، وكان لها الدور الكبير والتأثير الأقوى في نفسية المشاهد الذي عدّها أكثر حيادية، ويشيع القول إن الأفلام التسجيلية لا تكذب.

إلا أن السياسة الأمريكية تخطت هذه المرحلة، فأصبحت الأفلام التسجيلية حقلاً للألغام السياسية والأهداف العسكرية، فقد دفع عدم الرضا عن سياسة الرئيس بوش – مثلاً إلى إنتاج غير مسبوق من الأفلام السياسية في عام ٢٠٠٤م وبالتحديد قبل الانتخابات الأمريكية، فقد بدأت مدينة السينما الأمريكية "هوليوود" في ذلك الوقت تستغل الموقف لصالحها من أجل تحقيق مكاسب عدة، وتم إنتاج العديد من الأفلام الوثائقية التي تتناول أموراً سياسية، منها فيلم "الخداع" وفيلم "عقلية بوش وغرفة تحكمه"، والذي يتناول تغطية قناة الجزيرة للحرب على العراق.

لكن في الوقت الذي كان من المتوقع أن تنجح هذه الأفلام في أهدافها وتحقق أرباحاً جيدة، إلا أن الجمهور عزف عن مشاهدتها لصالح أفلام تنتقد سياسة الرئيس جورج بوش صراحة كفيلم "فهرنهايت" الذي نجح في جذب المشاهدين وجني الأرباح، وقد حصل على جائزة أحسن فيلم في مهرجان كان السينمائي وكان مخرجه (مايكل مور) يحاول من خلال الفيلم تقويض فرص فوز الرئيس بوش بفترة رئاسية ثانية.

الإنتاج العراقي

حين نتكلم عن الأفلام التسجيلية العراقية التي أنتجت في هذه الفترة، نلاحظ غياب الإنتاج العراقي ونعني به الإنتاج الحكومي أو الرسمي، فكل ما تم إنتاجه من أفلام في تلك الفترة هو إنتاج مستقل بشكل فردي بغض النظر عن رؤية المخرج أو الرسالة التي أراد إيصالها من خلال فيلمه.

الأمر الثاني الذي نلاحظه من خلال تلك الأفلام هو أن جميعها إلا ما ندر قد أنتج خارج العراق، وذلك بسبب الاحتلال، الأمر الذي جعل العراق بلداً غير آمن فطالت يد القتل والإجرام الكثير من أهل الفن، فكان الفنانون والمخرجون ضمن أربعة ملايين عراقي خرجوا من العراق؛ لأن يد القتل لم تفرق بين عراقي وآخر.

وقد تناولت تلك الأفلام أوضاع العراقيين ومآسيهم داخل العراق وخارجه، وكان أغلبها يدور حول قصص حقيقية لعوائل وأشخاص تعرضوا لمشاكل وأزمات ربما لا يصدقها أحد.. فيظن البعض أنه ليس لها مكان إلا في الخيال السينمائي، فكان لابد من تسطيرها من خلال رؤية فنية في إطار تلك الأفلام.

ومن الملاحظ انك تجد المخرج أو عائلته هما محور القصص لبعض تلك الأفلام، كما هو الحال في فيلم "حياة ما بعد السقوط" للمخرج العراقي قاسم عبد، والذي يصور حالة العراقيين بعد الاحتلال والاحباط الشديد عندهم، لكنه يمر على فواصل متفائلة يصورها من خلال عائلته هو، ومحاولتهم مواصلة العيش رغم العنف وإنعدام الأمن، وهذا الشيء يحسب للأفلام التسجيلية العراقية في هذه الفترة، فقد كانت من قلب الواقع تحاكي الوجدان وتلامس القلوب وتتميز بقدر من الجرأة العالية والمصداقية والواقعية.

واللافت للنظر أن تلك الأفلام كان لها حضورها المتميز في المهرجانات الدولية، بسبب قوة المواضيع التي تطرحها، وهذا من المفارقات المقبولة نوعاً ما، فالمآسي والأحداث المفجعة في العراق أصبحت مادة دسمة للأفلام العراقية، واستحقت من خلالها أن تقفز إلى مراكز متقدمة لنيل جوائز عالمية، كما تتميز تلك بمحاولتها الابتعاد عن النَفَس الطائفي أو العرقي والتمتع بقدر من الحيادية، بل على العكس من ذلك فربما نجد بعضها يدعو إلى نبذ

الطائفية والتأكيد على اللحمة الوطنية، وأن ما يتعرض له الشعب العراقي من مآس أصابت الجميع ولم تفرق بين سني وشيعي وبين عربي أو كردي.

كما نجحت تلك الأفلام في نقل صورة حقيقية عن المقاومة العراقية، حيث نفت عنها صفة الإرهاب التي تحاول الآلة الإعلامية الأمريكية إلصاقها بشكل أو بآخر بها، كذلك استطاعت أن تنبه العالم إلى خطورة ما يتعرض له العراق من إبادة للإنسان والحضارة ونبهت الرأي العام لضرورة مد يد العون والمساعدة لأكثر من أربعة ملايين عراقي تركوا منازلهم وأصبحوا لاجئين هنا وهناك يتخطفهم الفقر من كل مكان.

لكن مع ذلك كله يبقى هناك بعض الملاحظات التي تؤخذ على الأفلام العراقية في هذه الفترة، والتي لا تنتقص منها بقدر ما تعد ملاحظات تقويمية للارتقاء بمستوى هذه الأفلام؛ لتكون بمستوى المنافسة مع الأفلام العالمية وتوصل رسالتها بشكل أفضل، ومن تلك الملاحظات أن الإنتاج لا يزال فردياً.. صحيح أن هذا يعد انجازاً كونه من قبل أفراد حاولوا تقديم خدمة لبلدهم من خلال نقل حقيقة ما يتعرض له شعبهم بكل جرأة وموضوعية، ولكن يبقى الإنتاج الفردي له سلبياته التي لا ترقى إلى الإنتاج المؤسسي.

لذلك لابد من العمل على تشجيع الإنتاج المؤسسي للأفلام التسجيلية بهذا الشأن، ومحاولة البحث الجاد عن مؤسسات وشركات كبرى لرعاية تلك الأفلام، والعمل على تسويقها بشكل مدروس حسب متطلبات سوق الإنتاج العالمي.

دور المقاومة العراقية في بلورة نظام عالمي جديد

علي حسين باكير / باحث في العلاقات الدولية والشؤون الاستراتيجية

قد ينظر البعض إلى الموضوع على أنّه نوع من "الفانتازيا" أو الخيال؛ إذ كيف يمكن لمقاومة صغيرة مقارنة بما تملكه الدول العظمى من مقومات سياسية واقتصادية وعسكرية، أن تؤثّر في إعادة تشكيل النظام العالمي، في الوقت الذي لم تستطع فيه أن تغيّر نظاماً سياسياً مركّباً من الخارج، أو أن تستلم السلطة في بلدها بعد مقاومة الاحتلال الغاشم.

سؤال مشروع، وقد يصح في المعطيات إذا ما نظر إليه وفق الصيغة والمقاربة الموجودة أعلاه، لكننا إذا وسّعنا أفق النظر إليه، والى سبل ووسائل تأثيره على النظام العالمي من بوابة مواجهة الولايات المتّحدة في العراق وإغراقها في مستنقعه؛ فإننا سنصل حتماً إلى نتائج مغايرة تماماً للمقاربة المبسّطة وغير التفصيلية السابقة، دون أن ننفي تأثير عوامل وأحداث أخرى على إعادة تشكيل النظام العالمي، وموقع الولايات المتّحدة فيه وأبرزها هجمات ١١ أيلول ٢٠٠١م، والمقاومة الأفغانية أيضاً.

ويظهر تأثير المقاومة العراقية بالمجمل على إعادة تشكيل النظام العالمي من خلال المواجهة مع الولايات المتّحدة الأمريكية، وذلك من عدّة بوّابات أهمها البوّابة الاقتصادية، والبوابة العسكرية.

أولاً: من الناحية الاقتصادية

استطاعت المقاومة العراقية استنزاف الولايات المتّحدة بشكل ضخم، أدى فيما أدى إليه كما رأينا بطريقة غير مباشرة إلى دخولها في أزمة مالية، انتقلت عدواها إلى النظام المالي العالمي، وسرعان ما تحوّلت إلى أزمة اقتصادية أطاحت بمركز الولايات المتّحدة، كأكبر قوّة اقتصادية ومالية في العالم، وفتحت الباب واسعاً أمام دخول قوى عالمية أخرى من بوابة الاقتصاد والمال.

كانت التوقعات الأولية فيما يتعلق بالتكلفة المالية للحرب على العراق متواضعة جداً بالنسبة للإنفاق الحاصل، إذ أشار المستشار الاقتصادي لإدارة بوش إلى أن النفقات المخصصة للحرب قد تتراوح بين (١٠٠) مليار دولار و(٢٠٠) مليار دولار، وطبعاً عدّ هذا الرقم كبيراً جداً في حينه مقارنة مع ما قدّره هيتش دانييل، مدير مكتب الإدارة والميزانية آنذاك من أنّ الحرب ستكلّف (٦٠) مليار دولار فقط!!.

ولما وقع العدوان فعلاً ومع مرور الوقت تبيّن أنّ حجم الإنفاق العسكري المطلوب لصد المقاومة العراقية وإخضاع العراق كبير جداً، وقد شكّل ذلك استنزافاً للقدرات المالية الأمريكية، وقام "جوزيف ستيغليتز" من جامعة كولومبيا ومسؤول سابق في البنك الدولي والحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد بالتعاون مع البروفيسور "ليندا بيلمس" من جامعة هارفرد والخبيرة بمواضيع الميزانية بوضع دراسة بعنوان: "التكاليف الاقتصادية لحرب

العراق"، تقع في (٣٦) صفحة ومنشورة على موقع جامعة هارفرد، تقول "إنّ التكلفة الحقيقية للحرب على العراق تتراوح بين (٧٥٠) مليار دولار و(١,٢) تريليون دولار (للعام ٢٠٠٦) وحوالي أكثر من (٢) تريليون دولار للعام ٢٠٠٨".

وتوالت بعدها التقديرات الحقيقية للنزيف المالي الأمريكي، ففي الإطار نفسه، قام مركز "التقدّم الأمريكي"، بنشر تقرير في ٦ شباط ٢٠٠٧م بعنوان: "فرص ضائعة: إنفاق بوش الدفاعي في غير محلّه"، جاء فيه "أنّ الحرب على العراق أمست خطأً استراتيجياً بتريليون دولار دون أفق واضح لإنهاء الوضع"، واستناداً إلى الدراسة؛ فإنّ الإنفاق في العراق يساوي ضعف التمويل المخصص للأمن القومي والدبلوماسية والمساعدات الدولية مجتمعة.

ثمّ عاد "جوزف ستيغليتز"، ليؤكد في مراجعة له أنّ النفقات الجارية للحرب في العراق وأفغانستان تكلّف الولايات المتّحدة (١٦) مليار دولار شهرياً وأنّ الكلفة الإجمالية للحرب على العراق ستبلغ قرابة الـ ٣ تريليونات دولار.

ولا شك أنّ هذا رقم كبير جداً وضخم في كل المقاييس، ويكفي أن نعلم أنّه يشكّل حوالي ثلث الدين الفيدرالي الأمريكي التأريخي منذ بدء تراكمه وحتى اليوم، أو حوالي (٢٠%) من الناتج المحلي الأجمالي للبلاد دفعة واحدة، حتى نفهم دور المقاومة العراقية في استنزاف الولايات المتّحدة مالياً إلى درجة إفلاسها، وفسح المجال أمام قوى مالية عالمية أخرى وإعادة تشكيل وتنظيم نظام مالي عالمي جديد، والمفارقة في هذا الإطار أنّ تقريراً اقتصادياً أمريكياً نشر مؤخراً في موقع (سي أن أن) العربي، يشير الى أن مجموع مع رصدته الولايات المتّحدة لخططها الإنقاذية وتدخلاتها لمعالجة الاختلال الحاصل في اقتصادها إثر الأزمة المالية العالمية يبلغ (٣) تريليونات دولار!.

ثانياً: من الناحية العسكرية

ومما لا شكّ فيه أنّ المقاومة العراقية استنزفت الجهد العسكري الأمريكي إلى أقصى حد مسبّبة اختلالاً في ميزان القوى العالمي، بشكل دفع النفوذ العسكري الأمريكي المباشر في مناطق متعددة من العالم من أن يفقد فعاليته وقدرته الردعيّة أو الهجومية، ومعطّلاً إيّاه ودافعاً باتجاه الشلل الكامل، ولنا على هذا الكلام أمثلة عديدة ليس أقلّها عدم قدرة الولايات المتّحدة على التدخّل في الحرب الروسية–الجورجية، ولا في منع إيران من مواصلة تمدّدها في دول الجوار، ولا حتى في منعها من مواصلة برنامجها النووي، ولا في حسم المعركة في أفغانستان، ولا في إجبار كوريا الشمالية عن التخلي على نزعتها العسكرية، والأمثلة عديدة وكبيرة، وكلها نتيجة للغرق الأمريكي في العراق على يد المقاومة العراقية.

فعلى الرغم من أنّ الحصول على معلومات دقيقة بخصوص الخسائر الأمريكية المباشرة في الشق العسكري، فيما يتعلق بعدد الآليات والدبابات والطائرات القتالية والمروحيات والمدرعات والعربات التي تمّ تدميرها، أو إعطابها يعدّ صعباً للغاية، في ظل التعتيم الرسمي الكامل والذي لا يوفّر حتى أرقاماً رسمية لهذا الموضوع، كما يفعل بالنسبة للقتلى من الجنود، إلا أنّ التقدير يعدّ سهلاً من خلال النتيجة الرديئة التي وصل الجيش الأمريكي إليها على الصعيد العالمي، ووقوفه مكتوف الأيدي أمام التحديات التي استجدت عليه، كما كان لجهود المقاومة تأثير على تلف وتآكل المعدات الأمريكية، وقد اعترف في العام (٢٠٠٥م) مسؤول أمريكي كبير في الجيش في تقرير لدايفيد آيزينبيرج بعنوان "تكاليف الحروب الأمريكية تستمر بالارتفاع" من "أنّه إذا انتهت الحرب الآن (أي في العام ٢٠٠٥م) وتمّت إعادة المعدات والآليات إلى الوطن، فإنها ستكون بحاجة إلى (١٢,٨) مليار دولار لإعادة تجهيزها

وإصلاح وصيانة ما قد تمّ إتلافه في العراق، فمعظم المعدات العسكرية تعرّضت للتلف والتآكل نتيجة الاستعمال الدائم والمستمر والقاسي ونتيجة لهجمات "المتمردين" المستمرة".

فضلاً عن الخسائر المباشرة، ذكر تقرير للجيش الأمريكي أنّ كلفة استبدال تجهيزاته المستنفذة في العراق قد تضاعفت ثلاث مرات في العام (٢٠٠٦م) عما كانت عليه في العام (٢٠٠٥م)، وأنّ هناك "حتى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦م" حوالي (٥٠٠) دبابة **(M1)**، و(٧٠٠) آلية قتالية طراز **(Bradley)**، و(١٠٠٠) عربة **(Humvees)** تحتاج إلى عملية إصلاح وتنتظر دورها، ولكم أن تتصوروا ماذا سيصبح عليه هذا الرقم في العام (٢٠٠٩م).

واستناداً الى معلومات رسمية نقلتها "الواشنطن بوست"، فإنه و بدءاً من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦م، صرّح الجيش الأمريكي أنّ حوالي(٤٠%) من معدّاته الكليّة قد تمّ إرسالها إلى العراق وأنّ الكلفة التقريبية السنوية لتجديدها تبلغ حوالي (١٧) مليار دولار علماً أنّ هذه الكلفة قد تضاعفت عشر مرات عمّا كانت عليه قبل الحرب.

وقد تجاوزت جميع المعدّات الأمريكية في العراق من دبابات وآليات قتالية ومدرعات ومروحيات قتالية صلاحيتها الميدانية نتيجة لاستنزافها، وهي بحاجة سريعة وماسة إلى الإصلاح والصيانة، فعلى سبيل المثال تسير دبابة **(M1 Abrams)** حوالي (٨٠٠) ميل في السنة العادية، أمّا تلك الموجودة في العراق فإنها تسير حوالي (٥٠٠٠) ميل، وهذا يعني تحميلها ستة أضعاف طاقتها الاعتيادية، كذلك الأمر بالنسبة لباقي الآليات والعربات القتالية والمدرعات، والطائرات القتالية الهليكوبتر التي يتم تحميلها في العراق ما بين ضعفين إلى خمسة أضعاف طاقتها الاعتيادية.

باختصار، لقد فتحت المقاومة العراقية الباب واسعاً أمام تغييـــر معادلـــة النظام العالمي القائمة على القطب الأوحد أو الـــ (Super Power) المتمثلـــة في الولايات المتّحدة، ويبدو أنّ المعطيات الاقتـــصادية والماليـــة والعـــسكرية وحتى السياسية توحي بأنّ النظام الدولي قد دخل بالفعل حيّز التغيير.

الاحتلال والمقاومة بعد ست سنوات حسابات الهزيمة.. حسابات النصر

د. رافع الفلاحي / باحث إعلامي ومحلل سياسي

بعد ست سنوات على الاحتلال الأمريكي للعراق، لم يعد وصف (الكارثة) محل خلاف بعد أن سلّم الجميع (سواء من مؤيدي الحرب أو خصومها) بأنها كارثة، ولا عذر لأحد في أن لا يرى الأمور كما هي ويسمي الأشياء بأسمائها التي بينت حقيقة الحرب ضد العراق واحتلاله منذ عام (٢٠٠٣م) وحتى الآن، كونها خروجاً على الشرعية الدولية والإنسانية، وليس لها علاقة بمصطلحات التحرير والديمقراطية والحرب على الإرهاب، التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية شعارات أرادت من خلالها تضليل العالم، وتصوير الحرب على العراق واحتلاله وما وصل إليه، خلافاً للواقع وللكارثة التي حلت بالعراقيين، والتي لا يمكن تصور أبعادها المادية والإنسانية، حتى بات ادعاء الولايات المتحدة بأن ما فعلته بالعراق هو محاولة لمساعدة العراقيين في بناء بلدهم من جديد، مجرد نكتة تكشف جهل أو استهتار الولايات المتحدة بقدرة الشعوب على الفهم والرؤية الصحيحتين، وإدراك كذب السياسة الأمريكية، وزور الشعارات القانونية والإنسانية التي تتشدق بها.

ونحن اليوم على أعتاب السنة السابعة من عمر الاحتلال البغيض الذي يلفظ أنفاسه الأخيرة بفعل مقاومة العراقيين وضرباتهم وقدراتهم المتنامية على الصمود والإبداع، ولا ندري كيف سيتعامل المؤرخون في المستقبل مع الكم الهائل من الكذب والتشويه والتلفيق الذي رافق غزو العراق واحتلاله وتدميره وسرقته سواءً في مرحلة الإعداد أو التنفيذ؟... كيف سيتعاملون مع التعتيم والتورية الإعلامية والسياسية والمعلوماتية بعد انزلاق الولايات المتحدة إلى المستنقع العراقي، فالرئيس السابق لأقوى دولة في العالم (جورج دبليو بوش) سجلت عليه لوحده أكثرمن (٩٣٥) كذبة، بينها (٢٣٧) كذبة سجلها عليه أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي، كانت غايتها تبرير الحرب ضد العراق واحتلاله وتأمين المباركة من قبل الشعب الأمريكي والتقبل الشعبي والرسمي لاستمرار احتلال العراق، وتبني كل الأسباب الواهية التي ساقتها الإدارة الأمريكية آنذاك؛ لتبرير الحرب والاحتلال، وفي مقدمتها التخلص من أسلحة الدمار الشامل التي لم يكن لها وجود، ومكافحة الإرهاب الذي ظهر في العراق بعد الاحتلال الأمريكي، فضلاً عن تحقيق الديمقراطية والحرية للعراق، والتي قضى بسببها أكثر من مليون عراقي عدا ملايين العراقيين الذين هاجروا وهجروا من ديارهم احتفاءً بهذه الحرية الرائعة وهذه الديمقراطية الزاهية.

وبرغم الكارثة التي ألحقوها بالعراق وبأنفسهم، إلا أن أركان النظام الأمريكي وطوال السنوات الست الماضية تمسكوا بإصرارهم على حرف الحقائق، وتشويه الوقائع، وإخفاء الرقم الحقيقي لأعداد قتلاهم وجرحاهم، وعزل المصابين بالجنون واللوثة العقلية والاضطرابات النفسية الذين ضاقت بهم المستشفيات والمصحات الخاصة داخل الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها، أما الهروب من صفوف أقوى وأعظم جيش في العالم وعدم

الاستجابة لدعوات التجنيد، فقد باتت أكثر من حالات تخلف المطلوبين للخدمة العسكرية والجنود الحفاة الهاربين من بعض جيوش العالم الثالث (وفقاً للتصنيفات الغربية والأمريكية للدول والشعوب)، فضلاً عن حالات الانتحار داخل الجيش الذي لا يقهر التي يكفي الإشارة إليها من خلال (٢١) حالة إنتحار حصلت في صفوف الجيش الأمريكي خلال عام (٢٠٠٨م) فقط.

وإذا كان فشل خطط الاحتلال السابقة، هو المبرر المنطقي لحاجة المحتلين لخطط جديدة، فإن الاعتراف المباشر بهذا الفشل هو آخر ما يمكن توقعه حتى مع رئيس جديد وإدارة أميركية جديدة لم تكن لتفوز بالانتخابات الأمريكية الأخيرة إلا باستعمال ورقة فشل الإدارة السابقة (إدارة جورج دبليو بوش) في حربها واحتلالها للعراق، ولم تحصد أصوات الناخبين إلا من خلال الوعود بالانسحاب من العراق، وتقليص الميزانية العسكرية، وتوجيه الموارد والأموال لمعالجة المشاكل والأزمات الكبيرة، التي تعصف بالمجتمع الأمريكي... لكن السؤال المهم الذي سنحاول الإجابة عليه في هذه الدراسة بعد ستة أعوام من الاحتلال الأمريكي للعراق هو: ما هي حسابات الهزيمة والنصر من خلال قراءة بعض وقائع الاحتلال، وما جاء في خطة الرئيس الأمريكي الجديد (باراك أوباما) بشأن العراق والتي يراها البعض انسحاباً، ويراها البعض الآخر هزيمة؟.

الحصاد المرّ

عندما وضع الرئيس الأمريكي السابق (جورج دبليو بوش) قرار الحرب ضد العراق واحتلاله موضع التنفيذ في (آذار/ مارس عام ٢٠٠٣م)، لم يكن يتوقع أن العراق سيكون بعد الاحتلال الكابوس الذي سيؤرق الولايات المتحدة ويدفع بها إلى الانكسار مع تصاعد مقاومة العراقيين، واستنزاف الولايات

المتحدة عسكرياً وبشرياً واقتصادياً، كخسائر فادحة تعبر عن جانب منها التكاليف الاقتصادية التي وردت في الدراسة المشتركة التي أجراها الدكتور (جوزيف ستيغليتز) والبروفيسورة (لندا بليمس) تحت عنوان: (التكاليف الاقتصادية لحرب العراق) والتي أكدت أن التكلفة الحقيقية للحرب تتراوح بين (٧٥٠) مليار دولار و(١,٢) تريليون دولار (لعام ٢٠٠٦م) وحوالي أكثر من تريليوني دولار إذا بقي الاحتلال لعام (٢٠٠٨م) وما بعده، إستناداً للمعيار المعتمد، والحسابات الحذرة والمعتدلة والمتحفظة.[١]

ولم يكن الرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش) وإدارته بحاجة إلى زمن طويل لإدراك أن ما عدوه نزهة قد صار كابوساً وفاجعة أميركية، فقد انقلبت بشارة النصر التي زفها الرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش) للشعب الأمريكي في (الأول من آيار/ مايوعام ٢٠٠٣م)، إلى واحدة من أكبر الأكاذيب، التي فضحها المأزق الأمريكي الكبير في العراق، والذي تحول إلى معضلة لا حل لها، تستنفد الكثير من الأموال والدماء الأمريكية، فضلاً عن الخسائر السياسية والأخلاقية الهائلة، التي أكلت وتأكل من جرف القوة الأمريكية، لصالح كل القوى التي تطمح بإزاحة الولايات المتحدة الأمريكية عن سدة الزعامة العالمية.

إن السنوات الست الماضية من عمر الاحتلال الأمريكي للعراق، كانت حافلة بالكثير من الخطط الاستراتيجية والتكتيكية الأمريكية لمواجهة المأزق العراقي، إلا أن نتاج عقول القادة العسكريين الأمريكيين ومستشاري (بوش)

---

[١] العراق والتراجع الاميركي، علي باكير، بحث منشور، مجلة البيان (التقرير الاستراتيجي) الواقع الدولي ومستقبل الامة، الإصدار الخامس، ٢٠٠٨م، ص ١٩٥، ولمزيد من المعلومات: جوزيف ستكليتس ولندا بيلمز، الكلفة الحقيقية لحر ب العراق، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٩م.

الأمنيين والاقتصاديين والسياسيين في صياغة كل الخطط، كانت بلا جدوى في مواجهة مستنقع كان يتسع ويزداد عمقاً بفعل المقاومة العراقية.

وهي نتيجة استشعرتها الأطراف التي ساندت الاحتلال، وحاولت بكل الوسائل أن تمنحه الشرعية، حيث لم تمضِ سوى شهور معدودات على بداية الاحتلال حتى بدأت تلك الأطراف تشعر بالقلق الشديد من عدم مقدرة المشروع الاحتلالي من تقديم أدلة على حركته باتجاه الأهداف والغنائم التي قالت الولايات المتحدة إنها ستتحقق حتماً بمجرد احتلال العراق، الأمر الذي جعل التحالف الذي أقامته الولايات المتحدة في حربها واحتلالها للعراق يتعرض لتصدعات وضربات عدة، كان أبرزها إعلان إسبانيا وإيطاليا الحليفين الأهم للولايات المتحدة بعد بريطانيا سحب قواتهما من العراق، عقب تغيير النظم السياسية الحاكمة فيها، بفعل تداعيات هذه الحرب، كما أن بريطانيا نفسها (التي تعتبر أكبر حلفاء أمريكا في الحرب ضد العراق واحتلاله) قد اضطرت إلى العودة إلى دفاترها الاستعمارية القديمة يوم كانت الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس، وتفتش فيها عن تأريخها الاستعماري القديم في العراق، وتستخلص منه الحكمة بتقليص قواتها، والتمهيد للانسحاب من العراق قبل أن تضطر للهرب، مثلما حصل لها إبان احتلالها الأول للعراق في بدايات القرن الماضي؛ لذلك عملت على تخفيض قواتها من (٤٦٠٠٠) ستة وأربعين ألف مقاتل في عام (٢٠٠٣م) إلى نحو (٤٠٠٠) أربعة آلاف مقاتل اليوم، سيتم سحبهم جميعاً من العراق بحلول شهر حزيران/ مايو (٢٠٠٩م)، هذا فضلاً عن كون باقي الحلفاء من الدول، التي ساقتها الولايات المتحدة للمشاركة في الحرب ضد العراق واحتلاله، كجزء من عملية التضليل التي مارستها (واشنطن) لإضفاء الشرعية على فعل غير شرعي بكل المقاييس، قد وجدت فرصتها في اتخاذ قراراتها بالانسحاب من

العراق، بعد أن أدركت حجم الكارثة الأمريكية، الأمر الذي جعل التحالف ينفرط خاصةً بعد أن استطاعت المقاومة العراقية بفعلها الجهادي أن تفتح الباب واسعة أمام كل شعوب الأرض ودولها، لكي ترى الولايات المتحدة على حقيقتها ولتجعلها تدرك بالملموس أن مفهوم القوة هو مفهوم نسبي[1].

أما حصاد العراقيين المر ومحنتهم الكبيرة نتيجة الاحتلال، فقد تجاوز كل التوقعات من حيث حجم التضحيات وعمق التأثير والانتشار، فقد بلغ عدد القتلى حسب مجلة (لانسيت) البريطانية نحو (٦٥٥) ألف عراقي، وحسب منظمات عراقية غير حكومية، وفصائل المقاومة تجاوز العدد (مليون) و(٢٠٠) ألف عراقي.

أما عدد المهجرين داخل العراق وخارجه وفقاً لبيانات وزارة الهجرة العراقية وبعثة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئيين أربعة ملايين، وحسب تقديرات العديد من المنظمات والهيئات العراقيية سبعة ملايين (ثلاثة ملايين داخل العراق وأربعة ملايين خارجه) فيما بلغت نسبة البطالة أكثر من (٦٠%)، وتبعاً لذلك ارتفعت نسبة العراقيين (تحت خط الفقر) إلى أكثر من (٥٠%) من عموم المجتمع العراقي، والنسبة قابلة للزيادة بشكل سريع في ظل اتساع البطالة، وإرتفاع مستوى أسعار السلع الأساسية، وانتشار الأزمات في كل القطاعات دون استثناء، وتفشي ظاهرة الطبقات الطفيلية والمستفيدة، التي تعمل على استغلال حاجة العراقيين إلى أي سلعة أو أي خدمات للمتاجرة فيها، من دون وجود جهة رقابية وجهات رادعة، بخاصة في ظل أزمات الوقود، والكهرباء، والمياه، والخدمات الطبية والأدوية، والأجهزة والمعدات

---

[1] التداعيات المستقبلية لاحتلال العراق، محمد احمد النابلسي، بحث منشور، المركز العربي للدراسات المستقبلية، تموز ٢٠٠٦م.

الطبية، والمواصلات، فضلاً عن الفساد ونهب الأموال العامة التي جعلت منظمة الشفافية الدولية تضع العراق على رأس قائمة البلدان الأكثر فساداً في العالم بعد الصومال ومابنمار[1]، فضلاً عن تقارير لمنظمات دولية أخرى عدّت العراق على رأس قائمة الدول الأكثر خطراً، والأكثر انتهاكاً لحقوق الإنسان، والأكثر طرداً لمواطنيه[2]، وأكثر البلدان استهدافاً للعلماء وأصحاب العقول والكفاءات والخبرات، ويكفي أن نشير هنا إلى أن جميع الأساتذة الجامعيين صاروا بعد الاحتلال أهدافاً للترهيب، والتهديد، والخطف والقتل، حيث بلغ عدد الذين تم قتلهم وفقاً لتقديرات وإحصاءات موثقة أكثر من (٣٧٢) عالماً وأستاذا جامعياً[3].

إن كل هذه التقارير والوقائع التي شهدها العراقيون تؤكد أن المحتلين وحكومات الاحتلال المتعاقبة وأحزاب وقوى وشخصيات العملية السياسية ومنذ عام (٢٠٠٣م) وحتى الآن، انغمسوا في مخطط تدمير ونهب العراق وهم غير معنيين بحل مشاكل العراقيين، وتخليصهم من معاناتهم اليومية، حتى وإن ادعى هؤلاء عكس ذلك، ورفعوا الشعارات ونشروا الملصقات في كل مكان، وهي تشير إلى وعود بتلبية مطالب العراقيين، والحرص على إنهاء معاناتهم، كما فعلوا في انتخابات مجالس المحافظات التي جرت في (٣١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩م)[4]، التي أشّرت عزوف العراقيين عن المشاركة في الانتخابات؛ لعدم ثقتهم بكل الشخصيات، والقوى والأحزاب

---

[1] موقع أخبار العراق الإلكتروني بتاريخ ٢٠/٣/٢٠٠٧م .

[2] الاحتلال في عامه الرابع – الهزيمة أو الرضوخ لمطالب المقاومة، محسن خليل، مقال منشور، موقع أخبار العراق الإلكتروني بتاريخ ١٨/٣/٢٠٠٧م.

[3] اغتيال الكفاءات العراقية، حسين الرشيد، مجلة حضارة، مركز الأمة للدراسات والتطوير، العدد الأول، كانون الثاني – ٢٠٠٩م، ص١٩١–٢١٩ .

[4] صحيفة العراق الإلكترونية، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، العدد ٨٢٧ ، بتاريخ ١/٢/٢٠٠٨م.

العاملة على الساحة العراقية، وإدراكهم أنها صنيعة الاحتلال ومسؤولة معه بشكل مباشر عن كل المشاكل والمعاناة التي واجهتهم منذ الاحتلال وحتى اليوم[1]، وهم يفعلون ذلك بدوافع سياسية تهدف إلى جعل حياة العراقيين جحيماً لا يطاق، كنوع من العقاب الجماعي للعراقيين؛ لدعمهم المقاومة وتأمين الحاضنة لهم ووقوفهم ضد الاحتلال، وللضغط أكثر على العراقيين في الداخل لإجبار أعداد كبيرة أخرى منهم للهجرة، وبما يفرغ العراق من أهله، ويقلص الحاضنة الشعبية للمقاومة، من خلال استهداف العراقيين بعمليات القتل والترهيب والاعتقالات والمداهمات، وانتهاك كل الأعراف والقوانين والقيم التي تربى عليها شعب العراق، فضلاً عن مصادرة الحريات وقمع الصحافة وأجهزة الإعلام الأخرى، حتى لا تبقى على الساحة غير الأجهزة الإعلامية الموالية لهم والمؤيدة للاحتلال؛ حيث تشير المصادر المختلفة إلى أن قوات الاحتلال وقوات حكومات الاحتلال المساندة لها، قتلت (٢٦٧) صحفياً وإعلامياً بينهم (٢٤) إعلامياً من غير العراقيين منذ بداية الاحتلال وحتى شهر (كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨م)، ليس لكونهم في صفوف المقاومة؛ بل لأنهم حاولوا نقل صور من جرائم الاحتلال وفضائحه بحق العراقيين[2].

العديد من التقارير والدراسات والبحوث تناولت الوضع العراقي بعد الاحتلال الأمريكي، وحددت جملة نقاط يمكن من خلالها معرفة ما يحصل في العراق وأسبابه، ومن بينها دراسة أستاذ الاجتماع الأمريكي (مايكل شوارتز) مدير كلية الدراسات العالمية بجامعة (ستوني بروك) التي أعدها عام

---

[1] المصدر نفسه.

[2] جريدة الاسبوع الأدبي الإلكترونية، العدد ١٠٨٧، بتاريخ ٢٠٠٨/١/١٩م.

(٢٠٠٦م)[١]، والتي حاول من خلالها الإجابة على سؤال مفاده: كيف نفهم ما يحدث في العراق؟.

حيث يقول: إنَّ هناك سبع حقائق تحاول الولايات المتحدة الأمريكية إخفاءها والتي يمكن أن نفهم على ضوئها الواقع العراقي بعد الاحتلال ونتوقع على أساسها المستقبل، ويمكن تلخيص هذه الأسرار السبعة على النحو الآتي:

(١) الاحتلال الأمريكي هو السبب الرئيسي لتزايد العنف في العراق.

(٢) أمريكا هي التي أنشأت فرق الموت وأطلقت يد الميليشيات وموّلتها ودفعت بها؛ لاستهداف المقاومة والعقول والكفاءات العراقية وإشاعة الطائفية.

(٣) الحكومة العراقية ليس لها وجود خارج المنطقة الخضراء، وقوات الاحتلال (الأمريكية وغيرها) لا تستطيع أن تتحرك في معظم أنحاء العراق.

(٤) حركة المقاومة تنمو في العراق ولا تقتصر على (المناطق السنية) كما تدعي أمريكا وأجهزة استخباراتها والمتعاونون معها، بل تشمل كل أجزاء العراق.

(٥) الجيش الأمريكي والقوات التابعة للحكومة العراقية يتولون قتل واعتقال المدنيين، واستهداف المدن والقرى، وتعميم الرعب في محاولة لمنع العراقيين من مساندة المقاومة.

(٦) إن محاولات استهداف رموز الحكومة وقواتها الأمنية سببه مساندتهم للاحتلال، وليس لأسباب خاصة أو لأسباب دينية وطائفية وعرقية.

(٧) كل الأطراف في العراق تواجه احتمالات غير محسوبة، أهمها إمكانية تقسيم العراق، بتداعيات الاحتلال والوضع الراهن، أو بلجوء أمريكا إلى ذلك كجزء من خارطة الخروج من العراق.

---

[١] ماذا يحدث في العراق، سليمان صالح، دراسة منشورة، صحيفة الشرق القطرية، ٢٠٠٦/٩/٩م.

الجناة والضحايا

لم تقتصر كارثة الاحتلال على فئة معينة من العراقيين دون أخرى، فقد تعرض كل شعب العراق إلى ما يشبه الزلزال بدرجة (٩,٩)على مقياس ريختر، الذي لم يبق أي عراقي من دون أن يكون له قريب قتيل، أو معوق، أو مفقود، أو خلف قضبان السجون، أو مهجر، أو لاجئ في دول الشتات، وهي بلا شك معطيات رسمت أمام العالم (صورة كارثية) للعراق بكل ما يحمل المصطلح من مضامين وتداعيات واستخلاصات إجرامية لم يشهدها التأريخ من قبل؛ إذ أن ممارسات المحتلين في العراق لم تترك مجالاً من مجالات الحياة العراقية إلا وألحقت به ضرراً هائلاً، فلم تترك أسرة عراقية إلا ونكلت بأفراد منها، قتلاً، واعتقالاً، وتعذيباً؛ فالجريمة تحولت في العراق على أيدي المحتلين وأعوانهم إلى تطبيقات إرهابية دموية تدميرية مروعة ضد كل مكونات الوطن العراقي دون استثناء، ولعل عدّ المرأة العراقية أكبر ضحية من بين فئات الشعب العراقي، له دلالاته الواضحة في تعميم الأذى على كل المجتمع العراقي، ويكفي أن دراسات عديدة تشير بوضوح إلى أن الأرامل اللواتي تركن دون معيل منذ الاحتلال الأمريكي للعراق عام (٢٠٠٣م)، يصل إلى مليون امرأة، يفتقرن لسبل إعالة أنفسهن وأولادهن، مما يتركن ضحية للاضطهاد والفقر والاستغلال البشع[1]، وتشير الكاتبة العراقية هيفاء زنكنة في كتابها (مدينة الأرامل.. المرأة العراقية في مسيرة التحرير) إلى أنّ أكثر من تسعين امرأة تترمل يومياً نتيجة استمرار العنف في جميع أنحاء العراق.. وإن الأعداد في ازدياد كل يوم بسبب استمرار اختفاء الرجال، وترك العائلات بلا معيل، وليس في حيازة الأرامل سوى النزر اليسير من

---

[1] صحيفة الحياة، حديث لوزيرة شؤون المرأة في العراق، لندن، بتاريخ ٢٠٠٨/٢/١

الموارد[1]، وبالتأكيد ليس هناك من يفكر في الولايات المتحدة بمحاسبة من اتخذوا قرار الحرب ضد العراق واحتلاله، حتى بعد اعتراف الرئيس الأمريكي الثالث والأربعين للولايات المتحدة (جورج دبليو بوش) الذي قاد الحرب ضد العراق واحتلته جيوش أمريكا والمتحالفين في الشر معها عام (٢٠٠٣م) بقرار منه، بأن قراره هذا كان مبنياً على أساس معلومات مغلوطة، كما ليس هناك من يجرؤ في المجتمع الغربي الذي يدعي حرصه على حقوق الإنسان والشرعية الدولية، أن يسعى إلى تجريم الذين ارتكبوا كل هذه الكارثة المترامية الأطراف بحق بلد وشعب آمن، وعمدوا فيه قتلاً وتدميراً وخراباً، واستباحوا حياته وكرامته بشكل همجي، حتى حولوا أيام كل العراقيين إلى محنة كبيرة وهمّ لا خلاص منه.

إن عدم شعور المجرمين بانهم قد ارتكبوا ما يشين وما يستحقون عليه العقاب ينبع من اعتقاد مشترك (كما يقول الكاتب الأمريكي نعوم تشومسكي) عند كل الأمريكيين وفي الغرب بأنهم يمتلكون العالم، وعلى الجميع أن يقبل بهذا الاعتقاد، ومن هذا المنطلق يخلص تشومسكي إلى أن الولايات المتحدة تتحدث عن (المقاتلين الأجانب) بالعراق وتقصد بهم بعض العرب، ولكنها لا تقصد الأمريكيين طبعاً؛ لأنّ الأمريكيين ليسوا أجانب بالعراق، فقد احتلوا العراق وأصبح ملكهم[2]، وفضلاً عن ذلك أن الولايات المتحدة تحاول دائماً وفقاً لسياسة (الأقنعة) التي تلبسها لسياساتها أن تربط بين التهديد الذي يشكل خطراً على الأمن القومي الأمريكي (كما تفترض) وبين الأمن العالمي، واستناداً لذلك، فهي تشعر بأنها تقوم بمهمة تأريخية وأخلاقية في احتلالها

---

[1] مدينة الأرامل: المرأة العراقية في مسيرة التحرير، هيفاء زنكنة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٨م، ص١٢٠

[2] مقابلة معنعوم تشومسكي ، مجلة (Foreign Policy in Focus)، ٢٠٠٨/١/٢٣

للعراق كجزء من محاولاتها لمواجهة معسكر الشر والظلم، الذي يهدد وجودها والوجود الإنساني بمجمله؛ لذلك فإن الرئيس الأمريكي السابق (جورج دبليو بوش) طالما أكد في خطاباته طوال السنوات الست الماضية على أنه يقوم بهذه المهمة الأخلاقية بإرادة من الرب وبإيعاز منه، وهو ما يجعل الحرب على العراق (وفقاً لرؤيته هذه) ليست خطأً وإن أسباب تدهور الأوضاع يعود في جزءٍ أساسي منه إلى العراقيين، الذين لا يعرفون كيف يتعاملون مع واقعهم المزدهر الجديد فيرتكبون الأخطاء، أو نتيجة إساءة التصرف لمرحلة ما بعد الحرب، وإنَّ انسحاب القوات الأمريكية من العراق سيؤدي إلى نهاية مفجعة، لهذا سيظل العراق بحاجة إلى وجود قوات وقواعد عسكرية أمريكية على أراضيه لسنوات طويلة قادمة، ومن هذا التبرير الزائف خرجت (الاتفاقية الأمنية) التي هي جزء من إطار استراتيجي يحكم بإرادة أمريكية حياة العراقيين بكل تفاصيلها ويؤبد على بلدهم الاحتلال.

ومن مفارقات السياسة الأمريكية بعد رحيل إدارة الرئيس (جورج دبليو بوش) ومجيء إدارة (باراك أوباما)، التصريحات التي تتحدث عن الانسحاب ضمن خطة تنتهي في نهاية عام (٢٠١١م) (كما سبق للاتفاقية الأمنية أن أشارت إليه) في الوقت الذي يرفض فيه القادة العسكريون الأمريكيون هذه التوقيتات ويصفونها بغير الواقعية؛ لأن الوجود الأمريكي في العراق لا يمكن أن ينحصر في إطار جداول زمنية، كون المصلحة الأمريكية هي التي تحدد نوع السياسة وليس العكس، ووفقاً للعديد من السياسيين والاقتصاديين ومن شاركوا في التخطيط للحرب ضد العراق واحتلاله، فإنَّ الانسحاب من العراق يعتمد على تحقيق الأهداف التي من أجلها تم احتلاله، وطالما لم تتحق هذه الأهداف، فإن الحديث عن الانسحاب يظل مجرد حديث تتلخص قيمته في جعل الناخبين الأمريكيين الذين أدلوا بأصواتهم لصالح التغيير، وأملاً في

الانسحاب من العراق يطمئنون حالياً إلى أنهم وضعوا أصواتهم في المكان الصحيح، ثم ستتولى الإدارة الأمريكية فيما بعد إيجاد المبررات والأعذار للتنصل من وعودها بدعاوى درء الخطر عن الأمن القومي الأمريكي[1]، لكن كل ذلك سيصطدم بالتأكيد بمعطيات واقعية تجعل قضية التراجع عن وعد الانسحاب من العراق أشبه بمحاولات إطفاء الحريق بالوقود بدلاً عن الماء.

الفشل الامريكي

في كتابه (الفوضى التي صنعوها: الشرق الأوسط بعد العراق) الذي صدر في عام (٢٠٠٧م)، يقول الكاتب الأمريكي (جوين باير) وهو يقدم إدانته لقرار الرئيس الأمريكي السابق (جورج دبليو بوش) بشن الحرب ضد العراق واحتلاله عام (٢٠٠٣م): (إن الرأي العام الأمريكي يريد سحب قواته من هناك الآن، وليس غداً، ويعني هذا أن التحول في الموقف الأمريكي بدأ يحدث قبل أن تتمكن إدارة بوش من حسم الموقف على نحو أو آخر، ومع إصرار الإدارة على البقاء هناك، فلابد من أن تتزايد الخسائر ويتعمق المستنقع مما يضمن بصورة مؤكدة استمرار تجذير موقف الرأي العام بضرورة ترك الشرق الأوسط، بل إن أغلبية الأمريكيين يقولون بصورة واضحة في استطلاعات الرأي العام: إن اسم الشرق الأوسط بات مرادفاً في أذهانهم لكلمة مشكلة، ولصور تتسم بالعنف والدم والكراهية للولايات المتحدة)[2].

ولعل رأي (باير) هذا الذي يشترك فيه مع الكثير من الكتاب السياسيين في العالم، والذي يعبر بشكل واضح ودقيق عن اتجاهات الرأي العام الأمريكي،

---

[1] إدارة أوباما ووعد الانسحاب من العراق، أزراج عمر، مقالة العرب أون لاين، بتاريخ ٢٠٠٩/١/٣١م.

[2] الفوضى التي صنعوها: الشرق الاوسط بعد العراق، جوين باير، ترجمة سعد جمول، الثقافة الغربية، ٢٠٠٧م، ص١٣٣.

أما اتجاهات الرأي العام فنجدها أكثر حدة في الدول العربية، فالولايات المتحدة لم تحظَ بمستوى الكراهية، الذي بات يسم مواقف شعوب الدول العرابية تجاهها بنحو غير مسبوق إلا بعد احتلال العراق، فقد أدى هذا الفعل الأمريكي إلى تعظيم هذه الكراهية برغم أن الشعب العربي لم يكن يثق بأي قدر في السياسات الأمريكية في المنطقة بسبب العلاقة الخاصة التي تربط بين الولايات المتحدة والكيان الصهيوني، والمعبر عنها عملياً بمواقف وقرارات اتخذتها الولايات المتحدة ضد العرب ودولهم، وعموم النظرة الدونية التي تتعاطى بها السياسة الأمريكية والمسؤولون الأمريكيون مع العرب طوال عقود عديدة مضت.

وفي شرح رؤيته لأحداث (الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر عام ٢٠٠١م) التي كانت الشرارة التي انطلقت منها الحرائق الأمريكية التي نالت العديد من الدول والشعوب وفي مقدمتها أفغانستان والعراق، يرى (جون باير) بأن ذلك الحدث كان هو الأسلوب المتاح لتحريك سطح البحيرة الراكدة[١]، وعلى أساس رؤية (باير) هذه، تبدو تلك الأحداث وبعد ثماني سنوات على حصولها وقد تجاوزت في نتائجها كل الحسابات والتقديرات والتوقعات، مع أن الغموض مازال يلف الجهة التي تقف وراء تلك الأحداث والأطراف التي قامت برسم خططها ووضعت آليات تنفيذها، وإذا كان الدخول في متاهة من قام بذلك العمل، ولماذا مازال صعباً، أو أن الحكم فيه لا يمكن أن يكون حاسماً ودقيقاً، فإن مراجعة ما طرأ بسبب تلك الأحداث على منطقتنا والعالم واكتشاف المتضررين فعلاً من عواقبها والمستفيدين؛ قد يقودنا إلى قراءة أقرب إلى تلك الأحداث التي تم استعمالها فعلاً؛ لتغيير توجهات سياسية في عالم القرن

---

[١] الفوضى التي صنعوها: الشرق الاوسط بعد العراق، جوين باير، ترجمة سعد جمول، الثقافة الغربية، ٢٠٠٧م، ص٦٩.

الواحد والعشرين؛ فالنظر إلى ردة الفعل الأمريكية على تلك الأحداث تظهر اليوم وكأنها كانت مرسومة سلفاً، وقد فاقت كل التصورات، ليس في حدتها فحسب، بل في خروجها عن موضوع الأحداث نفسها، وتوجيه الانتقام لدول وأطراف ثبت بالدليل القاطع وباعتراف الولايات المتحدة نفسها، أن لا علاقة لها بالأحداث، وأهم هؤلاء العراق والعراقيون.

وبغض النظر عن صحة أو عدم صحة الروايات التي تم بثها عن أحداث أيلول، فإن إعلان الحرب على الإرهاب بالشكل والطريقة التي اختارتها إدارة بوش إلى حد اليوم، قد قادت إلى نتائج مختلفة تماماً عما وعدت به تلك الدولة.

وإذا كانت الحرب المزعومة على الإرهاب التي شنتها الولايات المتحدة بعد أحداث (أيلول عام ٢٠٠١م)، قد وفرت لواشنطن فرصة ذهبية لزيادة نفوذها وهيمنتها على العالم، وكانت (القناع الأفضل) في نظر المحافظين الجدد الذي أنتجته مصانعهم السياسية منذ عقود، كانت الولايات المتحدة خلالها تتحين الفرص لإعلان نفسها الامبراطورية الوحيدة التي تحكم العالم من دون منازع، بل وبمباركة الجميع وانصياعهم وبما يجعل القرن الحالي قرناً أميركياً؛ تحقيقاً للشعار الذي رفعته إدارة (بوش الأب) بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في مطلع تسعينات القرن الماضي، غير أن السنوات الثماني الماضية على أحداث أيلول كانت كفيلة بإسقاط القناع وجعله وبالاً على السياسة الأمريكية بكل مفاصلها، وحتى مع إصرار واشنطن على عدم الاعتراف بالفشل وسقوط القناع عن وجه سياستها القبيح، فإنَّ ثمار حصادها الأشد مرارة من عبارة الفشل والذي لم يملك الرئيس الأمريكي الثالث والأربعين للولايات المتحدة (جورج دبليو بوش) الشجاعة والجرأة للاعتراف به، قد تم الاعتراف به فعلياً من قبل الشعب الأمريكي، وهو يذهب لصناديق

الاقتراع في (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨م) لانتخاب الرئيس الرابع والأربعين، ففي ذلك اليوم عبر غالبية الشعب الأمريكي بانتخاب (باراك أوباما) عن رفض شعبي واضح لسياسة (جورج دبليو بوش) ولكل ما يرتبط به من حزب وشخصيات أسهموا جميعاً في تحميل الولايات المتحدة خسائر فادحة ما كان يجب أن تتحملها، فبحساب خسائر الولايات المتحدة في حربها واحتلالها للعراق ومقارنة حجمها وتأثيرها بالخسائر التي تكبدتها في مغامرتها السابقة في فيتنام (التي قال بوش يوم احتلال العراق: بأنَّ صورة فشل أمريكا فيها قد تم مسحها أخيراً من ذاكرة الأمريكيين)، تظهر حقيقة أن الكارثة صارت أعمق في العراق خاصة وأنها لم تنتهِ بعد، فحصادها الآني يشير إلى سقوط نحو خمسة آلاف قتيل (وفقاً للأرقام المعلنة من قبل وزارة الدفاع الأمريكية- البنتاغون) وأكثر من (٧٥) ألف قتيل، وفقاً لأرقام هيئات ومراكز أخرى، ونحو (٧٠-٩٠) ألف جريح، أكثر من نصفهم صاروا في أعداد المعاقيين على الدوام، فضلاً عن ترليون دولار أهدرت لحد الآن في تمويل العدوان على العراق واحتلاله من دون أن يتم تحقيق الأهداف التي كانت إدارة الرئيس الأمريكي السابق (جورج دبليو بوش) تراها قريبة، وقد أثبت واقع الحال أنها بعيدة.. وبعيدة جداً.

وإذا كان حكم التأريخ على مسببات وتفكك وانهيار الإمبراطوريات التي شهدها العالم عبر رحلته التأريخية الطويلة، يكاد أن يكون واحداً يتلخص في اتساع الهوّة بين الإمكانات والقدراتِ من جهة، وحجم وطبيعة الأهداف الموضوعة من جهة أخرى، وفي كون كل اتساع على حساب الآخر يقود إلى الترهل، وفقدان السيطرة، وتآكل مقومات القوة بنحو تدريجي يتسارع بعد مدة بما لا يعطي فرصة أو قدرة على مواجهته، وهو وضع أليم (وفقاً للعديد من المحللين والمراقبين) تواجهه الولايات المتحدة؛ بسبب سياساتها الهوجاء.

ولعل من الضروري أن نتعرض هنا للمقاومة العراقية كونها أهم الأسباب التي جعلت الهوّة تتسع بين إمكانات وقدرات الولايات المتحدة التي زجتها في الحرب ضد العراق واحتلاله من جهة، وحجم وطبيعة الأهداف الموضوعة من جهة أخرى، فالمقاومة استطاعت أن تجعل إمكانات وقدرات المحتلين برغم اتساعها وثقل وزنها على الأرض، قاصرة عن بلوغ الأهداف، فالحديث عن السنوات الست الماضية من عمر الاحتلال الأمريكي للعراق، يعني بالضرورة الحديث عن الدور التأريخي والاستثنائي الكبير للمقاومة العراقية بكل فصائلها ومستوياتها، في وضع الاحتلال في المأزق وتحويله إلى مأزق للمشروع الإمبراطوري الأمريكي برمته في العالم، وبما جعل السيطرة على العراق وإخضاعه للإرادة الأمريكية، يفوق قدرات أمريكا وإمكاناتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية، الأمر الذي حوّل احتلال العراق إلى عبء قاد الولايات المتحدة إلى التراجع، وانكشاف وهم أمريكا في عدّها القوة هي العامل الحاسم في كل صراع، وإن الاعتماد على الجيوش المدربة والمجهزة بأكثر الأسلحة تطوراً وفتكاً كفيل بتحقيق الأهداف.

وقد عبّر عن ذلك بلغة دقيقة وعملية العديد من القادة العسكريين والاستراتيجيين الأمريكيين كالجنرال (بيتر بايس) الرئيس السابق لهيئة الأركان المشتركة الأمريكية، الذي أدلى في شهر (شباط/ فبراير ٢٠٠٧م) بشهادته عن الحرب في العراق أمام الكونغرس الأمريكي قائلاً: (ان القوات الأمريكية في حالة تآكل، إنها مخاطرة كبرى أن يتم تقييدها بتحقيق مطالب وأهداف الحرب على العراق... إن القوات الأمريكية لن تستطيع والحال كذلك أن تتجاوب وبشكل كامل ومؤثر مع متطلبات أي أزمة جديدة يمكن أن تنشأ

وتستوجب الحرب)[1]، وهو الكلام نفسه الذي قاله قائد القوات المسلحة البريطانية المارشال (جون ستيراب) وهو يدلي بشهادته أمام لجنة الدفاع في مجلس العموم البريطاني عن أوضاع الجيش البريطاني في العراق واستمرار الوجود البريطاني هناك قائلا: (إن التزامات بريطانيا في العراق لن تسمح بأي تورط في أي قتال واسع لسنوات قادمة)[2].

ولعل هذا المأزق الذي وضعت الولايات المتحدة نفسها وحلفاءها فيه يوم احتلت العراق ، هو الذي دفع صحيفة لوس أنجلوس (الأمريكية) لأن تنقل على لسان مسؤول في وزارة الدفاع الأمريكي (البنتاغون) قوله عن الحرب في العراق: (إن هذا الجزء من العالم لديه حساسية شديدة تجاه الوجود الأجنبي، وإن أمام الجيش الأمريكي فرصة قصيرة نسبياً)[3].

إن هذا التوجه وهذا الفهم لطبيعة الاحتلال الأمريكي للعراق، يؤكده أيضاً العديد من المنظرين والسياسيين الأمريكيين المميزين، ومنهم (زبينغو بريجنسكي) مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق، الذي حذّر المسؤولين الأمريكيين من مغبة استمرار احتلال العراق وقال في مقالة له بعنوان: (خارطة طريق للخروج من العراق) نشرت في العديد من الصحف الأمريكية قبل نحو عامين: (إن الحرب في العراق كارثة تأريخية واستراتيجية وأخلاقية نفذت بموجب افتراضات زائفة، وهي تقوض شرعية أمريكا العالمية.. إن على الولايات المتحدة أن تؤكد بشكل واضح نيتها بمغادرة العراق، وأن تعلن عن أنها ستبدأ في إجراء محادثات مع القادة العراقيين (الاصليين) الذين يستطيعون الوقوف على أقدامهم، أولئك الذين يمتلكون سلطة حقيقية خارج

---

[1] صحيفة واشنطن بوست الأميركية، بتاريخ ٢٠٠٧/٢/٢٧م .

[2] مجلة تايم البريطانية، بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٧ .

[3] صحيفة لوس أنجلوس الأمريكية، بتاريخ ٢٠٠٧/٣/١٢م .

المنطقة الخضراء؛ لأن النظام العراقي الذي تعدّه إدارة بوش ممثلاً للعراقيين، محصور في مساحة محددة بأربعة أميال مربعة داخل القلعة الأمريكية في بغداد، وهومحمي بالقوات الأمريكية وبجدار سمكه (١٥) قدماً [1].

ومما لاشك فيه، فإنَّ هذه النتيجة التي توصل إليها العديد من القادة العسكريين والاستراتيجيين الأمريكيين والبريطانيين وغيرهم، لم تكن لتصبح حقيقة يتم التعامل معها، ويتم وضعها في مكانها الصحيح داخل حسابات الهزيمة وحسابات النصر، لولا المقاومة العراقية التي ظلت تسبح وتتحرك بالاتجاه المعاكس لمحاولات تيئيس العراقيين، التي كانت من الأهداف الأساسية والجوهرية في برنامج قوى الاحتلال وعملائه؛ فالمقاومة العراقية وطوال السنوات الست الماضية، قدمت على الساحة العراقية أنموذجاً رائعاً في مواجهة المحتلين وتقزيم قدراتهم برغم كل إمكاناتهم البشرية الكبيرة وامتلاكهم لوسائل وتجهيزات وامتيازات هائلة، في مقابل الإمكانات والقدرات المادية المحدودة للمقاومة، وحركتها الصعبة في طبيعة منبسطة وسهلة يصعب الاختفاء والمناورة فيها، على عكس ما كان متوفراً للمقاومة الفيتنامية مثلاً، وفي ظل انقطاع كل سبل الدعم الخارجي، على عكس تمتع كل المقاومات في جميع أنحاء العالم (قديماً وحديثاً) بالدعم المادي والمعنوي والبشري أحياناً من أماكن واتجاهات عديدة.. وعلى العكس لما تروج له إدارة الاحتلال الأمريكي وأعوانها من قوى العملية السياسية (وحكومة المنطقة الخضراء) عن انكفاء أعمال المقاومة وقدرة قوات الاحتلال وقوات الحكومة الحالية وشركات المرتزقة الخاصة مثل (بلاك ووترز) وغيرها على تحجيم قدرات القوى المناهضة للاحتلال، فان تقريراً لمكتب المحاسبة الأمريكي نشر

---

[1] صحيفة واشنطن بوست الأميركية، بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٩م.

في شهر (تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٨م)، قد فند كل ذلك وكشف في صفحاته التي قدمت إلى الكونغرس الأمريكي.

إن مستوى عمليات المقاومة العراقية ضد (القوات الأمريكية وقوات الدول الأخرى المتحالفة معها في العراق) كانت مهمة جداً ومؤثرة، فعدد عمليات المقاومة العراقية، وفقاً لذلك التقرير على سبيل المثال خلال ثلاثة أشهر هي (آذار ونيسان وآيار) عام (٢٠٠٨م)، تجاوزت (٣٨٥٠) عملية[١].

ومن خلال حسابات بسيطة يتبين أن المقاومة العراقية وفقاً لتقرير مكتب المحاسبة الأمريكي، قد نفذت أكثر من (٤٢) عملية يومياً في تلك الأشهر التي قالوا إن المقاومة انكفأت بها، فيما كان واقع الحال يؤكد أن نحو عمليتين للمقاومة كانت تستهدف قوات الاحتلال في الساعة الواحدة، ولعل انتقال فعل المقاومة مع مرور الوقت إلى تنفيذ العمليات النوعية، هو مؤشر واضح على قدرة المقاومة العراقية على اجتياز مرحلة الثبات والمقارعة، واتساع الحاضنة الشعبية لها، على عكس ما تدعي قوات الاحتلال وقوات الحكومة الحالية المساندة لها.

إن نجاح الاستراتيجية التي اتبعتها المقاومة العراقية في إطار مواجهة خطط الاحتلال قد أفرز بالضرورة وعياً شعبياً بأن المقاومين العراقيين للاحتلال قد استطاعوا:

١. النجاح في إسقاط محاولات المحتلين وأعوانهم على تسويق أنفسهم بأطر شرعية وقانونية، مستمدة من الشارع العراقي، عبر القول بأن صناديق الاقتراع هي التي حملتهم إلى كراسي الحكم، وفوضتهم اتخاذ القرارات وتشريع القوانين، ولعل نتائج انتخابات مجالس المحافظات التي جرت في

---

[١] صحيفة العراق الإلكترونية، تقرير مكتب المحاسبة الأميركي، العدد ٧٢١ ، تشرين الأول ٢٠٠٨م.

(الحادي والثلاثين من كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩م)، التي أريد لها أن تكون واجهة للتضليل، قد صارت واجهة لفضح الشرعية والقانونية، التي أرادوا إسباغها على أنفسهم، حيث ظهر أن مستوى المشاركة في تلك الانتخابات لا يتجاوز (٢٠-٢٥%) وهي نسبة تؤشر عزوف الناس عن خطط المحتلين وأعوانهم وفقدان الثقة بهم، وقبل كل ذلك أشرت بنحو واضح بداية عودة الوعي الشعبي العراقي من غيبوبته الإجبارية، التي فرضتها ظروف وقساوة الاحتلال والممارسات التعسفية والإرهابية، التي مارستها قوات الاحتلال وقوات حكومات الاحتلال المتعاونة ضدهم، فضلاً عن الممارسات الإجرامية التي تعرضوا لها من العصابات والميليشيات التي تعمل بدعم من المحتلين وحكومات الاحتلال وأحزابها وتحت حمايتها.

٢. إفشال كل خطط الاحتلال الرامية إلى تقوية الأحزاب والقوى والشخصيات المساندة لها والداخلة في العملية السياسية، ومحاصرتها داخل أسوار محميات المحتلين، وأولها المنطقة الخضراء وفضح جرائمهم وفسادهم.

٣. إسقاط مخططات المحتلين الهادفة إلى جر المقاومة إلى ساحات صراع هي ليست ساحتها الفعلية، من خلال الممارسات الطائفية والإجرامية، المعبر عن صور أساسية منها في استهداف العراقيين، بالقتل والتنكيل والاعتقال والترهيب، بفرق الموت والميليشيات، وقوات حكومات الاحتلال المتعاقبة، فضلاً عن قدرة وعي المقاومة على إفشال محاولات دفع المقاومة للتواجد في ساحات مشبوهة ورمادية وأماكن معدة سلفاً؛ لغرض تشويه صورتها، وبما يسمح أيضاً القول: إن المقاومة تستهدف المدنيين العراقيين، وهي فرية طالما استعملتها قوى الاحتلال، كجزء من حملات التضليل التي تجري فيها صناعة أحداث معينة، يذهب ضحيتها أعداد من العراقيين، أو تتعطل بسببها إمكانية استفادة العراقيين من مورد معين، لكن استمرار المقاومة على خطها الجهادي

الواضح قد أفشل كل هذه المحاولات، وأدى إلى اتساع مساحة رؤية العراقيين بوضوح، وتعاظم وعيهم وقدرتهم على الفرز بين الإرهاب والمقاومة، وشكلِ وطبيعةِ وانتماء من يقف وراء هذا العمل أو ذاك، وبالتالي فشل مراهنة المحتلين وأعوانهم على نجاح المشروع الطائفي بكل ترتيباته وأطره الدينية والعرقية.

٤. الانتصار على محاولات الإغراء والترغيب، التي طالما مارستها إدارة الاحتلال الأمريكي، لغرض سحب البساط من تحت أقدام المقاومين وإسقاط القيم النبيلة التي يتخذونها إطاراً ومنهجاً لوجودهم وعملياتهم، فضلاً عن الانتصار على محاولات شق صفوف المقاومة، وبث الخلافات بين فصائلها من خلال استعمال الإعلام في طرح الإشاعات والإيحاء أحياناً بمحاباة فصائل ومعاداة فصائل أخرى، وتسويق قصص وهمية عن لقاءات وحوارات واستعمال شهود عيان ملفقين ومدربين جيداً، يدلون بتصريحات كاذبة هدفها زعزعة ثقة العراقيين بالمقاومة، وخلق انشقاقات داخل جسد المقاومة، وغيرها من الأفعال التي كان وعي المقاومين أكبر بكثير من كل ترهاتها، الأمر الذي حصّن المقاومة ومنع انجرارها ووقوعها بمثل هذه الفخاخ الخبيثة.

٥. نجاح المقاومة في المحافظة على نَفَسها الطويل، وتقسيم جهودها وفقاً لطبيعة الميدان، وزمن الشوط ومن دون المغامرة بزج قوتها، أو جزء كبير منها في معركة واحدة، وفي ساحة سبق للأعداء أن أعدوا مسرحها، فالنجاح في استثمار القوى والأمكانات بشكل صحيح، واختيار وقت المواجهة وساحتها، كان واحداً من العناصر الرئيسية في استمرار المقاومة العراقية، وعدم قدرة المحتلين على استهدافها بنيران كثيفة وبقوى كبيرة، أو إجبارها على تقديم تضحيات كان يمكن عدم تقديمها.

٦. نجاح المقاومة في إثارة الرعب في نفوس أفـراد قـوات الاحـتلال، وقوات حكومات الاحتلال، وقد أشارت الكثير من الدراسات الأمريكية التـي أعدت لغرض تقييم الوضع النفسي لقوات الاحتلال، إلى أكثر من (٧٠%) من أفراد هذه القوات يعانون من رهاب الوجود خارج قواعدهم وثكناتهم، فالعديد من الجنود الأمريكيين والبريطانيين الذين أدلوا بأحاديث عن وجـودهم فـي العراق أو كتبوا مذكرات عن تجربتهم هذه، أكدوا أن أصعب أوقاتهم وأكثرها رعباً عندما يأتيهم الأمر بركوب عرباتهم (حتى وإن كانت مدرعة)، والنزول إلى الشوارع، أو المسير في الطرق وصولاً إلـى مكـان أو هـدف معـين؛ فالموت على أيدي المقاومين (وفقاً لاحاديثهم) سيكون متربصاً بهم فـي كـل مكان، كما ان الدراسات اشارت إلى أن نحو (٦٠%) مـن جنـود الاحـتلال الأمريكي باتوا بحاجة ماسة إلى تلقي العلاجات النفسية، فضلاً عـن حـالات الهروب، وحالات تعاطي المخدرات، والتخلف عن الخدمة العسكرية، ورفض دعوات الدخول في الجيش سواء في أمريكا أو في بريطانيـا، والتـي باتـت تشكل ظاهرة لا يمكن التغاضي عنها، كنتيجة فعلية من نتائج الخـوف الـذي زرعته المقاومة العراقية في قلوب الأعداء.

٧. نجاح المقاومة في توسيع مساحة القناعة الشعبية، في أن كل الترتيبات التي حصلت في ظل الاحتلال وحكوماته المتعاقبة، لابد ستسقط بعـد رحيلـه وإن طال زمنها، وأنها ستبقى ترتيبات طارئة ومؤقتة، فـضلاً عـن القناعـة الشعبية بأن رموز الحكم والسياسة الذي جاء بهم الاحتلال، هم جزء من تلـك الترتيبات الطارئة، وأن مصيرهم بالزوال مرتبط بزوال الاحتلال، وأنهـم لا يمتلكون شرعية في كل الاتجاهات، ولعل عزوف العراقيين عن منحهم الثقـة من خلال عدم المشاركة في انتخابات مجالس المحافظات التـي جـرت فـي (الحادي والثلاثين من كانون الثاني/ يناير٢٠٠٩م)، خير دليـل علـى ذلـك،

فضلاً عن افتضاح أمر هؤلاء الرموز من خلال تعاطيهم بسلبية واضحة مع هموم الناس، والتنصل من كل الشعارات التي رفعوها في إطار الحديث عن الحرية والديمقراطية والازدهار والتطور وغيرها، والانكفاء بنحو واضح على عمليات السلب والنهب، والاستفادة من فرصة الحكم في تعزيز مواردهم المادية، منطلقين من شعور عام وراسخ وصحيح بأن وجودهم طارئ، وأن إعدادهم لخطط هروبهم يجب أن يكون دقيقاً، وقابلاً للتنفيذ في أي لحظة.

٨. نجاح المقاومة في فرض نفسها (في معادلة الصراع)، كلاعب رئيسي معبر عن طموحات العراقيين، ومطالبهم المشروعة في تحرير العراق، وتقرير المصير، بعيداً عن أي تأثيرات، في مواجهة قوات الاحتلال وأعونها الذين يقفون في الطرف الثاني من المعادلة، إذ أن معادلة التوازن العسكري هذه قد فرضت عملياً، من خلال قدرة المقاومة على إنزال الخسائر المادية والبشرية بقوات الاحتلال، وإمكانياتها في زيادة وتوسيع رقعة هذه الخسائر واستمرارها.

انسحاب أم هزيمة ؟

ربما كان المشهد المثير الذي رأيناه يوم (١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨م)، مشهد قيام الصحفي العراقي منتظر الزيدي برجم الرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش) بفردتي حذائه، عندما جاء الأخير في زيارة وداعية للعراق يختم فيها سنوات حكمه ويتباهى فيها باحتلاله العراق، قد اختصر الطريقة الاحتجاجية والاستنكارية الرافضة، التي تعتمر صدور العراقيين إزاء الرئيس الأمريكي الذي اكتووا بنيرانه ونيران جيوشه التي احتلت بلادهم، وعاثت بها تدميراً وقتلاً وتنكيلاً وتفتيتاً.

إن أهم دلالات هذا المشهد تتركز في فضح الهزيمة الأمريكية، فبعد ست سنوات من الاحتلال الأمريكي للعراق، والادعاء بأن العراقيين قد تم تحريرهم، وهم يعيشون في زهو وسعادة في ظل الحرية والديمقراطية والأمل، الذي جاءت به الولايات المتحدة كهدية لهم.. جاء مشهد رجم بوش بالحذاء وفي داخل المنطقة المحصنة، كرد واقعي على كذب كل الادعاءات وهزيمة أمريكا، وعدم قدرتها على تحقيق الأهداف التي وضعتها أساساً لاحتلال العراق، وفي مقدمتها ترويض العراقيين وإخضاعهم، وجعلهم مجرد قطيع في إحدى المزارع الخلفية للولايات المتحدة.

وفق كل هذا؛ فإن إعلان الرئيس الأمريكي الرابع والأربعين (باراك أوباما) يوم (٢٧ شباط/ فبراير٢٠٠٩م)، عن تحديد (١٩) شهراً لسحب القوات الأمريكية من العراق تنتهي في (٣١ آب/ اغسطس٢٠١٠م)، مع بقاء قوة ما بين (٣٥- ٥٠) الف جندي لحين استكمال الانسحاب بشكل نهائي أواخر عام (٢٠١١م)، يعدّ ناتجاً طبيعياً ومنطقياً لمأزق أمريكا في العراق، الذي صنعته لها المقاومة العراقية، التي أدت ضراوة ضرباتها إلى كسر شوكة الجيش الأقوى في العالم، وتحطيم مكانته وإسقاط هيبة أمريكا، أما من يدعون بأن قرار (أوباما) بألانسحاب من العراق قد جاء نتيجة لانتهاء المهمة الأمريكية وتحقيق الأهداف، فإن ادعاءهم هذا لا يمكن أن يصمد في وجه الخسائر الأمريكية المتعاظمة على المستويات السياسية والعسكرية والاقتصادية، وهي خسائر كارثية اعترف بها غالبية المسؤولين الأمريكيين، ومنهم من كان مشاركاً في الإعداد للحرب ضد العراق واحتلاله، مثل (جوزيف كوليتز)، الذي شغل بين الأعوام (٢٠٠١م-٢٠٠٤م) منصب مساعد وزير الدفاع الأمريكي السابق (دونالد رامسفيلد)، والذي قال في دراسة له بعنوان: (اختيار الحرب.. القرار باجتياح العراق ونتائجه) نشرتها جامعة

الدفاع الوطني الأمريكية: (إنَّ تلك الحرب مثلت هزيمة نكراء، فإذا قسنا الحرب في العراق بالدم الذي أزهق، والمال الذي صرف، فإنها بحق تشكل كارثة مكلفة ستستمر الولايات المتحدة بدفعها، في ظل احترام أقل في العالم، واتكال أكبر على الجيش، وتأثير سلبي بالنسبة لما تسمى الحرب على الإرهاب)[١].

على الرغم من المخاوف التي يثيرها البعض من التواجد الإيراني (داخل العراق)، ومن إمكانية أن تسعى ايران إلى ملء الفراغ الذي يحصل في حالة الانسحاب الأمريكي في العراق، فإن واقع ومعطيات السنوات الست الماضية من الاحتلال، تؤكد أن القوى المناهضة والمقاومة للاحتلال التي أجبرت الولايات المتحدة على الانكفاء بمشروعها الاحتلالي، وكبدتها خسائر جسيمة، وحولت الاحتلال الذي كانت تراه (نزهة) إلى (كابوس)، قادرة فعلياً على ملء أي فراغ أمني قد يحصل، كما أن رحيل قوات الاحتلال سيكون بمثابة لطمة قوية لكل القوى التي ساندت المحتلين وعبث بأمن ومقدرات العراقيين، وفي مقدمتها أذرع إيران في العراق، خاصة وأن الولايات المتحدة وإيران لم يستطيعا خلال السنوات الست الماضية من خلق قاعدة جماهيرية مؤيدة أو تابعة لهم، وحصتهم بعد كل ما جرى لا تتعدى رجالات السلطة وطبقة السياسيين المعزولين عن الشعب، والذي هرب الكثير منهم بعد أن اعتقد بأنه قد أمن جانبه المادي من أموال العراق المنهوبة، أما الجزء المتبقي منهم فسيلحقون المحتل حال خروجه.

وهكذا، يبدو واضحاً أن الهزيمة الأمريكية قد تحققت وفقاً لكل المؤشرات الاستراتيجية، وأن العراق يعيش اليوم بعد ست سنوات من الاحتلال المرحلة

---

[١] اختيار الحرب .. القرار باجتياح العراق ونتائجه، جوزيف كولينز، صحيفة العراق الالكترونية، تموز ٢٠٠٨م.

الاخيرة من عمر هذا الاحتلال البغيض، وأن من ضحوا في سبيل تحرير العراق، وفي سبيل المحافظة على هويته وكرامة أهله، لابد أن يكونوا اليوم قد اقتربوا من ساعة النصر الذي بذلوا لأجله الغالي والنفيس، وما عليهم لإخراج العراق من هذه المحنة الكبيرة، إلا التماسك والتوحد ونبذ الخلاف والوقوف صفاً واحداً، والتعالي على الجراح والأذى، والسعي للتسامح مع من لم تلوث أيديهم بدماء العراقيين، ومن لم يمدوا أيديهم لأموال العراق بغير الحق والاستحقاق، وتبني سياقات عمل ثابتة في إطار من التكامل الذي يقوي كل الفصائل، ويدفع بها إلى استمرار إدامة الزخم العسكري والسياسي والإعلامي ضد المحتلين وتضييق الخناق عليهم، وإكمال دائرة هزيمتهم.

ذكرى احتلال العراق السادسة
وأكذوبة إعادة إعماره

حسين الرشيد / مدير تحرير مجلة حضارة

بحلول التاسع من نيسان هذا العام تكون سنة جديدة من سنيِّ الاحتلال قد طرقت الباب، لتتخطى العتبة السابعة من السنين المؤلمة التي عاشها العراقيون بعدما شنّت القوات الأمريكية-البريطانية وحلفاؤهما مغامرتهم الكارثية عام ٢٠٠٣ميلادية، وآلت فيما بعد إلى احتلال بلاد الرافدين في حلقةٍ من حلقاتِ التآمر الهادفةِ في مجموعها إلى إخضاع المنطقةِ للهيمنةِ الأمريكية، وتفكيكها، وإضعافها، وإثارةِ النزعات الطائفيةِ والعرقيةِ فيها، وإنهاءِ أيِّ قدر من الممانعةِ فيها، ضمنَ أكذوبةِ ما يسمى بـ((الشرق الأوسط الجديد))، متخذةً من عبارة "محررونَ لا فاتحونَ"!! ستاراً تتسترّ وراءه لتحقيق مآربها وأطماعها الخفية.. تلكَ الأطماع التي جاءت خاتمةً -بل نتيجة- لجملةٍ من الذرائعِ والحجج والاتهاماتِ الباطلة، التي صاغتها وطبختها إدارة الولاياتِ المتحدة الأمريكية، معتمدةً على معلوماتٍ مغلوطةٍ فبركها جهازها الاستخباري، فضلاً عن المعلوماتِ الكاذبةِ التي كان يزودهم بها أعوانهم، الذين باعوا تاريخَ العراق وحاضرَه ومستقبلَه مقابلَ وعودٍ بتسلم سلطةِ الحكم، بعد عمليةِ ما يسمونه (التحرير) و(نشر الديمقراطية في العراق).

لقد جاءَ التحريرُ المزعومُ يرافقه كلّ المكر والبلاء، وصارَ العراقُ بفضل الديمقراطيةِ مباحاً -أو مستباحاً- وصارت ثرواته وخيراته غنيمةً للاحتلال الذي افتضحت ممارساته وسرقاته، وافتضحَ أعوانه الذين حكموا البلادَ منذ نكبةِ الغزوِ وحتى يومنا هذا، والذينَ صنّفتهم "منظمةُ الشفافيةِ الدوليــة" بينَ أسوأ الحكوماتِ في العالم، وأكثرها تبذيراً وفساداً!! فقد باتَ النهبُ في عهد الحكومات المتعاقبةِ في ظلِ الاحتلالِ يحدثُ علناً، تقومُ به طغمة فاسدة، يساندها فساد أمريكي تسيّره مجموعة فاسدة من الحاكمين المدنيين والعسكريين في العراق المحتل؛ ولعلَّ أُولى تلكَ الفضائح هو ضياعُ ما يقربُ من ثمانية مليارات دولار واختفاؤها بعد استلامِ الحاكم المدني (بول بريمر) مهامّه في العراق، من الأموال التي نُقلت إلى بغداد، مما كانت تحتجزهُ الولايات المتحدة من إيراداتِ صادراتِ النفط العراقية، وأموالِ برنامج النفط مقابل الغذاء التابع للأمم المتحدة، فضلاً عن الأرصدةِ العراقيةِ التي صادرتها أمريكا من مختلف دول العالم بعدّها من بقايا أرصدة النظام السابق في العراق.

ويبدو أنَّ موضوعَ "إعادة الاعمار" كانَ مخططاً له بزمن سَبَقَ الاحتلال، وقد أعدّت جهاتٌ أمريكية عديدة مخططاً مشبوهاً لتلكَ العقود الكبرى بما يضمنُ إحالتها لكبرى الشخصياتِ والشركاتِ والمؤسساتِ الأمريكية التي كانَ لها دورُها في احتلالِ العراقِ بما يشبهُ "تقسيم الغنائم"!! وقد نُقلَ تقرير[1] تبعاً

---

[1] نشرته جريدة الثورة السورية نقلاً عن "نيويورك تايمز" بعنوان ((معارك العقود الأمريكية مستمرة في العراق)) بناء على وثيقة حول "تقسيم الغنائم في حرب العراق قبل بدء الحرب" التي نشرت في كانون الأول عام ٢٠٠٥م .. تنظر التفاصيل على الرابط التالي :

http://thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?FileName=74773224820060124140222 بتاريخ ٢٠٠٦/١/٢٥م.

لأول روايةٍ رسميةٍ لبرنامج إعادةِ إعمار العراق وَضَعَها مكتب المفتش العام للشؤون العراقية: أنَّ معارك العقود بين وزارة الخارجية ووزارة الدفاع الأمريكية، وإحاطةَ المشروعات بالسرية التامة، وارتفاعَ النفقات الأمنية، ونقصَ إعداد الموظفين، تسببت جميعها في تأخّر العمل لشهورٍ متصلةٍ.. وقد أعربت الرواية في الوقتِ ذاته عن قلقِها بشأنِ صياغةِ عقودٍ لحسابِ كيانٍ يحملُ وضعاً سياسياً مبهماً هو "سلطة التحالف المؤقتة في العراق".

لقد قال أشهرُ المدافعين عن حقوق الضرائبِ في واشنطن "الخبيرُ ستيف إيليس": إنَّ الأمرَ يبدو مثل نظام تقسيم غنائم الحربِ بين عدةٍ وكالات، وإنَّ عمليةَ منح العقود بهذه الطريقةِ أسفرت عن نشوءِ عدةٍ إقطاعيات.

إن أُولى حلقات الكذب المتواصلة أتت في عقدِ المؤتمراتِ الدوليةِ لتنسيق مواقفِ الدول الكبرى والمانحة، في سبيل إنجاح ما يسمونه "مشروع إعادةِ إعمار العراق" مع علمِ كثيرٍ من المشاركينَ فيها فساد المسؤولين الحاليين في العراق، وإنها لم ولن تجدِ نفعاً، وإنها لم تصمد في الوقوفِ أمامِ العملياتِ المنظمةِ لتبديدِ الأموالِ وإهدارها، ولقد ذهبت وعودُ وتعهداتُ مسعري الحرب بإعادة إعمار العراق أدراجَ الرياح، وساهمت التصرفات اللامسؤولة التي كان يقومُ بها الحاكمون المدنيون والعسكريون في العراق في تبديدِ هذه الوعود الفارغة.. وإن قولَ وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة (كوندليزا رايس) في مؤتمر "رعاية الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي لبحث سبلِ إعادةِ بناء العراق" الذي عقدَ في العاصمةِ البلجيكية "بروكسل" في أواخر شهر حزيران/يونيو عام ٢٠٠٥م: ((إنَّ الشعبَ العراقيَّ يطلبُ منا أن نقفَ بجانبه،

وهو يستحقُ مساندتنا الكاملة))[1].. أقولُ : إنَّ هذا الوعد جُوبةَ بتصرفات عكست مدى السرقاتِ الكبرى التي نُهبت من أموالِ العراقيينَ تحتَ ستائر متنوعة سيتضح بعضها فيما بعد.

إنَّ الولايات المتحدة الأمريكية –وهي مهندسةُ احتلال العراق– لم تفتأ أن تتذرع بذريعتي انعدام الأمن والفساد في تأخّر أو تعرقلِ إعادة إعمار العراق، وجاءَ في تقريرٍ للمفتشِ العام الأمريكي لإعادة إعمار العراق (ستوارت بوين) نشرهُ أواخرَ عام (٢٠٠٦م) : إنَّ تدهورَ الوضع الأمني هناك لا يزالُ يعرقل إعادة البناء ويتسبب في تأخيرِ عددٍ منَ المشاريع، ويمنعُ زيارةَ العديدِ منَ المواقع، ويزيدُ في النفقاتِ الأمنية، ويعرّضُ حياةَ المقاولين للخطر.. وندّد التقريرُ نفسه بفسادِ عددٍ من الوزارات العراقية، وأشار إلى أن العراقَ صُنّف في المرتبة (١٣٧) من أصل (١٥٨) بلداً في الترتيبِ العالمي للفساد عام (٢٠٠٥م) الذي أقرّته منظمة الشفافية الدولية.

وحلَّ العراقُ (ثالثاً) في قائمةِ أسوأ بلدان العالم من ناحية الفساد الإداري، بعد (ماينمار) و(الصومال)، وفق تصنيف منظمة الشفافية الدولية، التي أشارت في تقريرها الصادر يوم الثلاثاء الموافق (٢٠٠٨/٩/٢٣م) من برلين بألمانيا الاتحادية إلى أن هذا التصنيف يستند إلى رصد للفساد الإداري الملاحظ من رجال الأعمال والمحللين الاقتصاديين.. ولم يحصل العراق من المقياس المؤلف من (١٠) نقاط سوى على نقطة واحدة وثلاثة بالعشرة من النقطة فقط؛ ليحلَّ في المرتبة (١٧٨) من القائمة التي ضمت (١٨٠) دولة في العالم.

---

[1] ينظر : موقع BBC على الرابط الآتي :

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/talking_point/newsid_4642000/4642089.stm بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٣٠م.

وتؤكدُ الحقائق بأنَّ احتلالَ البلدان وتخريبَ مؤسساتها، والتدخلَ في شؤونها، والتحكمَ في ثرواتها، وإهدارَ ونهب خيراتها، كفيلٌ بخلق جوٍ مليءٍ بالفسادِ والدمار.. وقد كانت الولاياتُ المتحدة الأمريكية محورَ الفساد في جميع الدول التي تحتلها؛ بسببِ تصرفات المسؤولين الأمريكيين الذين يعملون فيها، وفي العراق وأفغانستان نموذجان حقيقيان على صحة هذا الطرح.. ومنذ زمن مبكر حذّر مراقبو الإدارةَ الأمريكية من أنَّ عمليات الإهدار والفساد التي شابت إعادة إعمار العراق ستتكرر في أفغانستان، وهو ما دعا (جينجر كروز) نائب المفتش العام لإعادة إعمار العراق إلى القول: ((إننا بحاجة لمعرفةِ ما نحاول إنجازه في أفغانستان، قبل أن نمضي في ضخِ المزيدِ من الأموال، كما يجبُ أن نعرف متى نتوقف؛ حتى لا نضخ الأموال في ثقبٍ أسود)).

وقد أكّد موظفون سابقون في شركةٍ تابعةٍ لمجموعة "هاليبرتون الأمريكية" التي كان يرأسها سابقاً نائبُ الرئيس الأمريكي "ديك تشيني" -والتي استولت على عقودٍ ضخمةٍ لتزويدِ جيش الاحتلال الأمريكي بالخدمات- : أنَّ الشركة زوّدت قوات الاحتلال في العراق بمياهٍ تحتوي على معدلاتِ تلوثٍ، تعادلُ ضعفَ نظيراتها في نهرِ الفرات!![1]

لقد قدَّم (جينجر كروز) تقريراً للجنةِ العقودِ في زمن الحرب كشفَ من خلاله تاريخاً أسود من سوء التخطيط، وضعفِ الرقابة، وجشعاً أغرقَ دافعي

---

[1] جريدة الثورة السورية على الرابط :

http://thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?FileName=74773224820060124140222 بتاريخ ٢٠٠٦/١/٢٥م.

الضرائب الأمـــريكيين[1]، وأشـــار التقريـــرُ إلـــى أنَّ وزارة الـــدفاع ووزارة الخارجية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية دفعت للمقاولين أكثرَ مـــن (١٠٠) بليون دولار منذ عام (٢٠٠٣م) بالنسبة للسلع والخـــدمات لـــدعم العمليـــات الحربية، ومشروعات إعادة الإعمار في العراق وأفغانستان.

أما نائب المفتش العام بوزارة الدفاع الأمريكية (توماس جامبل) فقد كـــشف عن وجود (١٥٤) تحقيقاً في قضايا رشوة، وتضاربٍ في المصالح، ومحاولـــةٍ تزوير وسرقة في العراق وأفغانستان، موضحاً أنَّ أموال عملية الإعمار كثيراً ما يستغلها القادة العسكريون الأمريكيون في العراق وأفغانـــستان لأغـــراض شخصية تحت ستار بناء المدارس والطرق والمستشفيات، وأنه تم إنفاقُ أكثـــر من ثلاثة بلايين دولار على هذه المشاريع، التي لم تكـــن صـــالحة!! بـــل إنَّ صحيفة (بوست ستاندرد) الأمريكية أكّدت : أنَّ هناك شكوكاً فـــي الإشـــراف على الطرق التي يتم بها صرف أموال إعادة الإعمار، وأنه تم اكتشاف دفـــع رشاوى وإكراميات للمسؤولين الحكوميين، وكشف محققون عن أن عمليـــات الاحتيال كانت أقل خطورة من التعاقد مع مقاولين عـــديمي الكفـــاءة، بعقـــودٍ باهظةِ التكاليف، وأنَّ في مثل هذه التعاقدات تبديد لأموال الأمريكيين[2].

ورأينا عن قربٍ تلك المكافآت التي كان يوزعها جيش الاحتلال الأمريكي على شكلِ عقودٍ -في غالبها عقود وهمية- لأولئك المتعاونين معه من الـــذينَ خدموهم في إطار عدد من المشاريع المشبوهة، التي كانت تـــستهدف بـــشكل

---

[1] يقول رئيس لجنة القوات المسلحة في مجلس الشيوخ السيناتور "كارل ليفن" : ((إنَّ المكلفين الأمـــريكيين دفعوا أصلاً ما لا يقل عن (٢٧) مليار دولار لإعادة الإعمار في العراق، في حين يحصل العـــراق علـــى عشرات المليارات من الدولارات من عائدات النفط، الذي ترتفع أسعاره بشكل كبير، ومن غير المقبول أن يستمر المكلفون الأمريكيون في تحمل عبء يجب أن تتحمله الحكومة العراقية)).

[2] ينظر : موقع "مفكرة الإسلام"، بعنوان ((الفساد الأمريكي في العراق يتكرر في أفغانستان)) على الرابط http://www.islammemo.cc/akhbar/arab/2009/02/03/76461.html بتاريخ ٢٠٠٩/٢/٣م.

كبير تعويق مشروع المقاومة في العراق، من خلال تشكيل مجموعات مدعومة من المحتلين لمتابعة المقاومين والتضييق عليهم، تحت ذرائع مقاتلة ومحاربة المتطرفين الذين يقتلون العراقيين.

وقد حمّلت محكمة أمريكية[1] خمسة أشخاص، بينهم ثلاثة من الضباط الأمريكيين الاحتياط مسؤولية تمريرِ عقودِ مقاولاتٍ تفوقُ قيمتها ثمانية ملايين دولار بصورةٍ غيرِ مشروعةٍ إلى عددٍ من المقاولين العاملين ضمن برنامج إعادة بناء العراق، مقابلَ رشى على شكلِ مبالغَ مادية وتقديماتٍ عينية تشمل سياراتٍ وحلي وعقارات.. وأعلنت محكمة نيويورك لائحة تضم (٢٥) اتهاماً بينها تهمٌ بالتآمر والرشوةِ وغسيلِ الأموال، في تطورٍ هو الأحدثُ من نوعهِ ضمنَ سلسلةِ الفضائح المرتبطة بإساءة الأمانة في إدارة الأموال لأمريكية المخصصة لإعادة إعمار العراق.

وقد دعت كل هذه التجاوزات وزيرَ الدفاع الأمريكي (روبرت غيتس) إلى تقليصِ ما يعدل (١٧١) مليون دولار من ميزانية مشاريع إعادة الإعمار كانت مخصصةً لإعمارِ مقار الشرطة الحكومية الحالية في العراق، من أصل ميزانيةٍ تصل بمجموعها إلى (٥٩٠) مليون دولار، طلبها الكونغرس لمشاريع إعادة الإعمار في العراق[2].

بل إنّ تقرير المراجعة الأمريكية الذي أصدره المحقق الخاص في مشاريع إعادة الإعمار في العراق "ستيوارت بووين" كشفَ عن أكبر بكثير مما تقدم ذكره، وفضح آخر لمحاتِ الجهودِ غير المتوازنة في إعادة الإعمار، التي كلّفت دافع الضرائب الأمريكي أكثرَ من مائة مليار دولار.. وأنه بعد مراجعة (٤٧٣٢١) مشروعاً في برنامج "إعادة الإعمار" فإنّ (٨٥٥) عقداً أُلغيت من

---

[1] كان ذلك في الثلث الأول من شهر شباط من عام ٢٠٠٧ ميلادية.

[2] ينظر : موقع الرصد العراقي بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٣٠م .

قبل مسؤولين أمريكيين قبل اكتمالها؛ بسببِ عوامل غير مرئيــة، وأنَّ (١١٢) عقداً أُلغيت فنياً؛ بسببِ الأداءِ الضعيف للمقاولين، وأن كثيراً مــن المــشاريع وُصفت بأنها أُنجزت أو اكتملت بنجاح، بينما الواقع غير ذلك[١].

إنَّ أكثر من (١٣) مليار دولار كانت مخصصةً لمشاريع إعــادة الإعمــار في العراق قد تم تبديدها أو سرقتها.. حسبما اعترفَ بذلك أحد مسؤولي هيئــة النــزاهة العامة[٢] في إفادتهِ قبل فترةٍ أمامَ لجنةِ السياسيات الديمقراطيــة فــي مجلسِ الشيوخ الأميركي، وهي إحدى اللجان التابعة للحزب الديمقراطي فــي الكونغرس، ونشرت بعض الصحف الدولية -بما فيها الــصحف الأمريكيــة- مقتطفات من تلك الإفادة، التي تم التأكيد فيها على أنّ معظم المــشاريع التــي كان منَ المفترض تنفيذها إما لم يكن هناك حاجة إليها، وإما لم يكتمل تنفيذها، ما يعني أن مليارات الدولارات التي دفعتها الإدارة الأميركية لهذه المــشاريع قد ذهبت أدراج الرياح.. وأوضحَ المسؤول أن تقريراً لإيضاح ذلكَ تم رفعــهُ إلى رئيسِ الوزراء الحالي نوري المالكي ومسؤولين كبار آخــرين، غيــر أنّ التقرير لم يتم نشره، ولا أحدَ من المسؤولين يهــتم بالتحقيقــات حــول هــذه القضايا، وأكد أيضاً على أنه رفع تقريراً إلى مكتب "المفتش الأمريكي الخاص لعمليات إعادة إعمار العراق" حول قضايا اختلاس وفساد بحدود (٥٠) مليــار دولار.

وكشفت "صحيفة الإندبندنت البريطانية"[٣] عن أنَّ المــسؤولين الأمــريكيين عن إعادة إعمار العراق سرقوا نحو (١٢٥) مليار دولار، من أموال العــراق

---

[١] شبكة أخبار العراق، تقريــر بعنــوان ((فــضائح جديــدة عــن إعمــار العــراق)) علــى الــرابط : http://www.aliraqnews.com/modules/news/article.php?storyid=11219 في ٢٠٠٨/٤/٢٩م.

[٢] هو السيد سلام عذوب، المفتش السابق فيما يسمى "هيئة النــزاهة".

[٣] يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٩/٣/٣م.

وأموال المساعدات التي حصل عليها.. موضحة في تقريرٍ لها عن أن اعترافات الأمريكيين بدأت تتوالى في التحقيقات التي بدأها محققون فيدراليون أمريكيون مع مسؤولين عسكريين، منهم الكولونيل "أنتوني بل" المسؤول السابق عن عقود عمليةِ الإعمار إضافة إلى "رونالد هليرد" الذي كان مسؤولاً عن عقود العراق عام ٢٠٠٤م.

* * *

لقد تراكمت فضائح ما سمي بـ"إعادة إعمار العراق" والذي وصفهُ العديد من أصحابِ الخبرةِ والتخصصِ بأنه "أكبر أكذوبة في العصر الحديث" وقد مضت ست سنوات من عمر احتلال العراق، الذي وعدوا وبشروا بإعادة إعماره وإذا بهم يباشرون بتخريبه، في وقت نشهد فيه ذكرى الغزو السادسة، غير أنَّ الملاحظ أنَّ كل هذه السنين مضت ولم يلحظ العراقيون إعماراً أو بناءً، بل شاهدوا الخراب المتواصل؛ بسبب العمليات العسكرية المتوالية التي كانت -ولا تزال- تطال المدن الآمنة.

لقد فشلت وعودُ الإعمار، كما فشلت من قبلها وعودُ التحرير، ونشرُ الديمقراطية والسلام، وتحولت تلكَ الوعود العسلية إلى سراب؛ ففرقُ الموت ومليشيات القتل والخراب المحتمية بغطاء الاحتلال والحكومة فتكت بأرواح عشرات الألوف من العراقيين، وهجرة الملايين منهم!! فضلاً عن منهج الاعتقال والاختطاف الممنهج الذي يحدث على مرأى ومسمع من أصحاب الحكم الحالي في العراق.. ولقد بلغَ الفسادُ مبلَغه حينما بُنيت بأموال العراقيين أكبر سفارة للولايات المتحدة الأمريكية في العالم، في المنطقة التي تسمى "خضراء"، وبلغت كلفة بناء تلك السفارة (مليار دولار)، وهي تفوق في الحجم والمساحة مبنى الفاتيكان، وتفوق ست مرات مقر الأمم المتحدة في نيويورك!!

وإنَّ من بين الحقائق الملازمة لما يسمى "إعادة الإعمار" أن جملةً كبيرةً من أبناءِ الشعب العراقي -تصل نسبتهم إلى ما يقرب (٧٠%)- يعانونَ من الفقرِ والعَوَزِ والبطالةِ والحرمانِ وشحةِ الخدمات الأساسية، في وقتٍ أشارت فيه تقاريرُ بعضِ المنظماتِ الدولية إلى أنَّ أربعةً من بين كل عشرة من أبناء البلاد التي تزخر بالموارد الطبيعية والبشرية الهائلة لا يتقاضونَ أكثرَ من دولارٍ واحدٍ في اليوم، بينما يقفُ النظامُ التعليمي والرعايةُ الصحية على حافة الانهيار.. فضلاً عن أنَّ الفساد يستشري في كل الميادين وعلى مختلف المستويات، ولم يعد من الغريب أن تسعى جهات معينة لحماية نفسها وفرض السرية على ملفاتها، وهي ملفات تبدأ بالأسلحة وتمر بالمواد التموينية والأدوية، ولا تنتهي عندَ حدودِ عشراتِ الألوف من كشوف الرواتب والعقود الوهمية!!

ولعلَّ ما ساعدَ على تفشي "أكذوبة إعادة الإعمار" هو اتسامها بالفوضى وسوء الإدارة، وهي من بين الحقائق الصارخةِ في سلوكِ إدارةِ البيت الأبيض، التي أخفقت في مشاريع إعادة الاعمار، ومراقبةِ المقاولين، فضلاً عن غياب استراتيجية واضحة، وارتباكٍ في التنسيق بين الجهات المعنية، مما أدى إلى تفاقم التخبط، وتعاظم النهب، وبالتالي إلى المزيد من الويلات على بلادنا، ومعاناة الملايين من أبنائه[1].

إنَّ معالجة وباء الفساد المالي والإداري الخطيرين تتطلب جهوداً كبيرة، تبدأ بتشكيل هيئات تحتوي على لجان تحقيقية، تحقّقُ في كل الأموال التي

---

[1] ينظر : ((سنوات الإعمار.. سنوات المعاناة))، رضا الظاهر، موقع ينابيع العراق، على الرابط http://www.yanabeealiraq.com/politic_folder/reda-althaher060508.htm بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٦م.

صرفت، وتدقّقُ في كلِ المشاريعِ التي أُهملت أو أُنجزت، على غرار الهيئــة التي دققت بفساد إدارة "برنامج النفط مقابل الغذاء" من أجل أن تتقــصى عــن الحقائق، وتكشف عن المستور، وتفضح الفاسدين، الذين عاثوا بأموال الشعب فساداً، وتحيلهم للقضاء بتهمة إهدار ثروات العراق وأمواله، في وقتٍ تبلغ فيه ديون العراق ما يقرب من (١٦٢) مليار دولار.

قراءة في كتاب
الطريق الى غوانتانامو

عصام سليم / باحث ومدرب تنمية بشرية في مركز الأمة

تُعد قاعدة غوانتانامو البحرية آخر قاعدة عسكرية أمريكية في أمريكا اللاتينية، وهي تقع على الساحل الجنوبي الشرقي لكوبا، ورغم بقاء هذه القاعدة نقطة خلاف أساسية بين الدولتين، إلا إنها تمثل أيضا بشكل لا يخلو من المفارقة موضع لقاء بين العسكريين الأميركيين والكوبيين.

وتطالب حكومة فيدل كاسترو منذ قيام الثورة الكوبية باستعادة الجيب الأمريكي الذي تعده من آثار الاستعمار الأسباني، وكان البعض يخشى أن يثور غضب الحكومة الكوبية بعد إعلان وصول أسرى من مقاتلي طالبان إلى القاعدة، خاصة أن فيدل كاسترو كان قد انتقد الحرب في أفغانستان، على الرغم من إدانته لهجمات ١١/ أيلول- سبتمبر على الولايات المتحدة.

وتبدأ قصة غوانتانامو قبل نحو مائة عام وبالتحديد في عام ١٩٠٣م حينما وافقت كوبا على التخلي عن هذه المنطقة، الواقعة في أقصى جنوبي شرق البلاد وعلى مسافة حوالي ألف كيلومتر من هافانا، لجارتها الصديقة آنذاك

الولايات المتحدة، كبادرة امتنان من الكوبيين للدعم الذي قدمه الأمريكيون لهم أثناء المقاومة الكوبية للاحتلال الأسباني وذلك في مقابل إيجار سنوي قدره أربعة آلاف دولار.

ومن اللافت للنظر أن الحكومات الكوبية المتعاقبة لم تقم بصرف أي شيك من الشيكات التي لا زالت الولايات المتحدة تقدمها لها حتى الآن، وذلك في إشارة إلى اعتراضها على الوضع الراهن، وحين اندلعت أزمة الصواريخ السوفيتية في تشرين الأول/ أكتوبر عام ١٩٦٢م، دافعة بالعالم إلى شفير حرب نووية، قامت فرقة من (١٨) ألف جندي كوبي بحراسة غوانتانامو، وتم زرع المنطقة المحيطة بها بالألغام، ومع انتهاء الحرب الباردة، فقدت القاعدة أهميتها الاستراتيجية وباتت تستخدم بصورة أساسية كمعسكر تدريب، كما نقل إليها عشرات الآلاف من اللاجئين الكوبيين والهايتيين ممن ألقي القبض عليهم وهم يحاولون الوصول إلى السواحل الأمريكية.

وعلى الرغم من تقلص أهمية قاعدة غوانتانامو البحرية مع أفول نجم الاتحاد السوفيتي السابق، ومن ثم انفراد الولايات المتحدة بالعالم، وتحولها إلى القطب الأوحد، فقد عادت هذه البقعة إلى دائرة الضوء مجدداً بعد نقل أسرى طالبان إليها، وتقع غوانتانامو على مقربة من أراضي الولايات المتحدة، فهي تبعد حوالي (٩٠) ميلاً فقط عن ولاية فلوريدا، كما يمتلك الجيش الكوبي قاعدة عسكرية مجاورة لها على مساحة تبلغ حوالي (٢٠) ميلاً، وكما كانت مسرحاً لإظهار الكراهية بين الكوبيين والأمريكيين حين اعتاد الجنود الموجودون في القاعدتين المتجاورتين التراشق بالحجارة وتبادل الشتائم فيما بينهم لفترات طويلة.

كتاب "الطريق الى غوانتانامو"

كشف كتاب الطريق إلى غوانتانامو اعترافات المترجم الأمريكي الذي يعمل في معتقل غوانتانامو (إيريك سارد)[1] عن جوانب مظلمة وممارسات وحشية ظالمة وأساليب منافية للمواثيق والأعراف الدولية.

وبيّن المترجم في كتابه -الذي نعرضه الآن- والذي ألفه مع زميلته فيفيكا نوفاك[2] مراسلة صحيفة (تايم) في واشنطن، أنه أدرك منذ البداية صعوبة الاستمرار في مهامه من هول المعاناة التي يتعرض لها المعتقلون هناك، لافتاً إلى أن معتقل غوانتانامو ليس مجرد منفى للمعتقلين من الدول العربية والإسلامية، وإنما للجنود والضباط والمحققين الذين وصفهم وزير الدفاع رامسفيلد بأنهم "أسوأ السيئين".

وروى سارد وزميلته تفاصيل حياة المعتقلين وشعورهم بالملل والإحباط فيما تحفزهم بعض الرسائل الواردة من الأقارب على مزيد من الصبر والتحمل وأن الجزاء سيكون أكبر كلما زاد تحملهم المشاق هناك، ووفقاً لسارد فإن كثيراً من الضباط والمترجمين من أصول عربية، كما أنهم ينقسمون قسمين:

(الأول) يعتقد أن المعتقلين هم السبب بل هم منفذو أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر.

(والآخر) يعتقد أن غالبية المعتقلين لا ذنب لهم فيما حدث، ومن ثم تصعب الإجابة على أسئلتهم.

---

[1] إريك سار خدم برتبة رقيب في الاستخبارات العسكرية الأمريكية في معسكر جوانتانامو لمدة ٦ أشهر من ديسمبر ٢٠٠٢ إلى يونيو ٢٠٠٣م، وكان ضمن فريق دعم الاستخبارات والتحقيقات.تخرج في كلية كينجز كلوليج في بنسلفانيا.

[2] فيفيكا نوفاك مراسلة لصحيفة تايم في واشنطن وتغطي الشؤون القانونية والإرهاب والحريات المدنية وأموراً أخرى.

"كانت مهمتنا الرئيسية مراقبة السماء في أريزونا بحثاً عن أي جنون قادم"!.

بمثل هذه العبارة يفتتح المؤلف كتابه، تعليقاً على أحداث الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، ويقول المؤلف بعد التحاقه الفوري بالخدمة: "كانت الأقاويل في القاعدة ذلك اليوم تتحدث عن أن ذلك كان من تدبير أسامة بن لادن، جميع الذين أعرفهم في مجال الاستخبارات كانوا يعتقدون أنه جاد في تهديده باستهداف أمريكيين".

ويقول: "كنت أسمع كلاماً في دوائر الاستخبارات بأننا سنشن حرباً شاملة، ليس فقط في أفغانستان ولكن في شتى أنحاء العالم الإسلامي، بالنسبة لي ولمعظم زملائي في الجيش كنا ننتظر بلهفة بداية العمليات".

ثم يقدم الكاتب وصفاً موجزاً للأعمال العسكرية والاستخباراتية التي قام بها الجيش الأمريكي تحضيراً لغزو أفغانستان، مع ذكر مهامه التي قام بها في تلك المرحلة.

وبعد تحقق الغزو واحتلال أفغانستان، يذكر المؤلف انطباعه عن الدفعات الأولى من أسرى المجاهدين الذين يصفهم بـ(القاعدة) تارة وبـ(بالإرهابيين) تارة أخرى.

يقول: "في كانون الثاني/ يناير من ذلك العام، كانت إدارة بوش قد بدأت بإرسال معتقلين مشتبه بأنهم إرهابيون من أفغانستان إلى معسكر غوانتانامو، كنت أتمنى أن ينتهي الأمر بأي شخص له ارتباط ولو بعيد بالقاعدة في ذلك المعسكر، ليس هناك مكان أفضل من غوانتانامو (غيتمو كما يطلق عليه) لإرسالهم إليه، لأنه يعد منفى حتى بالنسبة للجيش نفسه".

التحاقه بمعتقل جوانتنامو

"أسرتني فكرة الذهاب إلى غيتمو"، ويقول المؤلف: "كنت قد رغبت في دخول مجال التحقيق عندما انخرطت في الجيش أساساً، كنت أعتقد أنني أحب التحدي الفكري الذي يأتي مع ذلك النوع من العمل".

"كنت قد تعلمت خلال فترة إعدادي لغوياً اللغة العربية الفصحى، كما تعلمت الكثير عن ثقافة الشرق الأوسط، وجغرافيته وسياسته وتاريخه على يد ستة أساتذة من مختلف الدول العربية".

ويبعث المؤلف بالرسالة الآتية الى حكام الدول الإسلامية إذ يقول بالحرف: "من دواعي السخرية أن الدول الإسلامية كانت تتحدث عن تكريسها للإسلام، ومع ذلك كانت هناك خلافات قاسية ومرة بين تلك الدول؛ لأسباب سياسية وطائفية"!.

ثم يتحدث عن ابتعاثه إلى مصر لتعلم الثقافة العربية والإسلامية من خلال (سياسة الدمج والمعايشة) التي تتبعها وكالة الإستخبارات الأمريكية، فيقول: "كنت دائماً أسمع السؤال: لماذا تدعم أمريكا إسرائيل دائماً؟، ورأيت كيف أن معظم المسلمين معتدلون ولا يتفقون مع الطروحات المتطرفة والمتعصبة لبعض الجماعات المتشددة".

"وغادرت إلى جوانتانامو في ٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢م"

يقول وهو مستلقٍ على سريره يقلب شاشات التلفزيون: "صور المعتقلين الأوائل على شاشات التلفزيون وهم يصلون إلى غوانتانامو، ويجلسون في الوحل في ملابسهم البرتقالية الخاصة، فيما كانت أعينهم معصوبة وأيديهم مقيدة لم تزعجني مطلقاً كما أزعجت البعض".

العزل القانوني

ثم يذكر الكاتب النقطة التي انطلقت منها ادارة بوش في حجب المعتقلين عن حقوقهم الإنسانية والقانونية، فيقول: "كانت إدارة بوش قد أطلقت مصطلح (محاربين أعداء) على المعتقلين، وقررت أنهم غير مؤهلين للحصول على تمثيل قانوني، وكان نشطاء حقوق الإنسان يقولون إن كامب دلتا – المعتقل الأول في غوانتانامو – لا إنساني".

ويستطرد المؤلف في رحلة البحث عن أسامة بن لادن فيقول: "كل شخص أعرفه في مجال الاستخبارات كان يعتقد أن اعتقال بن لادن يجب أن يكون في أعلى سلم واجباتنا".

العربدة الأمريكية

وبعد ذلك يذكر إريك سارد نقلاً عمن أسماه بأحد العسكريين المختصين عربدة المحققين والموظفين الأمريكيين في سجن غوانتانامو بعيد وصوله الى هناك، بالقول: "ليس هناك الكثير لفعله هنا، ما يفعله الناس هو العمل والسُكر"!.

إجراءات أمنية

يقول المؤلف: "تحدث إلينا أحد كبار المسؤولين الأمنيين في القاعدة وقال لنا إنه لا يسمح لنا بالكتابة أو الحديث عن جوانب متعددة في المعسكر وما يدور فيه لأي شخص، أو أن نلتقط أي صورة في أجزاء محددة ومعالم معينة من القاعدة، لا يسمح مثلاً بالتقاط صور للشاطئ إذا تضمنت اللقطة أي جزء من الشاطئ القريب من معسكر الاعتقال، كنت معتاداً على السرية في عملي،

ولذلك لم يزعجني أي شيء تحدث عنه، ولا حتى الاستمارة التي كان علينا أن نوقعها لنتعهد بعدم الإفشاء بأي معلومات سرية".

"كنا قلقين حول أي مجموعة لغوية سيتم تعييننا فيها، كانت هناك مجموعتان لغويتان منفصلتان تعملان في المعسكر، واحدة في التحقيق وتحليل المعلومات وكانت جزءاً من مجموعة الاستخبارات المشتركة (جي آي جي)، وفريق آخر يترجم الاتصالات اليومية بين المسؤولين في المعسكر والمعتقلين، وهو فريق تابع لمجموعة عمليات المعتقلين المشتركة (جي دي أو جي)، لقد تطوعت خصيصاً لكي أكون جزءاً من التحقيق".

نكتة من المؤلف: جندي امريكي مسلم ملتزم في غوانتانامو

"عندما انتهى تعريفنا بالمعسكر، اقترب منا ضابط عربي أمريكي وسيم من القوى الجوية.. واتضح أننا سنكون معاً في نفس الوحدة، الطريقة الودية التي قابلنا بها لم تكن الطريقة العسكرية، ولكن كان معروفاً أن القوى الجوية أقل تقيداً بالإجراءات العسكرية النظامية، قدم نفسه على أنه الكابتن سالم منصور، قائدنا الجديد، كان من مواليد السودان ومهندساً في هندسة الفضاء، وكان مسلماً ملتزماً - أحد الأمريكيين العرب الذين طلب منهم التطوع للخدمة في المعسكر؛ لأن الجيش كان يعاني من نقص في ناطقي اللغة العربية، وعندما سأله مارك عن اسم الفريق الذي سنعمل فيه، قال الكابتن منصور: ستكونون في فريق تابع لمجموعة عمليات المعتقلين المشتركة".

ثم يستطرد قائلاً: "في حفلة العشاء كان هنا حوالي عشرة أشخاص، معظمهم يبدو أنهم من أصول عربية وفي العشرينيات من أعمارهم، وقدمنا الكابتن منصور إلى شاب من أصل تركي سأله مارك عن العمل في مجموعة اللغويين، فلم يتردد التركي بالقول: هذا الفريق فيه مسيحيون ويهود وملحدون

ومسلمون، جميعهم لديهم آراؤهم الخاصة عن هذا المكان، نقضي كثيراً من وقتنا معاً، ونتجادل حول المعسكر أو الدين، بيني وبينكم هذا المعسكر كارثة، كل وكالة أرسلت شخصاً ما إلى هنا للتحقيق مع المعتقلين، وجميعهم يتقاتلون حول من يتحدث إلى المعتقل أولاً، وبعد ذلك يلاحظون أنهم لا يعرفون شيئا".

أبو كافر!!

ثم يذكر المؤلف ما طلب منهم من قبل رؤسائهم في غوانتانامو من تسمية أنفسهم بأسماء عربية ليكونوا قريبين من المعتقلين، "اختر اسماً عربياً يناديك به المعتقلون خلال الأشهر الستة القادمة"، ومن أجل البساطة اخترت اسم أحد المدرسين العرب الذين علموني خلال فترة التدريب – بسام، أما مارك فاختار أن يسمي نفسه اسماً استفزازياً (أبوكافر)، رغم أن الآخرين قالوا له إن هذه فكرة سيئة".

وصف المكان الأول للمعتقلين

"مررنا قرب معسكر (كامب إكس راي) حيث كان المعتقلون في البداية وضعوا فيه من كانون الأول/ يناير حتى نيسان/ أبريل ٢٠٠٢م حين افتتح (كامب دلتا)، كان (إكس راي) خليطاً من الأسلاك الشائكة والزنزانات المعرضة لتقلبات الطقس ودلاء صغيرة تستخدم بدلاً من الحمامات، كان يشبه ملجأً للحيوانات في حي سيئ أكثر منه مكاناً يوضع فيه البشر".

لماذا أنا هنا ؟

يذكر المؤلف خلال سيره في الممر الفاصل بين الزنزانات سؤالاً واحداً كان

يواجهه من قبل المعتقلين، "هل تعرف لِمَ أنا هنا؟"، ثم يجيبه المؤلف بقوله: "رددت عليه لا أستطيع أن أساعدك في ذلك".

ونقل مشاعر العداء التي يكنها حراس السجن للمعتقلين بسبب التضليل الذي كانت تمارسه الشرطة العسكرية، "إن ما يزيد الأمور سوءاً أن قادة الشرطة العسكرية يقولون لهم كل يوم إن هؤلاء الرجال هم الأشخاص المسؤولين عن هجمات ١١ أيلول/ سبتمبر".

المستويات الثلاثة للمعتقلين

يستطرد المؤلف في ذكر التصنيف الثلاثي للمعتقلين على ثلاثة مجاميع أو مستويات، يقول: "كان **المستوى الثالث** للمعتقلين الذين وصلوا حديثاً أو الذين لا يتعاونون مع محققيهم، كان يسمح لهم بالأساسيات فقط - بطانية، سجادة صلاة، قبعة، قرآن، فرشاة أسنان، **المستوى الثاني** كان للذين يتعاونون بشكل متوسط، كان يتضمن السماح بأشياء إضافية بسيطة مثل كأس للشرب، وكمية أكبر من الكتب، أما **المستوى الأول** فكان لأفضل مواطني غوانتانامو، كانوا يحصلون على كل ما يحصل عليه الآخرون بالإضافة إلى ساحة لممارسة الرياضة ووقت للاستحمام، والمجلات وحتى بعض الألعاب التي يمكنهم أن يلعبوها مع المعتقلين المجاورين من خلال الحاجز الشبكي، حتى تلك الأمور الصغيرة كانت تعني لهم الكثير".

هذا المكان جنة !!

ينقل المؤلف عن أحد المعتقلين تهكمه بإحدى الطبيبات الأمريكيات، عند اقترابها منه "بدأ بتلاوة القرآن دون أن يرفع رأسه عن القرآن، وقال دون

أن ينتظر أسئلتها: إنني أنام جيداً، وآكل جيداً، ولا أتعرض لكوابيس، ولا أريد أن أؤذي أحداً، بما في ذلك نفسي، هذا المكان جنة".

يقول المؤلف واصفاً انطباعه عن المعتقلين – ونقتصر هنا على التقييم الإيجابي–: " كان الإسلام مصدر قوتهم الأساسية، ويجب أن أعترف أنه في هذه الظروف، كانت تقواهم مثيرة للإعجاب، كان معظمهم يرددون الشهادة، وجميعهم تقريباً كانوا يصلون خمس مرات في اليوم، وكانوا يصومون رمضان على الأقل، وأحياناً أكثر، وقد حفظوا أجزاءً من القرآن، بعضهم كان قد حفظ القرآن كله"، ثم ينقل تواصي المعتقلين فيما بينهم على الصبر وتحمل التعذيب، بقولتهم المشهورة: "يجب أن تبقى قوياً يا أخي، وسيأتي جزاؤك فيما بعد"، أي تذكيراً بالثواب الأخروي عند الله يوم القيامة.

التكبير يؤرق الجلادين

يشير إريك إلى حالة نادرة وفريدة، وهي صيحات التكبير التي كان يرددها المعتقلون بوجه جلاديهم، وأثرها في زعزعة أمنهم النفسي، يقول المؤلف: "كان بعض عناصر الشرطة العسكرية يفتشون القرآن بأنفسهم، وذلك كان يدفع المعتقلين إلى ما يشبه أعمال الشغب، بما في ذلك البصاق على الحارس وصيحات عالية: (الله أكبر)، كانت هذه الاضطرابات طريقتهم في قتال مضطهديهم، قدرتهم على خلق التوتر في المعسكر كانت فائقة، وكانوا يعرفون ذلك".

تكتيك اللياقة مع الصليب الأحمر

بيّن المؤلف السياسة المتبعة داخل المعتقلات الأمريكية، وهي تلافي الاصطدام بلجان التفتيش التابعة للصليب الأحمر، من خلال عكس صورة

مضللة عن الواقع، يقول بهذا الصدد: "كان عناصر الشرطة العسكرية يتصرفون بأحسن صورة إذا كانت لجنة من الصليب الأحمر الدولي تقوم بإحدى زياراتها للمعسكر، لم يكن مسموحاً لهم ولا للغويين بالتحدث مع ممثلي الصليب الأحمر، إلا في حالة الضرورة القصوى، كانت قيادة المعسكر حذرة جداً منهم، وكانوا يقولون لنا أن نكون حذرين فيما نقوله عندما نمر بقرب القاطرة التي يجلس فيها ممثلو المنظمة".

نظرية المؤامرة

ذكر المؤلف طرفة عن أحد المعتقلين، بقوله: " كانت نظرية المؤامرة منتشرة بقوة بين المعتقلين، كان هناك معتقل لم يكن يثق بنا مطلقاً لدرجة أنه لم يصدق أن السهم في زنزانته يشير باتجاه مكة، كان يصلي في الاتجاه المعاكس".

ماذا حلّ بحقيبتي؟!

ولكن ماذا عن سرقة الجنود الأمريكيين لأموال المعتقلين؟!، يروي إريك القصة الآتية عن معتقل شيشاني مسلم، "عندما اعتقلت في الشيشان كنت أحمل حقيبة سوداء مليئة بالأموال النقدية.

عندما وصلت إلى هنا، أكد لي المحقق أنه سوف يسأل لي عنها ويخبرني بما حل بحقيبتي وماذا سيحصل للنقود، بعد أسبوعين التقيت محققاً آخر، وقال لي إنه لا يعرف شيئاً عن الحقيبة، بعد شهر من التحقيقات استطعت أخيراً إقناع ذلك المحقق بالسؤال عن ذلك الأمر، وقال لي إنه سيعلمني بما حل بحقيبتي، لم أسمع منه شيئاً على مدى أربعة أسابيع، وبعد ذلك، عندما ذهبت إلى التحقيق، قال المحقق الجديد طبعاً إنه لا يعرف شيئاً عن الحقيبة، كانت

تبدو عليه مظاهر النقمة التامة، قال "أعرف أن أولئك الكلاب الأمريكيين ينفقون مالي كله!، أريد فقط أن أعرف إذا كنت سأسترجع بعضه أو أرسله إلى أسرتي"، قلت له: "عليّ فعلاً أن أستفسر عن الأمر، ولكن لأكون صادقاً معك فأنا لست مهماً كثيراً هنا، وأشك أن يعطيني أحد الإجابة".

حوار بين جنديين أمريكيين

يروي صاحب الكتاب حديثاً دار بين أمريكيين يعملان في مجال الترجمة أحدهما من أصول عربية مسلمة (أحمد) والآخر من أصل كلداني مسيحي عربي (لين)، على خلفية معاملة سيئة من (لين) لأحد المعتقلين، والقصة تعكس مقدار التعجرف الذي يتصف به أولئك الناس، يقول المؤلف: قال أحمد لصاحبه لين: "لماذا تتصرف بهذه الطريقة مع هذا الشاب؟ لماذا لم تساعده وتمض في سبيلك؟" رد لين بغضب: "لماذا تشعر بالحزن على هؤلاء الأوغاد يا أحمد؟" رد أحمد "لست بالضرورة أشعر بالحزن عليهم، لكنني أعتقد أن علينا أن نعاملهم باحترام، لم يحاكم أي منهم على أي شيء بعد، لا تنس ذلك؟، صرخ لين: "محاكمات، علينا أن نأخذهم جميعاً في سفينة ونضع مرساة في رجل كل منهم ونلقي بهم في قاع المحيط، ذلك يحل المشكلة ونستطيع أن نغادر جميعاً هذا المكان"، كنا قد سمعنا مثل هذا الحديث من قبل من لين، مشى أحمد مبتعداً والاشمئزاز واضح على وجهه".

أسلوب قذر في مكافأة الجواسيس

وبما أن معتقل غوانتانامو قد زج فيه الأمريكان المئات من المعتقلين ومن أصول وأجناس مختلفة، وفيهم معتقلون لا صلة لهم بما حدث، ويمكن

توظيفهم ببساطة لأداء مهام تجسسية لنقل معلومات هامة عن بعض المعتقلين مقابل بعض الفتات.

يقول المؤلف: " كان المحققون مستعدين دائما لمكافأة هــذه المجموعــة: كانوا أحيانا يحضرون لهم وجبات من ماكدونالــدز وكــانوا يأكلونهــا أمــام المعتقلين الآخرين، وكان (...) أحد المعتقلين النــادرين الــذين يــسمح لهــم بالحصول على مجلات، وقد فوجئ مارك مرة عندما أطلعه (...) علــى مــا بداخل إحدى المجلات التي كان غلافها لمجلة "ماكسيم" ولكنهــا كانــت فــي الحقيقة مجلة "بلاي بوي" الخليعة من الداخل، وقال له (...) "سأفعل أي شيء يطلبونه مني طالما أنهم يستمرون في إعطائي هذه المجلات الإباحية".

"اكتشفت في تلك الأثناء أن الوكالة الحكومية الأخرى كانت تملك حــافزاً آخر تستطيع تقديمه للمعتقلين الذين كانوا يبدون تعاونـــــاً كبيراً، فضلاً عــن الأريكة والسجائر ووجبات ماكدونالدز وغيرها، كانت هنــاك قــاطرة يطلــق عليها اسم "كوخ الحب، وكان الأسرى الذين تتم مكافأتهم ينقلــون إلــى تلــك القاطرة في رحلة قصيرة، حيث يستمتعون بمشاهدة أفلام خليعــة ومجــلات تحوي صوراً مثيرة أيضاً".

التحقيق مع مراسل الجزيرة .. أمريكا لا تحترم الإسلام !!

ثم يسرد المؤلف مساعدته لمحققة في الجيش الأمريكي واسمها (ميــشيل) في استجوابها لأحد المعتقلين واسمه (أديب)، كان يعمل فــي قنــاة الجزيــرة كمراسل في أفغانستان قبضت عليه قوات تحالف الــشمال وســلمته للجــيش الأمريكي.

"قمنـــا بالتحقيق أيضـــاً مع معتقل آخر، كان يشكل أهمية كبيـــرة لدولـــة أجنبيـــــة، لا أملك حرية كشف هوية هذا المعتقل، ولكن المثيـــر في قضيته أنه كان يعمل لقناة الجزيرة الإخبارية الفضائية.

سألته المحققة: من أين أنت؟ أراد أديب أن يدخل في صـــلب الموضـــوع مباشرة، لماذا لا تقولين لي لماذا اعتقلت حكومتك مراسلاً صـــحفيا؟، قالـــت ميشيل: حسناً يا أديب، ليست لدي كل الإجابات مع الأسف حالياً، ما أســـتطيع أن أقوله لك أن من مصلحتك بلا شك الإجابة على أسئلتي، قالت: أريـــدك أن تشرح لي دورك في تمويل المقاتلين في المنطقة التي كنت تعمل فيهـــا، قـــال أديب وهو لا يكاد يصدق: ألهذا السبب أنا هنا؟، لم أمولهم مطلقاً، لن أســـتطيع مساعدتكم.

وقبل أن تنهي التحقيق طرحت عليه سؤالاً أخيراً: أديب، كيـــف عوملـــت منذ أن تم اعتقالك على يد الأمريكيين؟، قال أديب: لقد فقـــدت الكثيـــر مـــن احترامي للأمريكيين منذ أن اعتقلت، إنني مندهش من احتقار الحراس الكامل لديننا، ولا أعتقد أنني الرجل البريء الوحيد هنا، قالت ميشيل: دعني أســـألك هذا السؤال: عندما تغادر هذا المكان، هل ستقوم بتقديم برنامج عـــن الوقـــت الذي قضيته هنا؟، وإذا فعلت ذلك، ماذا ستقول في هـــذا البرنـــامج؟، أجـــاب أديب: إنني أتشوق لعمل هذا البرنامج، سأقول ما رأيتـــه بالـــضبط هنـــا: "إن السلطات الأمريكية لا تحترم الإسلام، وإنهم يحتجزن أبرياء دون توجيـــه أي اتهام لهم".

"في جوانتانامو، كنا نمارس إجراءات تجعل الكراهية أسوأ"

هذه العبارة من المؤلف تجسد ما كان يجري في ذلك المكـــان، ومـــع أن إريك صاحب الكتاب الذي نستعرض فصوله قد أخفى الكثير من المعلومـــات؛

لأغراض استخباراتية وأمنية نظراً لطبيعة عمله في الجيش الأمريكي، إلا أنه ذكر بعضاً من المواقف والتي سنأتي على ذكرها كما وصفها المؤلف من غير أية إضافة، وهي مهمة بالنظر الى حاجز التكتيم الإعلامي والسرية العالية الذي أحيطت به التحقيقات داخل معتقل غوانتانامو، أسوأ المعتقلات الأمريكية في التاريخ.

وقد كانت ما يسمى بـ "**قوة الرد الأولي**"، وهي الشرطة العسكرية سيئة الصيت تقوم بوظائف التعذيب، والإضطهاد والترويع، فضلاً عن المحققين والمحققات اللواتي كن يستخدمن الجنس كوسيلة من وسائل التعذيب النفسية.

يقول المؤلف: "كان الحراس يملكون سلاحاً في جعبتهم، إذا كان أحد المعتقلين يرفض أمراً فإنهم يستطيعون أن يستدعوا مجموعة من خمسة عناصر من الشرطة العسكرية – كانوا يطلقون عليهم مجموعة قوة الرد الأولي–، وكانوا يجبرون المعتقل على إطاعة الأمر باستخدام القوة المطلقة".

ويذكر "بأن قيادة الحراس في المعتقل كانت تذكرهم دائماً أن ينظروا إلى المعتقلين باحتقار كامل"، وينقل عن أحد الضباط واسمه (مو)، "كل شيء في المهمة يقصد منه إخافة المعتقلين، حتى المترجمون من المفترض أن يعاملوا المعتقلين باحتقار شديد ويخيفوهم إلى أقصى حد".

ويصف معاناة المعتقلين بالقول: " لم يكن هناك أي أمل لنهاية معاناتهم، كان الرئيس بوش قد وقع في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١م، قراراً مثيراً للجدل أسس لنظام جديد (للعدالة)، لاتهام ومحاكمة ومعاقبة غير الأمريكيين الذين كان يسميهم (محاربين أعداء)، ومع ذلك لم يكن قد تم توجيه أي اتهام لأي معتقل بعد، ولم يسمح لأي منهم بمقابلة محام، وكانت النهاية المفتوحة لاعتقالهم بلا شك أصعب شيء عليهم لتحمله".

ويذكر أيضاً احتجاز الأحداث دون السن القانونية من الأفغان، وفي هذا الصدد يقول: "علمت أننا نحتجز في غوانتانامو مجموعة من المراهقين الأفغان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٢-١٤ عاماً، وكانوا موجودين في مبنى منفصل اسمه معسكر (إيغوانا)، وكنت أتساءل عن جدوى احتجازهم في مكان مثل غيتمو"، ويذكر أيضاً بأن التحقيق قد يستمر أحياناً إلى عشرين ساعة متواصلة، في محاولة لإجبار المعتقل ليعترف بتفاصيل حول التخطيط لهجمات ١١ أيلول/ سبتمبر وتنفيذها.

العقوبات الجماعية

يقول المؤلف: "كانت معاملة حراس الشرطة العسكرية للمعتقلين تزداد سوءاً، وتطور استخدام مجموعة "قوة التدخل الأولي" ليصبح عملاً عقابياً.

ولم يعد مجرد إجراء لإجبار المعتقلين على الانصياع لأمر معين، الآن، إذا تعرض أحد الحراس وهو يمشي بين الزنزانات إلى إلقاء الماء عليه فإنه يبلغ المسؤول عنه بذلك، ويقوم بالتالي بطلب فريق قوة التدخل الأولي، وكان هؤلاء لا يكتفون بمعاقبة الفاعل، ولكنهم كانوا يعاقبون سكان ثلاث أو أربع زنزانات في المنطقة نفسها التي وقعت فيها الحادثة".

مغالطة قانونية مكشوفة

يعمد البنتاغون الى تزوير الحقائق كعادة الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وقد صدرت تصريحات رسمية مفادها عدم عدّ المعتقلين في غوانتانامو كأسرى حرب، ومن ثم لا تسري عليهم معاهدة جنيف، وقد أطلق عليهم وزير الدفاع الأمريكي الأسبق رامسفيلد اسم (المقاتلون غير الشرعيين)، وقد كشف المؤلف عن ذلك عند حديثه عن هذه النقطة، ونقل عن ضابط في قيادة

المعسكر ذلك التلبيس القانوني من غير إشارة منه بالرد أو عدم القبول، يقول: "أمضى الكابتن هندرسون نصف ساعة وهو يتحدث عن علاقة معسكر (دلتا) بمعاهدات جنيف، وقال إن معاهدات جنيف لا تنطبق على المعتقلين في غوانتانامو لأنهم لا يعتبرون أسرى حرب، لأنهم كانوا يفتقرون إلى تركيبة قيادة محددة مثل باقي القوات المسلحة في الدول الأخرى، ولأنهم لم يطبقوا قواعد القتال التقليدية، وأخيراً لأنهم لم يكونوا يرتدون زياً عسكرياً رسمياً".

وانتقدت المنظمات الدولية تصريح رامسفيلد، وقالت "جامي فيلنر" المسؤولة في مجموعة «هيومان رايتس ووتش» المعنية بحقوق الإنسان، السبت ١٢-١-٢٠٠٢م: إن عبارة «مقاتلون غير شرعيين» تنص ضمنا على توفير أقل قدر من الحقوق والحماية المكفولة بنص المواثيق لأي تصنيف من تصنيفات السجناء، وأضافت فيلنر أن الولايات المتحدة وضعت كل هؤلاء المعتقلين تحت تصنيف «مقاتلون غير شرعيين»؛ لأن ذلك يناسب أجندتها السياسية.

وأكد العديد من المحللين السياسيين أن الأفراد التابعين لحركة طالبان وتنظيم القاعدة الذين احتجزتهم الولايات المتحدة في قاعدة "غوانتانامو" بكوبا يُعدون أسرى حرب، وتنطبق عليهم اتفاقيات جنيف لأسرى الحرب الموقعة عام ١٩٤٩م.

وقالت اللجنة الدولية للصليب الاحمر إنها تعد السجناء الذين تحتجزهم الولايات المتحدة في قاعدة غوانتانامو في كوبا أسرى حرب، بالرغم من رفض واشنطن منحهم هذه الصفة، ونقلت وكالة رويترز للانباء عن "دارسي كرستيان" الناطق باسم الصليب الاحمر قوله "إن المحتجزين قد أسروا أثناء القتال، ولذلك فإن الصليب الأحمر يعدهم أسرى حرب".

قال د. "محمد السيد سعيد" رئيس مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان لشبكة "إسلام أون لاين.نت" الإثنين ١٤-١-٢٠٠٢م: "إن ما ذكرته وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) بأن مقاتلي القاعدة ليسوا أسرى حرب غير صحيح؛ لأن هؤلاء المقاتلين تم أسْرُهم في حرب دارت رحاها -وما تزال- بين أفغانستان والولايات المتحدة، وأضاف أنه حتى مع افتراض أن عناصر القاعدة لا يُعدون أسرى حرب؛ فهم مدنيون ينبغي مراعاة حقوقهم المدنية، وهذا الأمر يُعد أكثر خطورة؛ فحقوق المدنيين أوسع بكثير من حقوق الأسير.

واتفق مع د. سعيد "أبو العلا ماضي" مدير المركز الدولي للدراسات بالقاهرة؛ حيث طالب بضرورة تحرك المنظمات الحقوقية العربية والدولية للضغط على الولايات المتحدة من أجل أن توقف محاكمتها العسكرية اللاإنسانية بحق مقاتلي القاعدة، وأن تتم محاكمتهم محاكمة دولية عادلة في بلد محايد، وتحت إشراف الأمم المتحدة.

يُذكر أن اللوائح العسكرية الأمريكية التي أُعلنت عام ١٩٩٧م حول معاملة الأسرى والمعتقلين تنص على معاملة كل الأسرى بطريقة إنسانية بموجب اتفاقيات جنيف إلى حين البتّ في وضعهم بواسطة محكمة فحص من ثلاثة ضباط، وتعريف السجين بحقوقه، والسماح له بحضور جلسة المحاكمة، وتوفير مترجم له إذا دعت الحاجة لذلك، واستدعاء الشهود، والبتّ في وضعه عن طريق أغلبية الأصوات على أساس ترجيح الدليل.

ولم يكن إريك سارد الذي نعرض لكتابه هو أول من كشف عن أساليب التعذيب داخل غوانتانامو، بل قد شاركه بعض الجنود الذين كانو معه في الخدمة، ومنهم كريستوفر برندون وهو مجند سابق في الحرس القومي الأميركي، والذي كشف بدوره عن حقائق مثيرة عن معسكر غوانتانامو الذي أسماه بـ «معتقل الشيطان»، وكان قد أدلى بتصريح لصحيفة «العرب»

القطرية بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٢م "إن التعذيب بالمعتقل ممارسة لا تتوقف ولا يمكن تصور أهواله"، وأضاف من لندن -حيث ينشّط حملة لإغلاق معتقل غوانتانامو مع الصحافية البريطانية والناشطة الإسلامية البريطانية إيفون ريدلي ومعتقلين سابقين- "أن معتقلات غوانتانامو، وباغرام و(أبوغريب) ستبقى وصمة عار في تاريخ بلاده".

إغلاق السجن

ونظراً للسياسة الجديدة في تلميع صورة الوجه القبيح للولايات المتحدة الأمريكية، فقد وقع الرئيس الأمريكي باراك أوباما في ٢٢ كانون الثاني ٢٠٠٩م، أمراً تنفيذياً لإغلاق سجن غوانتانامو خلال عام، وقد أمر وزير الحرب الأمريكى غيتس هيئة أركانه بإعداد خطة لإغلاق المعتقل الموجود فى القاعدة البحرية الأمريكية فى خليج غوانتانامو بكوبا، حسبما قال البنتاغون يوم الخميس ١٨ كانون الأول/ ديسمبر السابق.وقال المتحدث باسم البنتاغون جيوف موريل: أن أوامر غيتس تستند إلى إعلان الرئيس الأمريكى المنتخب باراك أوباما بأن اغلاق غوانتانامو يمثل أولوية.

ووفقاً لوزارة الحرب الأمريكية، فإنه بالرغم من نقل مئات السجناء من غوانتانامو إلى دول مختلفة، فإنه مازال هناك (٢٧٥) سجيناً في المعتقل، يصنفون بأنهم (مقاتلون أعداء).

تقييم عام لكتاب: الطريق الى غوانتانامو

١. لا تخلو شهادات المؤلف التي نقلها من داخل السجن من الأهمية الوثائقية ذات المحتوى الأمني والسياسي.

٢. كتب الكتاب بأسلوب العرض القصصي المشوق من قبل الصحفية فيفيكا نوفاك، وهي تعمل كمراسلة لصحيفة تايم في واشنطن.

٣. لم يخف المؤلف مشاعر الكراهية التي كان يشعر بها تجاه المعتقلين، وظهرت منه عبارات غير لائقة، ومن ذلك قوله: "صور المعتقلين الأوائل على شاشات التلفزيون وهم يصلون إلى غوانتانامو، ويجلسون في الوحل في ملابسهم البرتقالية الخاصة، فيما كانت أعينهم معصوبة وأيديهم مقيدة لم تزعجني مطلقاً كما أزعجت البعض، كنت فرحاً لأنهم وقعوا في قبضة الأمريكيين".

وعند حديثه عن المظاهر الدينية داخل السجن يقول: " أدهشني ذلك، فوجئت بأننا نقدم ذلك التنازل للتعصب الديني للإرهابيين، بعد أن تعرفت على الإسلام المتطرف خلال وجودي في القاهرة، بدا لي أن قيادة المعسكر كانت تساعد على تسهيل تكريس الإرهابيين الديني، في الوقت الذي توقعت فيه أن يبعدوهم تماماً عنه".

٤. لقد أنصف المؤلف نفسه من خلال نقل الكثير من صور التعذيب والانتهاكات من داخل المعتقل، لا سيما وإنه كان يعمل ضمن فرق التحقيق كمترجم، فضلاً عن طبيعة عمله الاستخباراتية، وهي صور قد يحجم عنها الكثير من الجنود والضباط، لأسباب أمنية وأخرى تتعلق بمشاعر الكراهية الدينية، وإن كان المؤلف قد أغفل متعمداً على ما يبدو صور الإهانة الدينية للمصحف الشريف، وأضفى تفسيراً ذاتياً من عنده للحادثة، وكذلك الجزء المتعلق بأوجه التعذيب الأخرى والتي نقلها جنود آخرون عملوا في المعتقل نفسه.

٥. يتضمن الكتاب سرداً مفصلاً للحياة داخل ذلك المكان، فضلاً عن ذكر حوادث كثيرة بتفاصيلها الدقيقة، الأمر الذي ينم عن دقة ملاحظة المؤلف،

وحسن تعاطيه مع الأحداث، وقد أحجمنا عن ذكر بعض المشاهدات التي نقلها حول التعذيب الجنسي للمعتقلين من قبل مجندات أمريكيات، نظـراً لطبيعـة الأسلوب الذي عرضت به تلك الحوادث، وفقـاً لنظريـة الأدب المكـشوف، والنمط الأمريكي في الكتابة والذي لا يتورع عادة عن ذكر الفضائح بطريقـة تفتقر الى اللياقة الأدبية.

٦. تمت الإفادة مما ذكره المؤلف من قبل بعض المنتجين الـسينمائيين فـي أمريكا، فصدرت نسخة من فيلم يحمل الإسم نفسه (الطريق الى غوانتانـامو)، وتم توظيف المعلومات بطريقة ذكية ومؤثرة.

نص رسالة جبهة علماء الأزهر
إلى "باراك أوباما"

وجهت جبهة علماء الأزهر الشريف رسالة جديدة إلى الرئيس الأمريكي باراك أوباما.. وفيما يأتي نص الرسالة:

إلى السيد "أوباما" سيد البيت الأبيض في عهده الجديد

سلام عليك..

وهذه أول رسالة منا إليك وإلى أمتك ودولتك، حمّلنا عليها التقدير لك، والإشفاق عليك من تبعات سلفك لما بدا ويبدو منك في حقه، وقد ورِمت أنفه بأوهامه، فسعى في الأرض فساداً ثم طغى في البلاد، وسَعى في خراب الديار، فكنتَ بما بدا منك عندنا إلى الآن خيراً منه، نسأل الله لك العافية.

وإنا لنخالك سائلاً عن حقيقة تلك الجبهة التي تخط لك هذا الكتاب، بعد أن فشا الباطل، واستحكم في كثير من وسائل الإعلام والبيان، حتى كاد يحجب بأساطيله ضوء الشمس عن الناظرين إليها في رابعة النهار، وإنا نسارعك الجواب بأنه إذا كان الأزهر الشريف لا يزال عندكم كما هو عند غيركم فيه بعض معاني الإسلام اليوم، فإن في جبهة علمائه معنى الإسلام وتثبيت هذا المعنى.

وبهذه المكانة وتلك المسؤولية الشرعية والتأريخية كتبنا ونود أن نكتب إليك، "فإن العلماء ورثة الأنبياء" ينطقون بكلمتهم، ويقومون بحجتهم، فهم بعدهم للهداية لا للتلبيس، وفيهم معاني النور لا معاني الظلمة.

يا سيد البيت الأبيض

لقد أصبت إذ طلبت وُدَّ المسلمين، وخطبت حِلْفهم، وإننا نأمل لك بهذا أن تكون قد سلكت الطريق الصحيح إلى تصحيح مساركم مع أمتنا التي لم تر عداوة من جاحد مثل ما نالها من المجرم الأكبر سلفك الذي صار بحكم الواقع مسؤولاً اليوم منك وأنت أمام الله وأمام التأريخ مسؤول اليوم عنه.

وليس بخافٍ عنكم حقيقة مزاعمه التي وظّف لها كيده وسلطانه، فاستجاب لشيطانه، وقام هو على وفق ما ذاع بعد وانتشر بتخريب بيتكم، وهدم أسواقكم؛ ليتخذ من ذلك مُسوِّغاً لجرائمه التي فاقت جرائم الشيطان وجرائم نيرون.

فإن نيرون على شدة ما أجرم لم يأمر أذنابه بمثل ما أمر به بوش وأعدَّ على وفق ما جاء في شهادة الأستاذ "سامي الحاج" مصور الجزيرة في شهادته أمامها بعد أن أعتقه الله تعالى من جرائم كبير المجرمين الذي أمر بإهانة القرآن الكريم على أقبح وجوه الإهانات التي عرفها التأريخ من قبل لمجرم، وذلك بتكليفه العاهرات بأن يكُنَّ محققات مع المظلومين المعتقلين بغوانتانامو.

وكان من برامج التحقيق الذي سلكنه مع هؤلاء المعتقلين أن يطأن بأقدامهن القرآن الكريم أمام المعتقلين ثم يقمن بإلقائه بأوعية الغائط أمامهم – إذلالاً للمعتقلين وإهانةً لهم – بالإضافة إلى مافعلن من جرائم أُخر على فظاعتها في ذوات المعتقلين وأشخاصهم مما لا يملك أحد التنازل عنه، أو التسامح فيه، كما أنه لا يحل في شرعنا السكوت عليه أو التغافل عنه!.

أيها السيد

وإنك مهما تفعل لتصحيح ماكان من سلفك هذا – وهو بكل المقاييس صار في الإجرام العالمي إماماً – فلن تبلغ شيئًا من مرضاة الله ومرضاة عباده حتى تردَّ إلى القرآن الكريم حقه عليكم، وعلى العالمين، ذلك أنه لن يثبت حقٌ لنبي ولا حرمةٌ لرسول ولا معلم لحق من الحقوق ما لم يثبت حق القرآن الكريم أولاً.

فهو سجل الحق الباقي على الزمان الذي (لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه)، وقد رأيتَ أنت وسمعت ما كان من محطة القناة اليهودية العاشرة في حق روح الله عيسى ابن مريم وأمه الصديقة (عليهما السلام) دع عنك ماكان ويكون منهم في حق أخيه خير الخلق (محمد صلى الله عليه وسلم) من هؤلاء الخنازير الذين هم صنيعة أوروبا فينا وربيبتكم عندنا.

يا سيد البيت الأبيض

إن أمتنا لم تكن يوماً من حزب الظلام، ولا عصبة اللئام، ولافرقة الهدم، ولا جماعات الخصام، حتى يستحل هذا المجرم منا ومن ديننا ما استحل، إنما كنا – ولانزال بحمد الله – خير أمة أخرجت للناس، أمرنا بالمعروف، وأعلنا من قبل كلمة الله، وبلَّغنا رسالة الحق، وحملنا أمانة العلم.

هذا تأريخنا أنت تعلمه، تتألق أيامه الغُرُّ في ظلام الماضي، كما تتألق النجوم الزهر في حلك الليل.

أرشَدَنا الضالَّ من قبل فاهتدى، وحمينا الذليل فعز، وعلَّمنا الجاهل فتعلم؛ ولا يخفى على مثلك أننا مكَّنا في أرضنا الفسيحة ودنيانا العريضة لعناصر الجمال والخير حتى قويت في كل نفس، وازدهرت في كل جنس، وانبعثت في كل دين؛ وانتشرت في كل أفق؛ وحققنا لهذا الإنسان الذي كان طريد العدوان، وعبد الطاغوت أحاديث أحلامه؛ وهواجس أمانيه.

من الأُخُوَّة التي يعمُّ بها النعيم؛ والمساواة التي يقوم عليها العدل، والحرية التي تخصب فيها المواهب؛ وذلك لأن رسالتنا لم يُوحها الجوع ولا الطمع، ولا (يهوا) إله الجنود، وإنما أوحاها الذي خلق الموت والحياة، وجعل الظلمات والنور، وأوجد الفساد والصلاح، ليدرأ قوة بقوة، ويُصلح نظاماً بنظام، وينقذ إنساناً بإنسان، ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَٰمِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَٰتٌ وَمَسَٰجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا ٱسْمُ ٱللَّهِ كَثِيرًا ۗ وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِىٌّ عَزِيزٌ ﴿٤٠﴾﴾ الحج/٤٠ .

ثم أدركنا ما يُدرك الخلائق من ضعف المخلوق، ونقص البشر، وأعباء المجد، فأغفينا حِقبةً على رجاء أن نستجم فطالت بنا الغفوة؛ حتى كان ما كان مما نزل بالعالم وبنا من سُعار الجشع المسلح الذي يعصف بنا اليوم وبه، ونيران الطمع الباغي الذي أحاط بنا وبه، ثم ها هي أديان الشرق قد قلبَها المزاج الغربي إلى كَلَبٍ وغَلَبٍ: فعبقرية موسى- عليه السلام - ربا ودسيسة، وروحية عيسى عليه وعلى أمه البتول السلام خصومة وحرب.

وهكذا تحرّك الفلك الدوار حركة الطاحون الثقيلة الساحقة، على أن من شأن تعاقب أمواج السنين على ساحل الحياة أن تنفي الخبيث وإن طال الزمان، وتطرح الغثاء وإن بعُد العهد، وتركُمُ الأحداث وإن صغرت أو هانت، وابن آدم في يد القدر المُصرِّف محراث ومِنجل، بعضه يزرع الأمان والعمران والخير، وبعضه يصنع بمنجله الخراب؛ ويقطع السلام والوئام والحب.

والإسلام والحمد لله قوته فيه، ودفاعه منه؛ ولا يزال كتابه بأيدينا يعمر القلوب بالقوة، ويغمر النفوس بالحياة: والقوة هي قوة الإيمان أولاً، والحياة حياة الروح؛ أما قوة الأساطيل على الماء بغيرهما؛ وفي الهواء بدونهما

فعُمرها يوم وليلة؛ ثم لا تكون بغير الإيمان الذي خرج من عندنا إلا دخاناً في السماء، وحطاماً على الأرض، وتأريخاً قبيحاً عن قريب يجد أصحابه (ما عملوا حاضراً ولا يظلم ربك أحداً).

وإننا باسم علماء الأزهر الشريف وعلماء الشريعة نطلب منك لك ولبلدك وللإنسانية التي تعنت كثيراً بسلفك أن تُتبع خطواتك الوئيدة في الحق بما يُعزِّزها من قرارات تنقذ بها أمتك من غضب الله الماحق، وتُجَمِّل بها وجه دولتك الذي صار قبيحاً إن أردت، لقد طلبتم من تركيا العون والمساعدة في إخراج جيوشكم المتورطة في العراق، وهذا حسن.

لكن أحسن منه أن تسحبوا بقية جيوشكم العسكرية من ديارنا، ثم تلحقوا بقية المعتقلات السرية التي لوَّث بها سلفكم فجاج الأرض ودروبها بما ظهر منكم بشأن معتقل غوانتانامو، ثم تسحبوا كتائب التبشير والتنصير العاملة في ديارنا تحت مسميات ومظلات الثقافة والتنوير الكاذبين، فليس من الخير لنا ولكم أن تتخرج على مشورات هؤلاء فينا كتائب التربية والإرشاد، والتعليم والتوجيه بغير رصيد من ذلك إلا رصيد الألقاب الكاذبة، ظاهرها فيه الرحمة وباطنها كله العذاب.

فنطق على ذلك من ارتضوه فينا عالماً بكلام يرده الشرع، ونافق حتى صار كلُّ منافق أشرف منه، وما في ذلك خير لأحد، فإنّ أهل الحكم والجاه حين يتعاملون مع أمثال هؤلاء يتعاملون مع قوة الهضم فيهم، فينزلونهم منزلة البهائم تقدم أعمالها لتأخذ لبطونها.

والبطن الآكل في العالم السوء يأكل دين العالم فيما يأكله، فيجعل من وقاره بلادة، ومن رقته ضعفاً، ومن محاسنه نفاقاً، ومن سكوته على الظلم رشوةً يأكل بها، وهذا من بعض آثاركم، وما لم تتبع ذلك كله على أهميته بإنصاف كتاب ربنا بمساءلة المجرمين الذين أجرموا في حق القرآن منكم،

ثم رد الاعتبار إليه بالاعتذار الرسمي المناسب له، فلا قيمة لأي عمل في ميزان الحق تبذلونه تجاه المسلمين وإن عظُم.

إنك إن فعلت تكن قد أحسنت إلى تأريخك، وأحسنت إلى أمتك وذلك بدفع غضب الله عنها، غضب الله الذي لا تقوم له قائمة، وقد بدأت نذره تنزل بكم ومعالمه تظهر فيكم.

إن الغرب بغير الشرق لا يكون إلا كما يكون الجسم بغير روح، ونحن نأمل أن تأتلف العقول، وتتحالف القوى لإقرار النظام في الدنيا والسلام في العالم.

ولن يكون ذلك بالصمت أو التغابي عن حق كتاب ربنا الذي أهنتموه في دياركم، والإسلام هو دستور الديمقراطية الصحيحة، والأخوة الشاملة، يبسط يده لكل يد تدفع الإنسانية إلى التقدم، وترفع المدنية إلى السمو، وإنَّ نورَه من الله، وسيسطع ما سطعت الشمس، وإن صوته من السماء، وإن سلطانه من العدل.

وسيبقى ما بقي الكون، فعاملوه على ذلك تكسبوا عطفه، وتغنموا رِفْده؛ أما الخداع والرياء، أو الشدة والجفاء وسوء الأدب؛ فتلك أسلحة مفلولة، إن قطعت قبلُ بالأمس فلن تقطع بعد اليوم.

﴿ فَسَتَذْكُرُونَ مَا أَقُولُ لَكُمْ وَأُفَوِّضُ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بَصِيرٌ بِالْعِبَادِ ﴿٤٤﴾ ﴾ غافر/ ٤٤

صدر عن جبهة علماء الأزهر

الثاني من ربيع الأول ١٤٣٠هـ

الموافق ٢٧ من شباط/ فبراير ٢٠٠٩م

بيان هيئة علماء المسلمين في العراق المتعلق بخطاب الرئيس الأمريكي أوباما بشأن سحب قواته من العراق

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فقد أعلن الرئيس الأميركي باراك أوباما في خطاب له أمس عن سحب القوات الأميركية القتالية من العراق خلال ١٨ شهراً تنتهي في ٣١ آب/ أغسطس ٢٠١٠م وبقاء قوة انتقالية لا تزيد عن ٥٠ ألف جندي إلى حين استكمال الانسحاب بشكل كامل مع نهاية العام ٢٠١١م.

وهذه أولى البشارات لأبناء المقاومة العراقية على أن دماء أبنائها الطاهرة التي أريقت في سبيل تحرير البلاد والعباد من الاحتلال البغيض لم تذهب سدى، وأنها قاربت على بلوغ أهدافها، فلها منا كل التبريكات والتهاني، ولها من أبناء الشعب كل الشكر والعرفان، وسدد الله خطاها في مواصلة الطريق حتى لحظة الخلاص النهائية من الاحتلال وتبعاته وأعوانه.

وعلى الرغم من أن هذا الانجاز وحده نصر، إلا أن الرئيس الأمريكي حاول التهرب فيه من كل ما قد يشير إلى ذلك مراعاة ــ على ما يبدو ــ للحالة المعنوية العامة في أمريكا.. وإننا في هيئة علماء المسلمين بعد ما تقدم ، الملاحظات الآتية على هذا الخطاب، وهي:

أولاً: من الواضح جداً أن الرئيس الجديد يسعى إلى انسحاب هادئ من طرف واحد، لا يوحي بأنه انسحاب هزيمة، ومع أن ذلك لا يغير من الواقع شيئاً، فلولا الضربات المتوالية للمقاومة العراقية، والنزيف الاقتصادي المدمر لقوات الاحتلال بسبب هذه الضربات، لم يفكر الرئيس الأمريكي ولا غيره بالانسحاب أصلاً، فضلاً عن أن يتخذ قراراً بشأنه؛ لذا فإن الانسحاب ـ في ضوء كل الحسابات ـ يعد طريقاً للهروب من جحيم العراق.

ثانياً: إن الرئيس الأمريكي لم يفِ بوعده تماماً في قضية الانسحاب، فقد تراجع عن المدة التي حددها، وهذا يعني أنه خضع لمقتضيات الموازنات بين جناحي السياسة الأمريكية وقد تذرع بالتزامات معاهدة الإذعان، التي ذكر أنه قبيل إلقاء خطابه اتصل برئيس الوزراء الحالي وجدد التزام بلاده بالاتفاقية الإطارية الموقعة بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق؛ على الرغم من أن الجدول الزمني الذي أعلنه لم يرجع فيه إلى الحكومة الحالية التي يفترض أن تكون شريكة في هذا القرار، لا أن تعلم به بهذه الطريقة.

وفي كل حال أوحى الرئيس الأمريكي أن مهماته القتالية لم تنتهِ بعد، وهذا يعني بالضرورة أن القوى الوطنية المناهضة للاحتلال هي الأخرى لم تنتهِ مهمتها بعد، وان المقاومة العراقية ستبقى إزاء ذلك في نزالها المشرف، وفي مهماتها القتالية لدحر العدو وإلحاق مزيد من الخسائر بقواته.

ثالثاً: لا يبدي الرئيس الأمريكي نقده للحكومة الحالية، ولكنه هذه المرة يلمح إلى ذلك في إطار سياق عام ودعوة لحكومة عدل.. وما شابه، متجنباً الخوض في تفاصيل قد تحرجه وإدارته من قبيل: أن هذه الحكومة أفرزتها إدارة الاحتلال قبله عبر عمليات سياسية غير شرعية، ومتورطة في انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، ومشاركة في عمليات تطهير طائفية، وغارقة في الفساد الإداري إلى شحمتي أذنيها.

كما لا يبدي رغبة في تصحيح الأوضاع الشاذة التي تسبب فيها سلفه مثل المحاصصة الطائفية والدستور الذي سرق إرادة الشعب وغير ذلك مما أسهم بشكل واسع في تدمير العراق ونهب ثرواته وإسالة دماء أبنائه، وإيداع مئات الآلاف منهم في السجون ظلماً وعدواناً، وكل ذلك لا يتماشى مع شعار التغيير الذي كان الرئيس الأمريكي وما يزال يرفعه عنواناً لسياسته.

رابعاً: أولى الرئيس الأمريكي في خطابه اهتماماً بعض الشيء بقضايا لازالت تسبب المعاناة للعراقيين، منها قضية المهجرين، ومكافحة الفساد والسعي للتعاون مع دول الإقليم في توفير الأمن والاستقرار للعراق، والتأكيد على أن أمريكا غير طامعة في ثروات البلاد وخيراته، وغير ذلك، وهي إشارات ينظر إليها على أنها إيجابية نوعاً ما، تقتضي منه المعالجة بالطرق المناسبة، وليس بالأساليب التي كانت متبعة لدى الإدارة الأمريكية السابقة، فما لم تلغ العملية السياسية برمتها، ويستبعد أبطالها الذين استهدفوا المهجرين قتلاً وتشريداً عن مواقع السلطة، وتورطوا في الفساد، والقتل الطائفي، لن يكون ثمة حل جذري لهذه المعضلات.

وفي كل الأحوال فمازلنا حتى اللحظة نرقب الأداء للرئيس الأمريكي الجديد، ونرى هل سيأخذ العبرة من سيرة سلفه، ويلتزم جانب التغيير الذي وعد به فعلياً، بعيداً عن المناورات السياسية التي ألفناها من قبل الإدارة السابقة، وتضليل وسائل الإعلام الذي اعتمدته طيلة فترة حكمها.

الأمانة العامة

٤ ربيع الاول ١٤٣٠هـ

٢٠٠٩/٢/٢٨م

بيان جبهة الجهاد والتغيير العراقية حول الخطاب الأخير لرئيس دولة الاحتلال

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ۚ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ ۝٤ بِنَصْرِ ٱللَّهِ ۚ يَنصُرُ مَن يَشَآءُ ۖ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ ۝٥ وَعْدَ ٱللَّهِ ۖ لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۝٦﴾ الروم: ٤-٦

إن الحمد لله أولاً وآخراً على ما أكرمنا به من نعمة مجاهدة المحتلين؛ وله الحمد على صبرنا وثباتنا على طريقه المستقيم؛ والصلاة والسلام على سيد الخلق وحبيب الحق إمام المجاهدين محمد؛ وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد.

فلقد أعلن رئيس دولة الاحتلال الأمريكية الهزيمة المرّة لجيشه وحكومته في بلاد الرافدين؛ وبادر بإنقاذ ما تبقى له من قوة عسكرية ودراهم معدودة بعد أن تركوا عزتهم وكبرياءهم مهانة ذليلة تدوسها أقدام العراقيين الأباة؛ وكان هذا بفضل الله تعالى على رجال الجهاد والمقاومة الذين قدموا أرواحهم وكل غال لديهم وتركوا الدنيا وملذاتها وإغراءاتها وراء ظهورهم؛ طمعاً في

رضا الله تعالى وكانت أولى بشائر ذلك الرضا هو قرارهم بالانسحاب وإعلانهم الهزيمة؛ وبهذه المناسبة نود أن نقول:

(١) إن ما تحقق هو نصر مؤزر للمقاومة العراقية التي أذاقتكم مر العذاب وأحالت أيامكم كلها ليالي سوداء وما تحقق هو نزر يسير ستتبعه ضرباتنا المتلاحقة بإذن الله تعالى حتى يخرج آخر جندي من فوق ثرى العراق المجاهد.

(٢) إن تغليف قرار الهزيمة باتفاقيات مذلة وخسيسة مع أذناب وأعوان الاحتلال لا يغيّر من جوهر الحقيقة المرّة عليكم شيئاً؛ فأنتم تعرفون حجم الضربات التي تلقيتموها والتي أرغمتكم على الخروج وأفرغت خزائنكم التي كانت يوماً ما مليئة، ولن تنفعكم تلك الاتفاقيات سوى أنها ستجر الويلات على من وقّعها وستطاردهم اللعنة في الدنيا قبل الآخرة، فالعدو مهزوم ومذلول وهم قد تشبثوا به حتى رمقه الأخير.

(٣) إن ما تضمنه خطاب رئيس دولة الاحتلال وبصورة أساسية بعد إعلانه الفشل والانسحاب هو تصريحه باستراتيجيته القادمة والتي تدلل وبأجزائها الثلاثة على أنه سيسلك النهج السلمي في تعامله مع انسحابه الجزئي من بلدنا والفرار بمعظم قواته، فنقول له:

إن المجاهدين من أبناء العراق الغيارى سيلاحقونكم، وسوف لن يلقوا السلاح حتى تخرج مذموماً مخذولاً مع كل ما أتيت به من عدة وجنود وإنك ما سلكت هذا الدرب إلا لأنكم عجزتم عن تحقيق أهدافكم بآلتكم الحربية وقوتكم التي أصبحت وبالاً عليكم ...﴿وَإِن تَعُودُواْ نَعُدْ وَلَن تُغْنِيَ عَنكُمْ فِئَتُكُمْ شَيْئًا وَلَوْ كَثُرَتْ وَأَنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٩﴾﴾ الأنفال: ١٩.

وسوف لن تجدوا المزيد من الساحات والجسور لتنقشوا عليها أسماء أبنائكم كما زعمت، وسنعيدها مجلجلة ونازفة من صحاري الأنبار إلى شواطئ نورماندي كما ادعيت.

(٤) إن تآمركم مع عملائكم في حكومتكم التي نصبتموها حول طريقة الانسحاب وآليته التي حققتم من خلالها مكاسب مع هذه الحكومة سوف لن يعفيكم عن تعويض العراق وأبنائه عن كل ما خسروه وما دمرتموه جراء احتلالكم لبلدنا وعليكم أن تزيلوا كل آثار عدوانكم بدءاً من تشريع قانون إدارة الدولة المؤقت مروراً بالدستور الذي مزقتم به وحدة بلدنا، وبحلّ جيشنا الذي كان لكل العراقيين، وإلغاء كل القوانين التي تدخلتم بها لتفريقنا طوائف وأعراقاً وأن تتركونا نتمتع بثرواتنا الطبيعية دون تدخل منكم وانتهاءً بإزالة كل عملائكم وأذنابكم وأدواتكم لتتركوا العراق يعيش حراً طليقاً بطريقته التي يراها تناسبه دون أن تستقدموا لنا قوى أجنبية جارة لنا تتدخل بمقدراتنا وتعبث بتركيبتنا وديننا، وسنكون لها بالمرصاد.

(٥) عليكم أن تسجلوا وتحفظوا حقيقة ناصعة، أن أبناء العراق هم أهله الذين يدافعون عنه ويرفضون التدخل الأجنبي فيه، وليس هم من يضعون أيديهم بأيدي الغرباء والمحتلين، فهؤلاء لن يجلبوا لكم سوى المزيد من التخبط فهم كالطحالب لا تعيش إلا بالماء الآسن، وماء العراق زلال وسيبقى كذلك ولا يضره من يكدره حيناً من الزمن، وسيبقى العراق ثائراً منتفضاً حتى يحكمه أهله المخلصون له.

(٦) وأخيراً، فيا أبناء شعبنا العراقي الأبي، يا من سجلتم بدماء أبنائكم وأرواحهم الزكية أروع البطولات، وأبهى الانتصارات، وأشجع الجولات، هاهي لحظات قطاف ثمرات جهادكم وأيام حصاد صبركم قد لاحت في الأفق، فالثبات الثبات على خياركم في مقاومة احتلالكم، والصبر الصبر على جهادكم

حتى تحين لحظة الانتصار النهائي، والرباط الرباط على ثوابتكم (فإنما النصر صبر ساعة) وإن الله سيجزيكم عن جهادكم ورباطكم، وإن التأريخ سيسطر ثباتكم وأفعالكم بأحرف من نور، وإن كوكبة المجاهدين -ونحن في طليعتهم- ستكون معكم ورهن إشارتكم من أجل تحقيق النصر المؤزر والتحرير الناجز.

﴿ وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمْرِهِۦ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٢١﴾ ﴾ يوسف: ٢١

جبهة الجهاد والتغيير

المكتب الإعلامي

٤ربيع الأول ١٤٣٠هـ

٢٠٠٩/٣/١م



نشاطات وإنجازات

قام مركز الأمة بقسميه (الدراسات) و(التطوير) وكذلك (وحدة الترجمة) التابعة للمركز في الفترة القريبة الماضية بعدد من النشاطات التي نستطيع إجمالها فيما يأتي:

أولاً: نشاطات قسم الدراسات

الجلسات الحوارية

عقد قسم الدراسات في مركز الأمة عدداً من الجلسات نصف الشهرية والتي تناقش عدداً من الكتب المختارة، وقد تم منها الآتي:

(١) كتاب (النص الإسلامي)، للمؤلف محمد عمارة، عرض ودراسة الباحث ناصر خليف.

(٢) كتاب الاجتهاد- النص والواقع والمصلحة، للكاتبين محمد جبال باروق وأحمد الريسوني، عرض ودراسة الباحث حاتم حميدي.

(٣) (الأحزاب الإسلامية في العراق)، عرض ودراسة الباحث خالد القيسي.
(٤) كتاب الاقتصاد الإسلامي (علم أم وهم؟) للمؤلفين غسان محمود ود. منذر القحف، عرض ودراسة الباحث عصام سليم.

المحاضرات العلمية

في إطار اهتمام مركز الأمة بهذا الجانب عُقدت مجموعة من المحاضرات المهمة، التي نُجملها فيما يأتي:
(١) محاضرة (مراحل تطور الأمة وأسباب تأخرها)، للدكتور حاكم المطيري، عقدت بتاريخ ٢٠٠٨/١١/٢٥م.
(٢) محاضرة عن الإعلام والتواصل الحضاري، للأستاذ طلعت رميح، عقدت بتاريخ ٢٠٠٩/١/١٦م.
(٣) محاضرة عن فن اللقاء الصحفي، للأستاذ محمد الكبيسي، عقدت بتأريخ ٢٠٠٩/٣/٩م.
(٤) محاضرة (مراكز الدراسات والأبحاث بين الوعي الفكري وعملية صنع القرار)، للأستاذ علاء فاهم، عقدت بتاريخ ٢٠٠٩/٣/٥م.

الندوات والمؤتمرات

نظّم قسم الدراسات في المركز ندوته العلمية الأولى تحت عنوان (التغيير الأميركي وأثره على المنطقة.. العراق أنموذجاً)، شارك فيها عدد من الباحثين من أقطار عربية مختلفة وهم كل من:

(١) الأستاذ طلعت رميح (من مصر) وكان بحثه بعنوان: (رحيل بوش.. خيارات أوباما.. وخيارات المقاومة).

(٢) الدكتور فالح خطاب (من العراق) وكان بحثه بعنوان: (القضية العراقية بعد مجيء أوباما).

(٣) الأستاذ رائد فوزي (من الأردن) وكان بحثه بعنوان: (استراتيجية الرئيس المنتخب أوباما تجاه العراق).

(٤) الأستاذ محمد حميد العاني (من العراق) وكان بحثه بعنوان: (تغيير اللاتغيير).

ثانيا: نشاطات قسم التطوير

قام قسم التطوير في مركز الأمة بجملةٍ من النشاطات التي نوجز أهمها فيما يأتي:

(١) مراجعة بعض الإصدارات والكتب والدراسات المقدمة من قبل الباحثين؛ لغرض طباعتها ضمن سلسلة الاصدارات التي تصدر عن المركز.

(٢) إنجاز كتاب (الفيدرالية.. الخطر الداهم)، للأستاذ عصام سليم ضمن سلسلة "قضايا العراق المصيرية" التي يصدرها المركز تباعاً، وهو الإصدار الثاني من السلسلة، كان قد صدر منها: (قانون النفط والغاز .. حقائق وملاحظات) للأستاذ حسين الرشيد.

(٣) إصدار مطوية للتعريف بالمركز.

(٥) أقام القسم العديد من الدورات وورش العمل، ومنها:

(أ) دورة متخصصة في مجال الكومبيوتر بعنوان: "أسرار وخفايا برنامجي وورد وإكسيل" وعلى مدى ثلاثة أيام (الأربعاء والخميس والسبت) الموافق (١٦،١٧،١٩/١٢/٢٠٠٨م) بواقع ساعتين يومياً، وقد شملت الدورة أقسام المركز، والزملاء المرشحين من عدد من وسائل الإعلام العراقية، ألقاها المدرب في قسم التطوير عامر الهادي في قاعة المركز.

(ب) أقام قسم التطوير وبالتعاون مع مجلس الاستشاريين العراقيين ورشة عمل بعنوان: "مدير المشروع"، ولثلاثة أيام متتالية (٢٧ – ٢٩ كانون الأول ٢٠٠٨م) بواقع (٥) ساعات تدريبية يومياً، وقد شملت الدورة أقسام المركز، والزملاء المرشحين من عدد من وسائل الإعلام العراقية، وضيوف من خارج المركز، ألقاها الدكتور محمد العاني رئيس مجلس الاستشاريين العراقيين على قاعة المركز، وقد تم تدريب (٢١) مشاركاً من داخل المركز وخارجه لتطوير المهارات المتعلقة بالإدارة الحديثة وبالتحديد حول (مدير المشروع).

تناول المحاضر في اليوم الأول (مقدمة نظرية حول الورشة) واستمع فيها الى آراء المتدربين، فيما تناولت الورشة في اليوم الثاني (مفهوم مدير المشروع، ومفاهيم عن الإدارة الحديثة، وأنواع المديرين حسب التصنيف العلمي، وصفات المدير الناجح، وسكوب مجال المشروع لمعرفة الإفتراضات الخفية)، وتضمنت أيضاً نقاشات علمية حول العصف الذهني، وتداخل المتدربون حول محاور مهمة، كما تم توزيع رسوم وملزمة بمادة الورشة.

وفي اليوم الثالث تناول الدكتور العاني (إطار العمل المتضمن للجوانب الإنسانية لمدير المشروع الناجح في المؤسسة الحديثة، وخارطة الجوانب الإنسانية العامة، وخارطة الجوانب الإنسانية الشخصية لمدير المشروع، وخارطة البيئة المناسبة لمدير المشروع الناجح في المؤسسة الحديثة)، وتم التركيز في اليوم الثالث من الورشة على الجانب العملي من خلال التمارين

التي أجراها المدرب، وتمثلت بثلاثة تمارين، قام المتدربون بتنفيذها بعد أن تم تقسيمهم الى أربع فرق عمل، كان التمرين الأول عن صياغة الهدف لتحقيق المشروع في المؤسسة، فيما كان التمرين الثاني خاصاً بخارطة البيئة المناسبة لمدير المشرع الناجح، فيما اختص التمرين الثالث بديناميكية التفكير الطبيعية داخل خطوط المؤسسة، وقام الأستاذ المحاضر بمناقشة المتدربين وتصويبهم، وقد اختتمت الورشة بإجراء تقييم عام لمسارها ضمن مخطط (قياس الأثر) على اللوحة، وقد أبدى المحاضر إعجابه بالمستوى الثقافي للمتدربين وشد على أيدي القائمين على المركز، كما قدم بعض المقترحات المهمة لرؤساء الأقسام والعاملين في المركز لتطوير العمل والرقي بمستواه، وقال في هذا الصدد (لا تنظروا إلى مركزكم كفرد وبناء، وإنما كثقافة وتجارب، مركزكم خطوة رائعة نحو النجاح).

(ج) أقام المركز أيضاً دورة سريعة حول برنامج معالجة الصور (الفوتوشوب Photoshop)، بواقع ست ساعات تدريبية، للفترة من ٢٥-٢٠٠٩/٢/٢٨م.

ثالثاً: نشاطات وحدة الترجمة

سعت وحدة الترجمة منذ إنشائها إلى رفد مكتبة المركز بكل ما هو جديد من الإصدارات باللغة الإنكليزية سواء أكتباً كانت أم تقارير،كما قامت الوحدة بترجمة التقارير المعدة للنشر في مجلة حضارة، وترجمة ملخصات الكتب الصادرة عن المركز ومنها (قانون النفط والغاز.. حقائق وملاحظات) فضلاً عن بعض الإصدارات الأخرى المنشورة خارج إطار المركز نحو كتاب

(العراق في زمن الديمقراطية) للباحث والإعلامي العراقي حسين الرشيد، وذلك لأهميتها في فضح مخططات وممارسات الاحتلال في العراق.

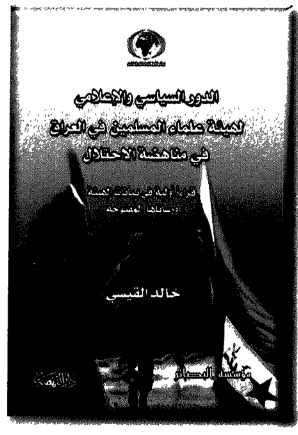
فضلاً عن إقامة دورات تثقيفية وتطويرية باللغة الإنكليزية للعاملين في وحدة المجلة لمواكبة أحدث التطورات في أساليب الإعلام والتوثيق وإيصال الخبر.

مطابع الأهرام ٦ أكتوبر ـ التجارية ـ مصر



يصدر

الدور السياسي والإعلامي لهيئة علماء المسلمين في العراق



قراءة أولية في بيانات الهيئة ورسائلها المفتوحة

تأليف
خالد القيسي

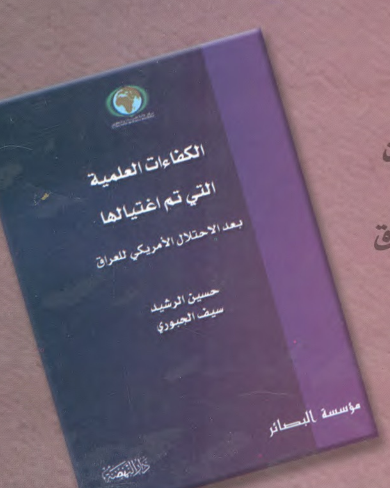
تأتي هذه الدراسة الموجزة لترصد بإجمال الدور السياسي والإعلامي للهيئة، تمهيداً لدراسة أوسع تهدف إلى تناول هذا الموضوع المهم بكل تفاصيله وجزئياته وأبعاده.. ويقرأ هذا الإصدار بعضاً من تأريخ الأيام الأولى للاحتلال وينبه على خطورة المرحلة التي يعيشها العراقيون في هذا البلد الجريح وإلى الطريقة التي يسلكها الاحتلال في تنفيذ مخططاته.. وقد اعتمد المؤلف على بيانات الهيئة ورسائلها المفتوحة، إذ تعدّ تلك البيانات والرسائل وثائق مهمة لرصد الأحداث، والمواقف السياسية والاجتماعية وفق رؤية واعية ومستقبلية، فضلاً عن موقفها من تلك الأحداث، ليكون بمقدور الشعب العراقي الاطلاع على تلك المواقف، مما يسهم بدور كبير في تطور الوعي لدى الشارع العراقي والتأثير في الرأي العام الدولي.

لأول مرة باللغتين العربية والإنجليزية

مركز الأمة للدراسات والتطوير

يصدر

أشمل قائمة بأسماء الكفاءات العلمية التي تم اغتيالها بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في إصدار خاص



إعداد
حسين الرشيد
سيف الجبوري

مميزات الإصدار

- الشمولية في الإحصاء
- الإشارة إلى التخصص العلمي
- الإشارة إلى تاريخ الاغتيال
- تصحيح الأسماء وترتيبها على حروف الهجاء

التوزيع

الموزع الرئيس لإصدارات مركز الأمة للدراسات والتطوير
دار النهضة للطباعة والنشر والتوزيع - سورية - دمشق
ص.ب ١١٢٧١ هاتف: ٠٩٦٣١١٢٢٢٠٩٥٧٠

Email: info@nahdah.net www.nahdah.net